للاستصلاح الذاتي والتنمية والتعمير
القابضة لاستصلاح الأراضي وبحوث التعمير والجودة
الحاصلة على شهادة الأيزو 9001 & 14001

٩١٠

البورصة المصرية
قطاع الدين
رقم:
التاريخ: / /
الموضوع:
قسم العملاء والإيداع

مصرية

قطاع الافصاح

الإتي :

شركة ومرفقاتها فى ٣١ / ٣ / ٢٠٢٣
من ١ / ٧ / ٢٠٢٢ حتى ٣١ / ٣ / ٢٠٢٣
عن المدة من ١ / ٧ / ٢٠٢٢ حتى ٣١ / ٣ / ٢٠٢٣
لكية فى ٣١ / ٣ / ٢٠٢٣
٣١ / ٣ / ٢٠٢٣

السيد مراقب حسابات الشركة الجهاز المركزي للمحاسبات
ن الانتاجي والاستهلاكي والإسكاني)
والتنبيه بعمل اللازم .

ولسيادتكم جزيل الشكر
وتفضلوا بقبول واقر الاحترام والتقدير

رئيس قطاع الشئون المالية
محاسب / أيمن محمود فكري

تليفون ٢٧١٨٤٢٢٠ فاكس ٢٧١٨٤٢٢٧

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات التعاونيات

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
التعاونيات
رقم الصادر ٨٩ مرفقات تقرير
التاريخ ١٨/٥/٢٠٢٣ التوقيع

السيد اللواء المهندس/ رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب
للشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية

تحية طيبة وبعد...

نتشرف بأن نرفق طيه تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير في ٢٠٢٣/٣/٣١.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم والافادة.
وتفضلوا بقبول وافر الاحترام.

تحريرا في ١٨ / ٥ /٢٠٢٣

وكيل اول الوزارة
مدير الادارة

(محاسب/ إيمان سعيد أحمد دحروج)

رقم الفاكس: - ٣٧٤٨٠٩٩٢
أ.م.م

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات التعاونيات

تقرير الفحص المحدود

للقوائم المالية الدورية للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير في ٢٠٢٣/٣/٣١

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير في ٢٠٢٣/٣/٣١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية (المساهمين) والتدفقات النقدية المتعلقة به عن التسعة أشهر المنتهية في ذات التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الأخرى. وإدارة الشركة هي المسئولة عن اعداد القوائم المالية الدورية والعرض الواضح والعادل لها طبقا للنظام المحاسبي الموحد الصادر بقرار رقم (٢٠٤) لسنة ٢٠٢١ "بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات وتعديلاته لمعايير المحاسبة المصرية بإطار ما تشمل لها. وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية في ضوء فحصنا المحدود.

وقد قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية مع اشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق اجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا عن نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية. وبالتالي لا يمكننا الحصول على ما يجعلنا نصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة. وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

وفي ضوء المعلومات التي حصلنا عليها من إدارة الشركة فقد تلاحظ ما يلي: -

- أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٣/٣/٣١ أصول ثابتة (بالصافي) بنحو ١٥,١٦٠ مليون جنيه وقد قامت الشركة بحساب الإهلاك بنفس المعدلات والأسس المطبقة في السنوات السابقة وقد تبين بشأنها ما يلي: -

١-لم تقم الشركة بحصر شامل للأراضي والمباني المملوكة لها في ٢٠٢٣/٣/٣١ وتحديد المساحة والموقع بالتفصيل ومعاينة العقارات مع اظهار أي مخالفات [illegible] غير المستغل منها وبيان أسبابه ومطابقة نتائج ذلك على البيانات الواردة بسجلات أراضي وعقارات الشركة لإظهار اية فروق الامر الذي يؤثر على سلامة تقييم تلك الأصول في ٢٠٢٣/٣/٣١ حيث قامت الشركة بموافاتنا ببيان بالأراضي والوحدات السكنية المملوكة للشركة فقط.

كما لم تقم الشركة بإجراء الرفع المساحي لكافة الأراضي المملوكة لها والبالغ تكلفتها في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٨,٧٢٢ مليون جنيه تتمثل في نحو ٥,١٦٧ مليون جنيه بحساب الأصول الثابتة ، نحو ١,٣٩٩ مليون جنيه بحساب أراضي فضاء بمعرض الجيش ، ١,١٠٦ مليون جنيه بحساب ارضي مستصلحة بغرض البيع الامر الذي [illegible] بعد التحقق من صحة قيمتها خاصة في ظل وجود العديد من التعديات على اراضي الشركة لاسيما منطقة سهل الطينة بمحافظة شمال سيناء والتي تصل فيها قيمة التعديات الى اكثر من ١٠٠ % تقريبا من مساحة الأرض المملوكة للشركة في تلك المنطقة.

يتعين حصر وجرد كافة الأراضي والعقارات المملوكة للشركة وإجراء الرفع المساحي واستخراج شهادة التسجيل العيني والعقاري لها وتحديد غير المستغل منها وبيان أسبابه ومطابقة نتائج ذلك على البيانات الواردة بسجلات أراضي وعقارات الشركة لإظهار أية فروق والإفادة إحكاما للرقابة على تلك الأصول وإظهار سلامة تقييمها

٢-لم تقم الشركة بالإفصاح في قوائمها المالية في ٢٠٢٣/٣/٣١ عن مدى وجود أية قيود على ملكيتها للأصول الثابتة وكذا لم تقم بالإفصاح عن الأصول الثابتة المرهونة كضمان لأي التزامات على الشركة بالمخالفة للفقرة (٧٤-أ) من المعيار المحاسبي المصري رقم ١٠- الأصول الثابتة واهلاكاتها- على الرغم من وجود عدد كبير من المعدات الثقيلة

(حفارات – لوادر – كراكات – سيارات – بلدوزرات – ... الخ) معرضة للسرقة ومحجوز عليها من قبل هيئة التأمينات الاجتماعية متوقفة ومشونة بالعراء منذ عدة سنوات معظمها في حالة سيئة جدا (هراس انجرسول) مما يعرضها للصدأ والتلف نتيجة العوامل الجوية بلغت قيمتها السوقية المقدرة وقت الحجز نحو ١٢١ مليون جنيه .

يتعين سرعة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وإيجاد الحلول المناسبة لرفع الحجز على تلك المعدات ودراسة مدى الاستفادة منها أو التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة حتى لا تمثل أموال مستثمرة معطلة خاصة في ضوء سوء حالة معظمها

٣-بلغت تكلفة الأصول الثابتة العاطلة وغير المستغلة (الات ومعدات فقط) نحو ١٠٤,٣٩١ مليون جنيه من واقع البيان المقدم من الشركة وبلغت صافي قيمتها نحو ٤,٩٤٢ مليون جنيه وقد أفادت الشركة بردها على أنه تم اصلاح عدد كبير من المعدات والآلات، معدات أخري تم تأجيرها للغير ، وجاري اصلاح بعض الآلات والمعدات الأخرى وفرز وتصنيف الجزء الاخر للسير في بيعها.

يتعين بحث اسباب تعطل هذه الأصول مع حصر كافة الأصول المعطلة بالشركة وغير المستغلة (وسائل نقل – مباني ...الخ) والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل وبما يحقق صالح الشركة.

- أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٣/٣/٣١ استثمارات طويلة الاجل (استثمارات مالية متاحة للبيع) بنحو ١,٥ مليون جنيه تتمثل في قيمة مساهمة الشركة بنسبة ١٥% من رأس المال المدفوع للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي بواقع ١٥٠ الف سهم (القيمة الاسمية للسهم ١٠جنيه) وقد تبين بشأنها: -

١-لم تقم الشركة بإجراء اختبار الاضمحلال في قيمة هذا الاستثمار خاصة في ظل عدم وجود أي تدفقات نقدية داخلة منه وذلك بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) – الادوات المالية ٢٠١٥ - الاضمحلال حيث لم تحصل على أي عائد على هذا الاستثمار منذ عام ٢٠١٦ خاصة في ظل تحقيق الشركة المستثمر فيها خسائر متتالية أخرها عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ والتي بلغت نحو ٣,٦٤٧ مليون جنيه بخلاف وجود خسائر مرحلة بنحو ٦,٢٩٨ مليون جنيه.

يتعين اتخاذ ما يلزم في هذا الشأن وفقا لمتطلبات المعيار المشار إليه.

- أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٣/٣/٣١ قيمة المخزون بنحو ١١,٥٧٧ مليون جنيه(بمصر) و ٢,١٠٦ مليون جنيه (بليبيا) وقد تبين بشأنه ما يلي: -

١-بلغ رصيد المخزون الراكد نحو ٦,٣٨٧ مليون جنيه تمثل قيمة أصناف راكدة مطلوب التخلص منها وبيعها لم يتم عليها اي حركة مخزنية منذ أكثر من خمسة سنوات وذلك طبقا للبيان المقدم لنا من الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٢ - ١ خلاف المخزون المتواجد بفرع الشركة بدولة ليبيا والبالغ إجمالي قيمته نحو ٢,١٠٦ مليون جنيه ليصبح إجمالي قيمة المخزون الراكد بنحو ٨,٤٩٣ مليون جنيه ونشير الى ان الشركة لمعالجة مخصص غير صحيحة بتكوين مخصص هبوط أسعار مخزون راكد بنحو ٤,٠٢١ مليون جنيه لمقابلة أصناف المخزون الراكد بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٢) المخزون والذي اوجبت الفقرة (٩) منه بقياس المخزون بالتكلفة او صافي القيمة البيعية أيهما اقل.

يتعين ضرورة العمل على التصرف الاقتصادي بالأصناف الراكدة بما يحقق أقصى نفع وعائد اقتصادي ممكن للشركة مع ضرورة اعادة قياس المخزون على اساس التكلفة او صافي القيمة البيعية أيهما أقل وفقاً لما تقضي به الفقرة رقم (٩) من المعيار المحاسبي المشار إليه والوارد ضمن المعايير الصادرة بقرار رئيس الجهاز رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠ والافادة.

٢-تضمن المخزون في ٢٠٢٣/٣/٣١ أصناف انتهت صلاحيتها وتتمثل في عدد ١٤٠٧٠ لتر ليدكيو C32 مادة معالجة الخرسانه (عبارة عن عدد ٦٧ برميل *٢١٠ لتر) ، أصناف أخرى غير صالحة للاستخدام بسبب طول فترة التخزين عن كمية ١,٩٥٠ طن بيتومين (كود ٥١٠٦٠٠)، عدد ١٧٩ خرق خشبي أطوال مختلفة (كود ٥١٠٥٤٠) لا تصلح للاستخدام حيث ان حالتها صالحة بنسبة أقل من ١٥% ، أصناف أخرى تضررت حالتها الفنية بسبب تعرضها للعوامل الجوية مثل كمية ١,٢٥٠ رولى ايثيلين عدد الكلف (كود [illegible]) ، وعدد بمنطقة توشكى وقد وافق مجلس الادارة بجلسته رقم (٤) بتاريخ ٢٠٢٣/١١/

٢٠٢٢ بتكهين تلك الأصناف وعرضها للبيع لكونها [illegible] والمنطقة ليست في حاجة إليها عدا الصنف البعض بعد معالجة الخرسانة لوجود بلاغ في نيابة الأموال العامة بشأنها ودون إعادة تقييم تكلفة المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل طبقاً لما ورد بالفقرة (٩) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٢) "المخزون".

يتصل بما تقدم تبين قيام الشركة بتخفيض المخزون خلال الأعوام السابقة (العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧) بقيمة بعض الأصناف التالفة والبالغة ٥٢٧ ألف جنيه وتحميلها على حساب المصروفات وذلك بناء على موافقة رئيس مجلس الإدارة بجلسة مجلس الإدارة رقم (٤٨) بتاريخ ٢٠١٦/١١/٣ دون تحديد المسئولية في هذا الموضوع للوقوف على أسباب تلف هذا المخزون، وقبل انتهاء التحقيقات حيث ان الموضوع كان محل تحقيق من قبل النيابة العامة.

يتعين موافاتنا بما انتهت إليه تحقيقات النيابة العامة بشأن واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بخصوص تلك الأصناف وبما يحقق أعلى عائد اقتصادي ممكن مع إجراء التسويات اللازمة والالتزام بالمعيار المحاسبي المصري الصادر في هذا الشأن والإفادة.

٣- عدم إخطار الإدارة المركزية للمخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات بقرار الإداري بشأن ما انتهى إليه التحقيق الإداري في واقعة العجز في أصناف مخزن الخامات (عدد ٤ أصناف) بمنطقة الورشة البحرية والذي تم اكتشافه عند الجرد بالسطر عليها وسرقتها والتي قامت النيابة العامة بحفظ التحقيق فيها بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٥ إلا أن التحقيق الإداري فيها انتهى إلى تحميل كل من محاسب المنطقة والمهندس المسؤول عنها مناصفة مع مقاول الحراسة بالقيمة الدفترية للأصناف المسروقة البالغة ٩٤٨٧ جنيها ومجازاتهم بخصم ٥ أيام من راتبهم الشهري بالمخالفة للبند (خامساً) من المادة رقم (٥) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتي اوجبت إخطار بالواقعة والقرار الإداري الصادر بشأنها وكافة الأوراق خلال ١٠ يوما من تاريخ صدوره.

يتعين تحقيق ما تقدم ومراعاة الالتزام بأحكام القانون المشار إليه والإفادة

٤- عدم قيام الشركة بتقييم مخزون الخردة حيث ظهرت قيمته ضمن المخزون بصفر رغم أن محاضر الجرد الفعلي لمخزن الخردة بـ... من شركة المحلة أظهرت وجود أرصدة للعديد من الأصناف ترتب على ذلك عدم صحة المعالجة المحاسبية التي تتبعها الشركة عند بيع تلك الأصناف حيث يتم إدراج كامل القيمة البيعية لها ضمن الإيرادات المتنوعة حـ/أرباح بيع مخلفات دون قيد الشركة بتخفيض مخزون الخردة بالقيمة الدفترية لما تم بيعه رغم صرفه من مخزن الخردة بموجب اذون صرف وقد بلغت المبالغ المدرجة بحساب ارباح بيع مخلفات خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٦٢٤ ألف جنيه.

يتعين مراعاة تقييم مخزون الخردة بالقيمة التقديرية للأصناف خلال الفترة محسوبة على أساس صافي قيمتها البيعية وتخفيضه بالقيمة الدفترية للأصناف المباعة خلال الفترة مع مراعاة ملاحظاتنا الواردة في تقرير الجرد السنوي المبلغ للشركة في هذا الشأن.

- أظهرت القوائم المالية قيمة أراضي فضاء بغرض البيع في ٢٠٢٣/٣/٣١ بنحو ١,٣٩٩ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلي: -

١- قامت الشركة برفع دعوى قضائية رقم ٢٤٦٤ لسنة ٢٠١١ بمحكمة بنوب الدعوة ضد السيد / يوسف أحمد رمضان مشترى أرض الشركة بمنطقة دار السلام بموجب جلسة الممارسة المؤرخة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣ بمبلغ ٧٦,٢٠٠ مليون جنيه بواقع ٩٩٥٨ م٢(متر مربع) لامتناعه عن سداد غرامات التأخير بنحو ٢ مليون جنيه نتيجة تأخره في سداد أقساط الأرض المشتراة (قرض الغرامة تم بموجب قرار الجمعية العامة العادية للشركة لاعتماد القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠) ونشير الى سابق قيام مجلس إدارة الشركة السابق بإعفاء المشترى المذكور من غرامة التأخير المستحقة على تأخره في سداد القسطين الخامس والسادس والبالغة ٥٢٤٦٤٥ جنيه كما لم تقم الشركة باحتساب غرامات التأخير المستحقة بواقع ١٥% على باقي الأقساط التي لم تسدد في ميعاد

للشركة حتى قيامه بالسداد في ٢٠٢٢/٤ بالمخالفة لما ورد بالبند السادس من شروط الشروط ودون اخذ موافقة الجمعية العامة للشركة قبل اتخاذ قرار الاعفاء الامر الذي ترتب عليه اعفاء المشترى المذكور من غرامات تاخير يبلغ مجموع ما امكن حصره منها بنحو ٢ مليون جنيه في الوقت الذي تعاني فيه الشركة من عجز شديد في السيولة النقدية وتحقيقها لخسائر متتالية عام تلو الاخر وقد تم الحكم بجلسة ٢٠٢٢/١١/١٠ برفض الدعوى وقامت الشركة بعمل استئناف رقم ٣٢٥٦ لسنة ١٤٠ ق ومازال متداولا.

يتعين متابعة الاستئناف المشار إليه حفاظا على أموال الشركة وحقوقها لدى الغير والإفادة.

٢- تضمن حسابي أراضي فضاء بغرض البيع ، مباني والانشاءات بغرض البيع أصول سبق تحويلها من الأصول الثابتة الى أصول بغرض البيع بموجب قرارات جمعيات عامه غير عادية لم يتبين لنا مدى وجود برنامج خطط لبيعها او اي تحديثات في تلك الأصول كما لا توجد أدلة كافية تؤكد على استمرار الشركة في البرامج خطط بيعها حيث أن كافة تلك الأصول مضى عليها أكثر من عام منذ تاريخ تبويبها ضمن الأصول غير المتداولة بغرض البيع مثل ارض دار السلام ٢٠٠ وحدة سكنية بالمامورية بالإسكندرية لم يتم بيعها حتى تاريخ المراجعة في (٢٠٢٣/٥) بالمخالفة لمتطلبات التبويب الواردة في المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٢) بالمعايير المحاسبية المصرية الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة إعداد دراسة تفصيلية للأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع على أن تلتزم الشركة حينها بالمتطلبات الواردة في المعيار المحاسبي المصري الصادر بهذا الشأن وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك، ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

٣-تضمن الحساب نحو ١٦٦ ألف جنيه قيمة مساحة ارض البركة بطريق الاسماعيلية على الرغم من بيعها للسيد /علاء محمد غنيمي سليم واعتماد عملية البيع من قبل مجلس ادارة الشركة بتاريخ ٢٠٢١/٩/٥.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

٤-تضمن الحساب نحو ١,٢٣٣ مليون جنيه قيمة أراضي فضاء بغرض البيع غير مستغلة قامت الشركة بعرضها للبيع من خلال مزادات مختلفة، [illegible] او عدم الوصول الى الأسعار المقدرة لتلك الأراضي بيانها كما يلي: -

البيان	المبلغ بالجنيه في ٢٠٢٢/٣/٣١
أرض سيوة	٣٩٦٤٦
أرض فضاء البستان وأحمد بدوي والنوبارية	٣٢٢
أرض امتداد البستان والمغتربين	٣٨٨٢٦٢
أرض دار السلام	٨٣٤٧٧٢

يتعين العمل على استغلال تلك الأراضي الاستغلال الأمثل وبما يحقق مصالح الشركة.

أظهرت القوائم المالية قيمة الاراضي المتضمنة بغرض البيع في ٢٠٢٣/٣/٣١ بنحو ٢,١٥٦ مليون جنيه قيمة المتبقي دون بيع من مساحة ٩١٦ فدان بمشروع تنمية شمال سيناء (سهل الطينة) وتشير الى قيام الشركة ببيع مساحات من تلك الأرض دون استصلاح او استزراع بالمخالفة لقرار تخصيص الأرض الصادر من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية لصالح الشركة والمتضمن ان الغرض من تخصيص الارض هو استصلاحها واستزراعها ويتصل بما تقدم عدم قيام الشركة سداد كامل ثمنها كما لم تحصل على أي حق يثبت ملكيتها لتلك الأرض حتى تتمكن من التصرف فيها قد يعرضها للسحب.

يتعين ضرورة سداد كامل قيمة تلك الأرض والحصول على عقد من هيئة التعمير يثبت ملكيتها والعمل على استغلال تلك الأراضي الاستغلال الأمثل بما يتوافق مع قرار تخصيصها وبما يحقق أعلى عائد اقتصادي ممكن للشركة.

- وجود اراضي متعدي عليها بوضع اليد من قبل بعض الاشخاص وجميعها خالي -

أ- مساحة (٣٢ سهم - ٢٢ قيراط- ٣٨ فدان) بالقطعة رقم (٣٧) بمنطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السادة / محمد سعيد جوده، سليمان سعيد جوده منذ عام ٢٠١١ وقد افادت الشركة بانه تم عمل عدة محاضر لهم وجميعها تم حفظها بالنيابة وقد اقامت الشركة دعوى طرد للغصب برقم ٧٥٧ لسنة ٢٠٢٠ مدني كلي بالإسماعيلية ضد المذكورين ومازالت الدعوى متداولة امام القضاء.

ب- مساحة (٢١ سهم - ٢ قيراط - ٢١ فدان) بالقطعة رقم (٣٧) بمنطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السيد / احمد غازي حسين عبد الستار سواء للطمبه وتم عمل محضر تفاوض في السعر معه موقع من السيد رئيس القطاع التجاري بالشركة فيها دون الحصول علي موافقة مجلس الادارة بالبيع وتم التوصل لسعر ٦٥ الف جنيه للفدان وقام بسداد مبلغ ٩٠٠ الف جنيه فقط من إجمالي قيمة الأرض بالإيصالات ارقام ١٦١٦٨ بتاريخ ٢٠١٦/١/١٩ ، رقم ١٦٣٤٨ بتاريخ ٢٠١٦/٣/٨ ، رقم ١٦٤٢٧ بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٠ الا ان الشركة طالبت المشتري في ٢٠١٨ بسداد ثمن الارض بواقع ١٣٥ الف جنيه للفدان طبقا لقرار اللجنة العليا للتسعير الاراضي الا ان المشتري رفض السعر المطروح متمسكا بالسعر القديم المتفق عليه سابقا وقد اقامت الشركة دعوى طرد للغصب برقم ٧٥٨ لسنة ٢٠٢٠ مدني كلي بالإسماعيلية ضد المذكور ومازالت الدعوى متداولة امام القضاء.

ج- مساحة ١٠٠٠ م٢ أرض فضاء بقرية عباس العقاد متعدي عليها بوضع اليد من السيد/ حسن جوده إسماعيل وقد اقامت الشركة دعوى فرعية للدعوى الاصلية ٤٠٧٤ لسنة ٢٠١٨ مدني كلي جنوب القاهرة ضد المذكور وصدر فيها حكم اول درجة لصالح الشركة بطرد المذكور من عين النزاع وتم تأييد الحكم استئنافيا وجاري استخراج الصيغة التنفيذية واتخاذ إجراءات التنفيذ.

د- مساحة ١٠٠٠ م٢ أرض فضاء بقرية عباس العقاد متعدي عليها بوضع اليد من السيد/ متولي جوده إسماعيل وقد اقامت الشركة دعوى طرد برقم ١٩٢ لسنة ٢٠١١ مدني جنوب عيسى ضد المذكور ومازالت الدعوى متداولة أمام القضاء.

يتعين ضرورة حصر كافة التعديات على أراضي وممتلكات الشركة إشكاما للرقابة عليها وحفاظا على ممتلكات الشركة واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لرفع تلك التعديات عنها مع متابعة الدعاوى المرفوعة في هذا الشأن وكذا تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة والمالية

- اظهرت القوائم المالية قيمة عملاء قطاع عام واعمال في ٢٠٢٣/٣/٣١ بنحو ٧,٩٩٤ مليون جنيه قيمة مديونيات مستحقة منظمها على الشركات الشقيقة وذات العلاقة يرجع تاريخها الى أكثر من ١٠ سنوات ولم يتم تسويتها حتى تاريخه على هذه الأرصدة مع تلك الشركات **وبيانها كالاتي: -**

اسم الشركة	المبلغ المستحق في ٢٠٢٣/٣/٣١ بالجنيه
وادي كوم أمبو	٥٥٢٨٨٣
ريجوا	٣٥٦٩٧٣٩
مساهمة البحيرة	٣٦٧١٦١٤
مختار ابراهيم	١٩٩٢٨٨

ونشير الى قيام الشركة برفع دعوى ١٣١٧ لسنة ١٥ ق استئناف المحلة رقم ١٤٣٩ لسنة ٢٠٢٠ ضد شركة مختار إبراهيم للمطالبة بمستحقات مالية للشركة طرفها عن تنفيذ أعمال طرق اسفلتية برافد بلطيم كفر الشيخ وامتنعت الشركة المذكورة عن صرف مستحقات الشركة بمبلغ ٢٧١٩٩٢٨ جنيه رغم وجود محضر اتفاق على هذه المستحقات (بقيمة اقل من المطالبة بمقدار الشركة بنحو ٢,٥٢١ مليون جنيه) مع رد غسيل المنشأ رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦/٧/٢٠ بمبلغ ٤٠٥,٧٢٧ الف جنيه، رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٦/٧/٢٠

بمبلغ ٢٤٥ ألف جنيه وقد تم الحكم بجلسة ٢٠٢١/١١/١٥ برفض الدعوى وجارى السير في عمل إجراءات الطعن بالنقد.

يتعين ضرورة إجراء المطابقات والمصادقات اللازمة حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك الأرصدة مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل المديونيات ومتابعة الدعوى القضائية المرفوعة في هذا الشأن وإجراء التسويات في ضوء ما يصدر عنها من حكم نهائي والإفادة.

- أظهرت القوائم المالية قيمة عملاء وأوراق قبض في ٢٠٢٢/٣/٣١ بنحو ١٣٩,٨٣٢ مليون جنيه ولنا بشأنه ما يلي:-

١- استمرار عدم قيام الشركة بإرسال مصادقات لأصحاب الأرصدة المدينة والدائنة (عملاء – أرصدة مدينة – موردين ومقاولين – دائنون وأرصدة دائنة) ... كما لم تقم الشركة بإجراء أي مطابقات خلال العام المالي السابق ٢٠٢٢/٣/٣١ (باستثناء الشركة القابضة) الأمر الذي تعذر معه من التحقق من صحة تلك الأرصدة في تاريخ الميزانية.

يتعين ضرورة إرسال المصادقات لكافة الارصدة المدينة والدائنة فى نهاية كل سنة مالية وكذا اجراء المطابقات اللازمة حتى يمكن التحقق من صحة تلك الارصدة فى ٢٠٢٢/٣/٣١.

٢- تضمن الحساب نحو ١٦,٥٨٩ مليون جنيه أرصدة متوقفة ومرحلة منذ تاريخ بعضها لأكثر من ٢٠ عام منها نحو ١٣,١٥١ مليون جنيه عبارة عن الهيئة العامة لمشروعات التعمير قيمة أعمال ومستخلصات منذ أكثر من ٢٠ عام دون أن تقوم الشركة بإجراء أية مطابقات بشأنها مع الهيئة العامة الأمر الذي يؤدي إلى عدم التحقق من صحة هذا الرصيد في تاريخ الميزانية.

يتعين بحث ودراسة موقف تلك الأرصدة مع اجراء المطابقات اللازمة واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل تلك المبالغ حفاظا على حقوق وأموال الشركة والافادة.

٣-تضمن الرصيد نحو ٣٤,٩٥٨ مليون جنيه تحت مسمى امانات لدى العملاء تمثل قيمة المبالغ المخصومة من قبل جهات الاسناد وذلك من مستحقات الشركة على ذمة تنفيذ العمليات التي تقوم الشركة بتنفيذها ولم يستقر بعد التحقق من قيمتها لعدم قيام الشركة بموافاتنا بتحليل هذا الرصيد على مستوى كل عميل واسبابه منها نحو ٤,٤٧٨مليون جنيه متوقفة منذ عدة سنوات.

يتعين موافاتنا بتحليل هذا الرصيد مع ضرورة التعجيل على سرعة تنفيذ وذهو كافة الالتزامات الخاصة والحصول على مستحقات الشركة طرف تلك الجهات.

٤-وجود عمليات مسندة للشركة بنحو ٢٢٩,١٥٥ مليون جنيه تتمثل في (نحو ١٢٤,٣٠٣ مليون جنيه قيمة عمليات الانكار المسندة للشركة من قبل الهيئة الهندسية للقوات المسلحة ، نحو ١٠١,٧٥٠ مليون جنيه (٢,٣٥٠ مليون م٣*٤٥ جنيه/متر) قيمة عملية تكريك منطقة جنوب شرق بوغاز مثلث الديبة ضمن المرحلة الثانية من الحل العاجل لتنمية بحيرة المنزلة والعملية مسندة للشركة بمنطقة بحيرة المنزلة من قبل هيئة [illegible] العامة لحماية الشواطئ-التابعة لوزارة الموارد المائية والري- نحو ٥,٤٨٠ مليون جنيه قيمة عملية إنشاء وصلة الهروب لمفيض ٧٢,٧٠٢ ك على دليل فرعي (٢٠١) ومفيض ك ١,٨١٠ ك ١,٤٠١ على فرع (٢) نحو ١٩,٦٤٠ مليون جنيه قيمة عملية تعميق وتوسيع مفيض توشكى من كيلو ٢ الى كيلو ١٠ نحو ٢٥,٢٢٥ مليون جنيه قيمة عملية تعميق وتوسيع مفيض توشكى من الكيلو

٣,٢٦٥ الى الكيلو ٦ ، نحو ٢٣,٦٣٢ مليون جنيه قيمة عملية مسح العاشر بمنطقة ابنى بيتك بمدينة العاشر من رمضان ، نحو ٨٦٣,٠مليون جنيه قيمة أعمال عملية إنشاء محطة طلمبات بنى صالح ، نحو ١٠,٢١٢ مليون جنيه قيمة عملية محطة طلمبات دير السنوريه) وتم سحب العمل فيها من جهات الإسناد المتعاقدة مع الشركة نتيجة تأخر الشركة في تنفيذ الأعمال مما أدى إلى التحفظ على مستحقات الشركة عن تلك العمليات وتلفية مدين العمليات على حساب الشركة وفرض غرامات التأخير عليها بلغ ما امكن حصره منها بنحو ١٥٧,١٣٤ مليون جنيه متنازع بشأنها امام القضاء ومعظمها محال للنيابة الادارية وقد أفادت الشركة بتحميلها على حساب مقاولي الباطن.

يتعين موافاتنا بحساب تحليلي لتلك العمليات وبحث ودراسة المديونيات المتبقية عنها في دفاتر الشركة والمديونيات من واقع الشيكات وعقود الحجز الإداري التي تم إخطار الشركة بها من قبل جهات الاسناد وكذا متابعة الدعاوى المرفوعة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من حكم نهائي واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تكفل ضمان وحفظ حقوق الشركة.

٥-تتضمن حساب العملاء نحو ٣٢,٣١٥ مليون جنيه قيمة المستحق للشركة عن عملياتي (غرب الشروق- التجمع) طرف العميل / وزارة الدفاع - الهيئة الهندسية- على غير حقيقته حيث انه لا يوجد اية مستحقات للشركة لدى الهيئة الهندسية عن تلك العمليات بل على العكس قامت الهيئة بتحميل الشركة بكافة فروق الأسعار الناتجة عن تقاعسها في تنفيذ تلك العمليات

في مواعيدها المحددة بخلاف وجود رصيد دائن بنحو ١٢ مليون جنيه بحساب الأمانات (منها ٣,٧٣٧ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من الخامات المنصرفة من جهة الاسناد والتي لم خصمها من مقاولي الباطن عن العمليات المنفذة منهم والمسندة للشركة)، رصيد دائن بنحو ٣ مليون جنيه بحساب تسيير أعمال ولم نتبين أسباب عدم قيام الشركة بتسوية تلك الأرصدة فيما يخص عمليتي غرب الشروق والتسعين خاصة في ضوء الانتهاء من تنفيذ المشروعات وورود الختاميات من جهة الإسناد وإعداد الختاميات لعمليات أخرى حيث تبين ما يلي:-

- إثبات المستخلص الختامي لعملية غرب الشروق واستقطاعات (مستند إ- ٢٠٢١/٣/١١، ٢٠٢١/٦/٣٧٧).
- عدم اثبات استقطاعات المستخلص الختامي (رقم ٢) لعملية التسعين (أ-) على الرغم من اثباتها بالكامل بحساب الإيرادات (مستند ٢٠٢١/٦/٣١٧،٣١٨).

يتعين بحث تلك الأرصدة والعمل على اثبات استقطاعات المستخلص الختامي لعملية التجمع بدفاتر وسجلات الشركة حتى تظهر أرصدة العملاء والحسابات ذات الصلة على حقيقتها بتاريخ المركز المالي واجراء ما يلزم من تسويات.

٦- تبين موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم ٥٠١ بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٦ على تخفيض نسبة الصافية التي تحصل عليها الشركة من إجمالي قيمة عمليات الإسكان المسندة بها لكل مستثمر (قبل أي خصومات) من ٥ % الى ٢ % دعما لمقاولي الباطن المنفذين لتلك العمليات بهدف زيادة معدل انجاز العمليات المنفذة حتى لا تتعرض الشركة الى سحب الاعمال منها من قبل جهة الاسناد والتنفيذ خصما على حسابها مما يعرض الشركة لأعباء مالية جسيمة وتبين أن قيام الشركة باتخاذ ذلك التخفيض لمقاولي الباطن وسعيا خلف الاصل [illegible]

الباطن بعد خصم نسبة ٢% فقط اعتبارا من هذا التاريخ واخرها المستخلص رقم (٣) ختامي – سحب عمل- للمقاول/ شركة الايمان للمقاولات العمومية والذى تم تسويته بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٧ على الرغم من قيام الشركة بسحب العمل من المقاول منذ أكثر من ٤ سنوات (سحب العمل من المقاول تم بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٦) الامر الذى يشير الى انتفاء السبب الذى وافق مجلس الإدارة من اجله على منح التخفيض لهؤلاء المقاولين خاصة في ظل تقاعسهم عن تنفيذ الاعمال المسندة لهم في مواعيدها المحددة وتحميل الشركة لأعباء مالية جسيمة تتمثل في فروق الاسعار المفروضة من قبل جهة الاسناد. ونشير الى ان توجيهات الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٩ لاعتماد القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ تضمنت بشأن هذا الموضوع ضرورة محاسبة هؤلاء المقاولين (مقاولي الباطن) المتقاعسين عن تنفيذ تلك العمليات بعد خصم نسبة ٥% من اجمالي الاعمال التامة المعتمدة من جهة الإسناد وليس ٢% لانتفاء الغرض من التخفيض.

يتعين محاسبة كافة مقاولي الباطن المتقاعسين عن تنفيذ تلك العمليات بخصم نسبة ٥٪ من إجمالي الاعمال التامة المعتمدة من جهة الاسناد وليس ٢٪ لانتفاء الغرض من التخفيض والالتزام بتوجيهات الجمعية العامة للشركة الصادرة في هذا الشأن وإجراء ما يلزم من تسويات.

٧-ظهر رصيد العميل/ وزارة الدفاع (الهيئة الهندسية للقوات المسلحة) مدين بنحو ٣٢,٣١٤ مليون جنيه منه نحو ٣,٢٩٣ مليون جنيه قيمة المستحق للشركة طرف جهة الاسناد عن عملية تنفيذ عدد (٨) عمارات بمنطقة العاشر من رمضان والبالغ اجمالي قيمتها نحو ٣٨,٥٣٤ مليون جنيه والتي قامت الشركة بإسنادها لعدد (٤) مقاولي باطن (البرج الدولية للمقاولات ، المدينة المنورة للمقاولات ، القاهرة للمقاولات ، ولية على محمد عيده) ونشير الى أن العملية متوقفة منذ اكثر من ٣ سنوات نتيجة تقاعس مقاولي الباطن المذكورين عن تنفيذ الاعمال المسندة لهم في مواعيدها المقررة حيث بلغت إجمالي قيمة الاعمال المنفذة من قبلهم حتى مستخلص ٤ ،٥ جارى اعمال نحو ٢,٠٠١ مليون جنيه

بنسبة ٥٩% من إجمالي قيمة الأعمال المتعاقد على تنفيذها معهم من قبل الشركة والبالغة نحو ٤,٥٧٧ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من تلك العملية إعداد مستخلص ختامي لها للوقوف على المديونية النهائية المستحقة على مقاولي الباطن.

يتصل بما تقدم ظهور رصيد حساب مقاولي الباطن البرج الدولية ، المدينة المنورة ، القاهرة للمقاولات ، وليد على محمد عبده في دفاتر وسجلات الشركة عن تلك العملية مدينا بنحو ٢٠٥ ألف جنيه ، ٩٨٠ ألف جنيه ، ١,٢٦٥ مليون جنيه ، ١٦٢ ألف جنيه على الترتيب وعلى الرغم من ذلك قام هؤلاء المقاولين (القاهرة للمقاولات، المدينة المنورة، وليد على محمد عبده) برفع الدعاوى ارقام ١٤٦١ لسنة ٢٠١٨ ، ١١٤١ لسنة ٢٠١٨ ق استئناف عالي جنوب القاهرة ، ١٤١٨ لسنة ٢٠٢٢ ضد الشركة للمطالبة بمستحقات مزعومة من قبلهم عن تلك العملية ومازالت تلك الدعاوى متداولة امام القضاء (صدر في بعضها حكم أول درجة فقط).

يتعين بحث ودراسة موقف تلك العملية والعمل على سرعة الانتهاء من تنفيذها تجنبا لتعرض الشركة لفروق أسعار وغرامات تأخير من قبل العميل المذكور كما حدث في عمليات الإسكان السابقة المسندة الى الشركة مع متابعة موقف الدعاوى المتداولة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من احكام قضائية نهائية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة.. والافادة.

٨-تضمن الرصيد نحو ١,١٤٢ مليون جنيه ارصدة لعملاء وردت محالات حيث بخلاف الرصيد المثبت في دفاتر وسجلات الشركة تمثل في نحو ١,٨٤٦ مليون جنيه مثبتة بدفاتر وسجلات الشركة كمديونية باسم العميل (الإدارة العامة للتوسع الأفقي والمشروعات بغرب الدلتا) في حين ورد المصادقة من العميل بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٣ بان رصيد المديونية المستحقة للشركة نحو ١,٨٢٣ مليون جنيه بفرق ٢٣ الف جنيه حيث انه تم

وسجلات الشركة ، نحو ٥٧٧ ألف جنيه متبقية بحسابات وسجلات الشركة كمديونية باسم العميل (الإدارة العامة للتوسع الأفقي والمشروعات شرق الدلتا) في حين وردت المصادقة من العميل بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٥ بأنه لا توجد مديونية او ديون مستحقة للشركة طرف الإدارة المذكورة ولا يوجد أي مستندات تدل على هذه المديونية، نحو ٤١٩ ألف جنيه متبقية بحسابات وسجلات الشركة كمديونية باسم /شركة النصر للتعدين في حين وردت المصادقة من العميل بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٥ بأنه لا توجد مديونية مستحقة للشركة طرف العميل المذكور بل على العكس يوجد رصيد دائن للعميل المذكور طرف الشركة بنحو ١,٧٤٩ مليون جنيه.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك

٩-تضمن الرصيد نحو ٩ مليون جنيه قيمة المديونية المستحقة للشركة طرف العميل / الهيئة العامة للطرق والكباري والذى تعاقدت معه الشركة لاستكمال تنفيذ الجسر الترابي والاعمال الصناعية بقطاعات مشروع القطار الكهربائي السريع (المحطة- العاصمة الإدارية – العلمين الجديدة – مطروح) لتنفيذ أعمال الجسر الترابي قطاع غرب النيل من الكم ٢٠٠ الى الكم ٢٠٥ بطول ٥ كم بالاتجاهين بالأمر المباشر بموجب العقد رقم ٢٠٢٢/٢٠٢١/٧٨٦ بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢ وبقيمة إجمالية نحو ٥١,٦٢٠ مليون جنيه شاملة كافة الضرائب والرسوم على ان تكون مدة التنفيذ ١٠ اشهر من تاريخ استلام الموقع (٢٠٢٢/٣/٣) والتي قامت الشركة بالتعاقد على تنفيذها مع مقاول الباطن شركة شري زونز للمقاولات العامة بنفس شروط وأسعار ومواصفات جهة الاسناد وبقيمة إجمالية نحو ٥١,٠٦٥ مليون جنيه بنسبة ربح ٥ % تقريبا للشركة وقد تبين بشأنه ما يلي :-

١-ضياع مبلغ ٢٥,٨٦٥ مليون جنيه على الشركة تتمثل في إيرادات كان من الممكن للشركة تحقيقها لو استمرت في تنفيذ المشروع تبلغ نسبة ربح الشركة فيها ٥% بنحو ١,٢٩٣ مليون جنيه تتمثل في الفرق بين إجمالي قيمة الاعمال التي اكتفت الشركة بتنفيذها حتى تاريخ (٣)- الاكتفاء بما تم تنفيذه- والموارد للشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٥ والبالغ

٢٦,٨٠٥ مليون جنيه، إجمالي قيمة التعاقد البالغة نحو ٥٢,٦٧٠ بحون جليه بنسبة تقية ٥١ % تقريبا نتيجة توقف المقاول المذكور عن تنفيذ الأعمال المسندة اليه اعتبار من ٢٠٢٢/٨/٢٠ وقيامه برفع دعوى قضائية ضد الشركة برقم ٢٢٨١ لسنة ١٠١٢ مدني كلي حلوان الدائرة (٦) مدني يطلب فيها ندب خبير لبيان مستحقات أي الشركة البالغه وفقا لطلبه نحو ٨,٩٤٥ مليون جليه والزام الشركة برد تأمين الأعمال والتأمين النهائي المخصوم منه ترتب على ذلك قيام الشركة بإنذار المقاول اكثر من مره واخرها في ٢٠٢٢/٩/١٣ ونتيجة لعدم استجابة المقاول لإنذارات الشركة قامت الشركة بمخاطبة المقاول بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٥ بما يفيد سحب الاعمال منه الا ان ذلك لم يتم وتحت تقرير تقييم العملية الصادر من جهة الاسناد بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٠ طلب الشركة العامة تسليم الاعمال والاكتفاء بما تم تنفيذه حتى مستخلص (٣) وتسليم الاعمال دون ان يتبين لنا أسباب ما تقدم خاصة ان التأخير في السداد لا يوقف التنفيذ

يتعين بيان أسباب ما تقدم خاصة ضياع فرصة تحقيق أرباح للشركة في ضوء ما تعاني منه من عجز في السيولة وتحقيق خسائر متتالية لأكثر من عام وبحث الموقف مع جهة الاسناد والعمل على اثبات المستخلص رقم (٣) واستقطاعاته وكذا المستخلص الختامي - الاكتفاء بما تم تنفيذه -مال اعتماده من جهة الاسناد بدفاتر الشركة حتى يمكن تسوية تلك المديونية وإفراد ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك والإفادة بما تم بهذا الشأن

٢- قامت الشركة بخصم نحو ٦٥٨ ألف جنيه من مستحقات المقاول قيمة تأمينات اجتماعية بنسبة ٣,٦% من قيمة الاعمال حتى مستخلص (١) جاري وتطالبه بالأرصدة الدائنة ونشير الى ان الشركة قامت بالحصول على شهادة اعفاء عن العملية من التأمينات الاجتماعية على اعتبار قيامها بتنفيذ العملية بعمالتها الدائمة المؤمن عليها على غير الحقيقة حيث ان الشركة تقوم بتنفيذ العملية من خلال مقاول باطن حيث يتسنى معه الحصول على السداد النهائي حتى تتمكن

التأمينات الاجتماعية عن المقاولة وهو ما لم يتم بالمخالفة للمادة (٦) من قرار وزير التضامن الاجتماعي رقم ١٥٢ لسنة ٢٠١٩ بشأن التأمين على عمال المقاولات والمحاجر (العمالة غير المنتظمة).

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة باختيار مكتب لتأمينات المقاولات المختص بالعقد المبرم بينها وبين مقاول الباطن والحصول من المقاول المذكور على الشهادة الدالة على سداد التأمينات الاجتماعية من المقاولة

٣- عدم التزام الشركة بتنفيذ بنود القرار رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٧ والمعدل بالقرار رقم ١٦٢ لسنة ٢٠١٩ والمنفذ للمادة رقم (١٦) لقانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ بشأن سداد نسبة من المقاولة لصالح مديرية القوى العاملة – الإدارة العامة للعمالة غير المنتظمة.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة بإخطار مديرية القوى العاملة المختصة بالعقد المبرم بينها وبين مقاول الباطن والحصول من المقاول المذكور على الشهادة الدالة على سداد الرسوم المقررة قانونا من المقاولة.

١٠- تضمن الرصيد نحو ٩٩٦ ألف جنيه قيمة المديونية المستحقة (تأمينات اعمال) طرف العميل / الهيئة العامة للطرق والكباري والذى تعاقدت معه الشركة لاستكمال تنفيذ الجسر الترابي والاعمال الصناعية بقطاعات مشروع القطار الكهربائي السريع (السخنة- الحامضة الإدارية – العلمين الجديدة – مطروح) لتنفيذ أعمال الجسر الترابي قطاع غرب النيل من الكم ٢٤٠ الى الكم ٢٤٣ بطول ٣ كم بالاتجاهين بالأمر المتغير بموجب العقد رقم ٢٠٢٢/٢٠٢١/٨١١ بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٩ وبقيمة إجمالية نحو ٦١,٢٠٠ مليون جنيه شاملة كافة الضرائب والرسوم على ان تكون مدة التنفيذ ٨ أشهر من تاريخ استلام الموقع (٢٠٢٢/٣/١٠) وتقوم الشركة بتنفيذها ذاتيا بعمالتها وقد تبين بشأنه ما يلي :-

١-بلغت إجمالي قيمة الاعمال المنفذة حتى اخر مستخلص (٤ جارى) بتاريخ ٢٠٢٣/١/٣١ نحو ٣٨,٨٩٥ مليون جنيه بنسبة تنفيذ ٦١ % تقريبا حتى تاريخ انتهاء الموعد الفعلي لتنفيذ العملية .

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة العمل على سرعة انهاء تنفيذ الاعمال المتبقية تجنبا لتحمل اعباء غرامات التأخير

٢- ضعف الرقابة الداخلية على أعمال ومشتريات العملية حيث تبين عدم قيام الشركة في الصرف على كافة التزامات واحتياجات العملية (سولار - زيوت - قطع غيار - تاجير معدات - نقل خامات - .....) من خلال السلف المؤقتة وبدون الحصول على عروض أسعار في معظم المشتريات الامر الذى أضاع على الشركة فرصة الحصول على أفضل الشروط والمواصفات والاسعار وكذا بدون الحصول على المستندات المؤيدة حيث يتم تسوية تلك الاعمال او المشتريات بمرجب محضر صرف معتمدة من لجنه بالموقع من ضمنها القائم بصرف السلفة لتعذر الحصول على المستندات الدالة على الصرف بالمخالفة للمواد (٦٢) ، (١١٦) ، (١١٧) من اللائحة المالية للشركات التابعة للشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وابحاث المياه الجوفية المعتمدة من مجلس ادارة الشركة القابضة بجلسة رقم (٥) بتاريخ ٢٠١٦/١١/٩ والتي تنص على ((لا تصرف السلف المؤقتة الا في الحالات التي يتعذر فيها إجراء الصرف بالطريق العادي ولمواجهة متطلبات ذات طبيعة مجبة ولا تصرف إلا عن أعمال مقدر إنجازها في فترة محددة . تصرف السلفة المؤقتة دفعة واحدة لأحد العاملين بالشركة وتسوى السلف المؤقتة في موعد غايته شهر من تاريخ صرف السلفة بالشركة وذلك مقابل مستندات الصرف المعتمدة)) الأمر الذى لم نتمكن معه من التحقق الفعلي من صحة قيمة تلك المشتريات **وقد تبين في هذا الشأن ما يلى :-**

أ- بلغ إجمالي السلف المؤقتة المنصرفة للصرف منها على احتياجات العملية حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٢٧,٨١٧ مليون جنيه تم تسوية منها حتى ٢٢,١٥٧ مليون جنيه والباقي نحو ٥,٦٦ مليون جنيه لم يتم تسويته حتى تاريخه وقد تبين قيام الشركة بصرف أكثر من سلفة مؤقتة لنفس الشخص للصرف منها على احتياجات العملية دون تسويتها مثال على ذلك السلف المؤقتة المنصرفة للسيد صابر فتح الله ميقد فتحي محمود بالمخالفة للمادة (١١٧) من اللائحة المالية المشار إليها بالاعلاه والتي تنص على ((تصرف السلفة المؤقتة دفعة واحدة لاحد العاملين بالشركة وتسوى السلف المؤقتة في موعد غايته شهر من تاريخ صرف السلفة بالشركة وذلك مقابل مستندات الصرف المعتمدة)).

يتعين ضرورة الالتزام بأحكام اللائحة المالية المذكورة اتكاءا للرقابة على أموال الشركة.

ب- كافة السلف المؤقتة المنصرفة بصدر ترخيص بصرفها من قبل السيد العضو المنتدب التنفيذي في حين يجب الترخيص بصرفها من قبل مجلس إدارة الشركة وفقا لجدول الاختصاصات والسلطات بشأن اللائحة المالية.

يتعين الالتزام بأحكام اللائحة المالية المذكورة.

د- قامت الشركة بتأجير معدات وسيارات بلغ ما امكن حصره منها نحو (٢٢) الف جنيه دون ان يتبين لنا أسباب ومبررات تأجير تلك المعدات خاصة في ظل وجود معدات وسيارات مثيلة لها في الشركة مثال على ذلك (لودر – سيارة قلاب ١٠ م٣ ، ٢٠م٣- سيارة ملاكي للعمل مع جهة الاسناد –...) ونشير الى ان كافة اعمال تأجير المعدات يتم تسويتها بموجب محضر صرف لتعذر الحصول على المستندات الدالة على صرف قيمتها معتمد من لجنة بالعاملين بالمنطقة من بينهم القائم بصرف السلف المرفقة بالمخالفة للمادة (٥٥) من اللائحة المالية السابق الإشارة اليها والتي تنص على (يجب ان تكون جميع المصروفات مؤيدة بالمستندات القانونية ولا يتم الصرف الا بعد مراجعة المستندات المؤيدة) والمادة (٦٣) من اللائحة المذكورة التي تنص على ((على الموظف المختص بإعداد مستند الصرف سدادا لأمر شراء عدد التوريد او في مقاولات الاعمال التحقق من ارفاق المستندات المؤيدة للصرف بمستند الصرف) دون وجود أي عقود او فواتير لتلك المعدات والسيارات المؤجرة حيث يتم الاكتفاء ببيان بحصر ساعات التشغيل للمعدات المؤجرة معتمد من لجنة بالعاملين بالمنطقة ، وتبين قطاع التنفيذ بالشركة ودون بيان وجود اية بيانات للغير تلك المعدات الخاصين بالتأجير او ما يفيد استلامهم قيمة التأجير ودون تحميل قيمة التأجير بضريبة القيمة المضافة الواجبة قانونا (١٤%) بالمخالفة لقانون ضريبة القيمة المضافة ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

ونشير الى عدم قيام الشركة بالاسترشاد بالقيمة التأجيرية للمعدات من خلال مجموعة الغير عند القيام بتأجيرها لتلك المعدات حيث تبين وجود اختلاف كبير في الشروط والقيمة التأجيرية للمعدات التي تقوم الشركة بتأجيرها للغير عن المعدات التي تقوم الشركة بتأجيرها من الغير

ومثال على ذلك قامت الشركة بتأجير لودر بقيمة ايجارية ٢٣٠٠ جنيه / اليوم في حين قامت الشركة بتأجير معدات مثيلة للغير بقيمة ايجارية ٩٠٠ جنيه / اليوم.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة موافاتنا بالمستندات الدالة على صرف تلك المبالغ والالتزام بأحكام اللائحة المالية المذكورة.

- بلغت قيمة أعمال نقل التربة الزلطية من المحاجر المعتمد الى موقع الصبة طبقا لكشف حصر خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١١/١٠ مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه حتى محضر تنفيذ ذاتي من قبل الشركة رقم (١٩) بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٧ رقم تبين تسوية تلك القيمة بموجب محاضر تنفيذ ذاتي من قبل الشركة معتمدة من لجنة مشكلة من العاملين بالمنطقة من بينهم القائم بصرف السلفة - رئيس قطاع التنفيذ لتعذر الحصول على المستندات الدالة على الصرف دون ان يتبين لنا اسباب ذلك خاصة في ظل إمكانية قيام الشركة بتحرير عقود او الحصول على فواتير من قبل مقاولي النقل حيث تم الاكتفاء ببيان بحصر قيمة النقلات معتمد من لجنة بالعاملين بالمنطقه . رئيس قطاع التنفيذ بالشركة دون وجود اية مستندات الى النقل المحمل بالتنفيذ او ما يفيد استلامهم قيمة اعمال النقل بالمخالفة للمادة (٢٥) ، المادة (٦١) من اللائحة المالية السابق الإشارة إليها دون تحصيل قيمة نولون النقل بضريبة القيمة المضافة الواجبة قانونا (١٤%) بالمخالفة لقانون ضريبة القيمة المضافة ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

ونشير الى عدم قيام الشركة بموافاتنا ببيان بكميات اعمال توريد وتحميل ونقل التربة الزلطية لأعمال النقل المنفذة من قبلها وبين المدرجة بمستخلصات جهات الاسناد خلال الفترة من بدء تنفيذ العملية حتى ٢٠١٣/٣/٣١ لعدم تمكننا من المقارنة بينهم نظرا لعدم الشركة في تسوية العديد من السلف المؤقتة الخاصة بالصرف على احتياجات الشركة.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة موافاتنا بالمستندات الدالة على صرفه تلك الاعمال وكذا ببيان بكميات اعمال توريد وتحميل ونقل التربة الزلطية لأعمال النقل المنفذة من قبلها للمقارنة بينها وبين المدرج بمستخلصات جهات الاسناد

خلال الفترة من بدء تنفيذ العملية حتى ٢٠٢٢/٣/٣١ والالتزام بأحكام اللائحة المالية المذكورة

و- قامت الشركة بشراء سولار زيوت للمعدات والسيارات المستخدمة في العملية بلغ ما امكن حصره منها خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١,١٣١ مليون جنيه وقد تبين عدم وجود دراسة فنية معتمدة للمعدلات المعيارية لاستهلاك المعدات والسيارات من الوقود (بنزين سولار) والزيوت خاصة في ظل انها تعمل داخل موقع المنجم فقط حيث يتم تموين المعدات والسيارات بالوقود والزيوت حسب تقدير مسئولي العملية ودون ربط ذلك بالكيلو مترات المستهلكة لتلك المعدات والسيارات فضلا عن عدم وجود سجل تشغيل لقياس بيان الاعمال وكميات الوقود والزيوت المنصرفة لكل مركبة فضلا عن عدم التزام الشركة بالقواعد المنظمة بأوامر تشغيل السيارات الحكومية والقطاع العام حيث تبين عدم وجود دفاتر أوامر التشغيل بالمخالفة للكتاب الدوري رقم (٤) لسنة ٢٠١٦ والكتاب الدوري رقم (٣) لسنة ١٩٩٦ الصادر من الهيئة العامة للخدمات الحكومية الامر الذي لم تتمكن معه من الرقابة على مدى تناسب كميات وقيمة الوقود والزيوت المصروفة لتشغيل تلك المعدات والسيارات مع الكيلومترات المستخدمة .

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة بموافاتنا بالمعدلات المعيارية لاستهلاك المعدات والسيارات المتواجدة في العملية من الوقود والزيوت ومقارنتها مع كميات وقيمة الوقود والزيوت المنصرفة الفعلية لتشغيل تلك المعدات والسيارات والإفادة إحكاما للرقابة على أموال الشركة.

ي-قامت الشركة بشراء قطع غيار لزوم المعدات والسيارات المتواجدة بموقع العملية بلغ ما امكن حصره منها خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٩٢ ألف جنيه مسطب بالأمر المباشر دون الحصول على أي عروض أسعار بالمخالفة لحكم موجب قوانين غير ضريبية (بيان أسعار) والبعض الاخر يتم تجزئة المشتريات فيها لتجنب قيمة شرائها حتى على ذلك شراء قطع غيار بمبلغ ٢٥٣٥ جنيه بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٣١ ، ٢٠٢٢/١٢/٣ بدون مناقصة

وتم تسويتها بموجب محضر مسرف ، تجزئة شراء قطع غيار بمبلغ ١١٠ جنيه على عدد ٩ فواتير وبنفس التاريخ ٢٠٢٢/١١/٦ من الشركة المصرية لقطع غيار السيارات .

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة الحصول على عروض أسعار عند شراء احتياجات العملية لحصول الشركة على أفضل الشروط والاسعار والمواصفات وعدم اللجوء الى تجزئة الشراء والشراء بموجب فواتير ضريبية مختصرة.

٣- بلغت قيمة الإيرادات المحققة من العملية خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١٩,٦٢٦ مليون جنيه في حين بلغت قيمة المصروفات التي تحملتها الشركة خلال نفس الفترة ١٨,٤٥٩ مليون جنيه حققت الشركة ربح عنها خلال تلك الفترة بنحو ٨٦٧ ألف جنيه بنسبة ٤,٧٠ % تقريبا فقط.

يتعين العمل على ترشيد المصروفات واحكام الرقابة عليها لتعظيما لنسبة ربح الشركة عن تلك العملية (عملية استكمال تنفيذ الجسر المزابلي والأعمال الصناعية بقطاعات مشروع القطار الكهربائي السريع (بطول ٢ كيلو متر)).

١١- وجود عمليات تأخرت الشركة في تنفيذها عن المواعيد المحددة لها بلغ ما أمكن حصرها منها نحو ٧١,٦٥٧ مليون جنيه يرجع مدة تأخير بعضها الى اكثر من ٢ سنوات (عملية استصلاح ٦٢٨٠ فدان بمنطقة الضبعة والعلمين)

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة العمل على سرعة تنفيذ تلك العمليات حتى لا يتم سحب العمل فيها من قبل جهات الاسناد كما حدث في العديد من العمليات السابق ذكرها مما قد يعرض الشركة لأعباء مالية جسيمة.

١٢- تضمن حساب العملاء نحو ٣,٠٤٠ مليون جنيه باسم مدينون بيع اصول يمثل قيمة الأقساط المستحقة للشركة طرف عدد ٢٥ مشترى لأراضي الشركة حتى ٢٠٢٢/٣/٣١ وتشير الى ان كافة تلك الأقساط استحق سدادها خلال الفترة من ١٩٩١/١٢/١ حتى ٢٠١٦/١/١ ولم يتم سدادها حتى تاريخه (٢٠٢٢/٥) وقد بلغ إجمالي السندات (أذني) التي سبق أن تقدمت الشركة للحصول على تلك الأقساط من هؤلاء المشترين نحو ٢,٣١٩ مليون جنيه (وفقا لمحضر جرد السندات الأذنية في ٢٠٢٢/٦/٢٨) بفرق ٧١١ ألف جنيه بالأقل عن المثبت بدفاتر وسجلات

الشركة ونشير الى قيام الشركة برفع دعاوى قضائية لفسخ عقود بيع تلك الأراضي للمشترين لامتناعهم عن سداد مستحقات الشركة.

يتعين متابعة الإجراءات القانونية المتخذة ضد كافة المشترين الممتنعين عن سداد مستحقات الشركة مع متابعة الدعاوى المرفوعة واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحصيل مستحقات الشركة طرف هؤلاء المشترين ...والافادة.

ظهر رصيد حساب الضريبة المستقطعة من الشركة (أرباح تجارية وصناعية) في ٢٠٢٣/٣/٣١ مدينا بنحو ٣٤,٥٠٩ مليون جنيه يمثل قيمة ما تم خصمه من ضرائب أرباح تجارية وصناعية من قبل جهات الاسناد عن المستخلصات التي قامت الشركة بتقديمها لصالحها ولم نقف على صحة لعدم وجود شهادة من مصلحة الضرائب تؤيد صحة هذا الرصيد كما لم توافينا الشركة بتحليله ونشير الى ظهور رصيد الضريبة المستقطعة من الشركة في آخر إقرار ضريبي مقدم من الشركة لمصلحة الضرائب عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٦,٥٦١ مليون جنيه وقد أفادت الشركة بأن الرصيد الظاهر في القوائم المالية منذ تطبيق قانون الخصم عام ١٩٩٢/١٩٩٤ ولم يتم اجراء التسوية النهائية بشأنه بسبب تعثر الشركة في سداد المطالبات الضريبية عن السنوات من عام ١٩٩٦ حتى تاريخه.

يتعين موافاتنا بتحليل رصيد الحساب المذكور مع التعويل على تأييد من مصلحة الضرائب بالموقف الضريبي للشركة حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ للتحقق من صحة تلك الأرصدة.

- أظهرت القوائم المالية قيمة مدينون وارصدة مدينة أخرى في ٢٠٢٣/٣/٣١ بنحو ٣٢٩,١٥٠مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلي: -

١-نحو ٧٤,٣١٩مليون جنيه ارصدة متوقفة منذ أكثر من ٥ سنوات (مصر) ولم تقدم الشركة بموافاتنا بالمطابقات او المصادقات التي تم إعدادها بشأنها كما لم توافينا بالإجراءات التي اتخذتها لتحصيل تلك المديونيات كما لم تقم الشركة بتكوين مخصص مقابل في قيمة هذا الرصيد لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال دراسة المدة الدفترية لرصيد

الحساب بقيمته الاستردادية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل العائد الفعلي الأصلي).

يتعين إجراء المطابقات والمصادقات اللازمة بشأن تلك المديونيات مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيلها .. والافادة

٢-نحو ١,٧٥١ مليون جنيه تحت مسمي تأمينات لدي الغير، ٢٥٧ ألف جنيه تحت مسمي تأمينات مختلفة لم نقف على صحتها حيث لم يتم موافاتنا من قبل الشركة بتحليل قيمة تلك المبالغ والمستندات المؤيدة وسند تحميلها الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحته في تاريخ ٢٠٢٣/٣/٣١.

يتعين موافاتنا بتحليل مفردات هذا الرصيد المذكور والمستندات المؤيدة له

٣-نحو ٢٨٢ ألف جنيه تحت مسمي تأمينات خطابات ضمان تمثل قيمة ما تحت الشركة بتغطيته من خطابات الضمان السارية ولم نوافينا الشركة بكشف تفصيلي يؤيد صحته هذا المبلغ الامر الذي لم نتمكن من التحقق من صحتها في ٢٠٢٣/٣/٣١.

يتعين موافاتنا بالشهادات الصادرة من البنوك المؤيدة لهذا المبلغ حتى يمكن لنا التحقق من صحته في ٢٠٢٣/٣/٣١ مع إجراء التسوية اللازمة بإثبات المبلغ ضمن حساب نقدية بالبنوك والصندوق تحت مسمى غطاء خطاب ضمان

٤-نحو مبلغ ١٠,٧٥٧ مليون جنيه باسم/ هيئة التعمير حسب ارصدة مدينة طرف هيئات وشركات حيث سبق تخصيص مساحة ١٠ الاف فدان من قبل الهيئة المذكورة للشركة بشرق العوينات مركز ابو رماد بغرض التنمية الأرض والاستصلاح نحو ٩,٦٥٦ مليون جنيه وتم إبرام عقد ابتدائي بين الهيئة المذكورة والشركة في ١٩٩٩/٤/٤ الا انه بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٤ صدر قرار من الهيئة بسحب الأرض المخصصة للشركة مما عدا بالشركة اقامة الدعوي رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٩ ، الدعوى رقم ٥ لسنة ١٥ ق التعويضية للمطالبة بمبلغ ٣٣ مليون جنيه قيمة اعمال منفذة من قبل الشركة (حفر آبار مياه واستصلاح ١٠٠٠٠ فدان) وكونت الشركة مخصص ضياع بمبلغ ٩,٦٥٦ مليون جنيه ومازالت الدعوي متداولة بالقضاء لم يتم الفصل

يتعين متابعة الدعاوى المرفوعة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يسفر عنها من أحكام نهائية واتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة ... والاشارة.

٥-نحو ٤,٤٤٤ مليون جنيه باسم/ البنية الأساسية ضمن حساب الأرصدة المدينة تحت التسوية تمثل الفرق بين المبالغ التي قامت وزارة الزراعة . بخصمها من مستحقات الشركة طرفهما بنحو ٢٠,١٠٦ مليون جنيه تمثل أعمال البنية الأساسية للأراضي التي قامت الشركة بشرائها منهما وبيعها للمستثمرين والمبالغ التي قامت الشركة بتحصيلها من مشتري تلك الأراضي (المستثمرين) بنحو ١٥,٧٤٢ مليون جنيه ويرجع تاريخ استحقاق بعضها لعام ٢٠٠٩ وما بعده وتمثل باقي المستحق على المشتري على الاراضي المشتراة من الشركة ومكون عنها مخصص بمبلغ ٤مليون جنيه فقط وتم الشركة بموافاتنا بالإجراءات التي قامت باتخاذها لتحصيل تلك المبالغ حتى تاريخه (٢٠٢٣/٥).

يتعين ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة طرف هؤلاء المستثمرين وتدعيم المخصص بالقدر اللازم.

٦-مبلغ ٢٩٩٠٠٠ جنيه ضمن حساب عهد طرف العاملين يمثل رصيد مدين طرف السيد/عصام وديع منصور مدير إدارة البنوك بالشركة سابقا يمثل قيمة ما تم اختلاسه بمعرفة المذكور خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ حيث تعمد التلاعب بالمستندات الشركة وذلك بإثبات وقائع بنكية غير صحيحة خلاف الوارد كشوف البنك وقد اتخذ مجلس ادارة الشركة قرار في ٢٠١٥/٨/١٠ بمحاقبة على السيد الاستاذ/ المستشار القانوني بالنسبة للمذكور وذلك بفصله عن العمل بعد المحكمة العمالية للنظر في امر فصله وتم احالة المذكور للنيابة العامة عن واقعة اختلاسه المبلغ المذكور وقيدت دعوى جنائية وتم محكمة المذكور جهة إقطاعي بناء و بناء على ما صدر من حكم في الدعوى الجنائية قام المذكور برفع دعاوى ضد الشركة

بأرقام ١٦٦٠ لسنة ١٣٣ ق استئناف عالي القاهرة ، ٣١١ لسنة ٥٠ للمطالبة مبد بإلغاء فصله وتعويض مؤقت مقداره ١٢ شهر كامل الاجر ومازالت متداولة.

يتعين متابعة القضايا المتداولة بهذا الشأن للوقوف على ما تسفر عنه من أحكام وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك.

٧- مبلغ ٩٦٩٢٨ جنيه ضمن حساب عهد طرف العاملين تمثل قيمة عهد صرف بعض العاملين تم اخلاء طرفهم من الشركة ولم يتم تحصيلها رغم أقامة الشركة برفع دعاوي قضائية ضدهم ومازالت متداولة.

يتعين متابعة القضايا المتداولة بهذا الشأن وموافاتنا بما انتهت إليه.

٨- نحو ١٩٠,٠٥٤ مليون جنيه قيمة المديونيات المستحقة طرف بعض المقاولين مرحلة من سنوات السابقة (الهدى للمقاولات العمومية، سوماك للتجارة والمقاولات، احمد محمد حسن طاهر، المقاول / عبد مصطفى احمد على، المقاول / صبري سدراك بيوست، المقاول / شعبان عبد الصمد عبد الجواد، المقاول / عادل محمد فريد، المقاول / أشرف فهمي الجابري المقاول المجموعة المصرية الدولية للهندسة، الشركة المصرية للري والصرف) نتيجة الاعتراض على بعض العمليات المسندة لهم من قبل الشركة معظمها متنازع عليها أمام القضاء.

يتعين متابعة كافة الدعاوي القضائية المرفوعة في هذا الشأن وتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية ...والإفادة.

- أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٣/٣/٣١ قيمة النقدية بالبنوك والصندوق بنحو ٢٤,١١٥ مليون جنيه وقد تلاحظ بشأنه ما يلي: -

١- لم يوافنا بشهادات بنكية بأرصدة البنوك المدينة والدائنة في ٢٠٢٣/٣/٣١.

يتعين موافاتنا بشهادات البنوك المؤيدة لكافة ارصدة الشركة بما يمكن لنا التحقق من صحة أرصدتها في ٢٠٢٣/٣/٣١.

٢- وجود حجز على كافة أرصدة الشركة بالبنوك بنحو ٣٠,٢٧٦ مليون جنيه يتمثل في مبلغ ١٤,٦٢٨ مليون جنيه صدر بها حكم قضائي نهائي لصالح [illegible] الشافعي(استئناف رقم ١٠٣٢٩ لسنة ١٣٤ ق) في الدعوى المرفوعة من [illegible]

برقم ١٥٠ لسنة ٢٠٢٢ حيث قامت الشركة باستغلال محجر بموجب ترخيص من شركة مصر للصناعات الكيماوية بأرض المذكور وقد صدر الحكم بالتعويض عن إتلاف ارض المذكور بالمبلغ المذكور ضد الشركة وعليه قام المذكور بالحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك (حجز ما للمدين لدى الغير) وقد قامت الشركة برفع الدعاوى ارقام ١٣٠٧ لسنة ٢٠٢٢ استئناف عابدين ، رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٢ ضد السيد المذكور بعدم الاعتداد بأمر الحجز و ضمان بالرجوع بالتعويض على شركة مصر للصناعات الكيماوية ، وزير الصناعة والتجارة ، محافظ الإسكندرية ، نحو ٨.٥٩٣ مليون جنيه قامت مصلحة الضرائب بالحجز على أرصدة الشركة لدى بعض البنوك (البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة ، بنك الإسكندرية ، بنك قطر الوطني الأهلي ، البنك التجاري الدولي ، بنك المؤسسة العربية المصرفية ، بنك التعمير والإسكان ، مصرف ابوظبي الإسلامي ، بنك أبوظبي الوطني، بنك التنمية والائتمان الزراعي ، بنك بلوم مصر) بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٣ وذلك لسداد مطالبات ضريبية طبقا لمحضر الحجز الإداري ، نحو ٧,٠٠٥ مليون جنيه قيمة المصروفات القضائية على الحكم لصالح بنك مصر ضد الشركة.

يتعين سرعة اتخاذ كافة الإجراءات لرفع كافة الحجوزات الإدارية على حسابات الشركة بالبنوك مع متابعة الدعاوي المرفوعة في هذا الشأن وسداد كافة مستحقات مصلحة الضرائب والمطالبات القضائية الواردة بالشركة.

٢- تبين اعتماد الشركة اعتبارا من ٢٠٢٢/٤/١٨ على خزينة واحدة (إيرادات) في تحصيل مستحقاتها والصرف على كافة احتياجاتها على الرغم من ان قرار انشاء الخزينة ينص انها خزينة للوارد فقط (الإيرادات) وعدم صرف أي مبالغ منها نظرا لتخصيص خزينة أخرى لصرف مستحقات العاملين (خزينة الصادر) الا انه تبين قيام امين خزينة الإيرادات بتحصيل المبالغ الواردة اليه وايداعها بخزينة الشركة، الصرف منها لتغطية مصروفات الشركة المختلفة (انتقالات – مرتبات للعاملين – صيانة.....) وكذا تحويل كافة مستحقاتها عن العمليات التي تنفذها للشركة القابضة على أن تقوم الشركة القابضة

بإصدار شيكات بنفس قيمة تلك المستحقات لصالح امين الخزينة بالشركة ويقوم بصرفها من البنك وإيداعها بخزينة الموارد والصرف منها على احتياجات والتزامات الشركة مقابل على ذلك تحويل مبلغ ٥ مليون جنيه قيمة مستحقات الشركة عن عملية الحفر الرأسي للقطار السريع (عملية ٣ كيلو) الى حساب الشركة القابضة في يناير ٢٠٢١ وتحويل مبلغ ٣٥٥٩٧٥١,٥٠ جنيه قيمة مستحقات الشركة عن عملية النفق وطرق وسكة الفيوم الجديدة الى حساب الشركة القابضة ثم قيام الشركة القابضة باصدار شيك بمبلغ ٢مليون جنيه لمقاول الباطن شركة / بيراميدز المنفذ للعملية، مبلغ ١٥٠١٧٥١ جنيه يتم صراف الشركة للصرف منها على التزامات الشركة المختلفة نظرا لظروف الحجز على ارصدة الجمعية لدى البنوك ويتصل بما تقدم تبين استخدام اذون صرف غير مسلسلة بأرقام مطبوعة ويتم ترقيمها يدويا مما يضعف الرقابة على أموال الشركة.

يتعين ضرورة وضع ضوابط تحكم وتنظم عملية الصرف على أن تقتصر الشركة في حالة وجود ظروف استثنائية وضرورة استخدام أذون صرف غير مسلسلة بأرقام مطبوعة (عند الحاجة للصرف من خزينة الموارد) وإتباع نظام يكفل تحقيق الرقابة على أموال الشركة.

- أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٣/٣/٣١ خسائر مرحلة بنحو ٥١١,٧١٦ مليون جنيه وباستبعاد ربح الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ والبالغ نحو ٨,٠٥٩ مليون جنيه يصبح صافي الخسائر المرحلة نحو ٥٠٣,٧١٧ مليون جنيه في حين بلغ رأس مال الشركة نحو ٦٥,١٠٠ مليون جنيه في ذات التاريخ وبذلك تجاوزت صافي الخسائر نحو أكثر من ٧ أضعاف رأس مال الشركة (نسبة خسائر مرحلة إلى رأس مال الشركة خلال التسعة أشهر من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ الى رأس مال الشركة بلغت ٧٧٢,٧٦%) مما يشير الى تدهور أوضاع الشركة الأمر الذي يستلزم معه اعادة النظر بشأن استمرارية الشركة في ظل ما ورد بالمادة ٢٥ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٠ لسنة ٢٠٢١ الخاص بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام.

يتعين العمل على تنشيط حجم أعمال الشركة تحقيقا لإيراداتها وتغطية كافة خسائرها المرحلة والنظر في مدى استمراريتها من عدمه وفقا لأحكام المواد المشار إليها.

- أظهرت القوائم المالية قيمة الالتزامات طويلة الأجل وتتمثل في ٢٠٢٢/٣/٣١ بنحو ٢٠,٧٩٢ مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلي: -

١-نحو ٦,٩٩٨ مليون جنيه باسم اقساط ارض شرق السويس ويمثل قيمة باقي اقساط ارض فدان شرق السويس مشتراه بالمزاد العلني من الهيئة العامة لشروعات التنمية والتعمير عام ٢٠٠٤ وقد قامت الشركة ببيع كامل تلك المساحة للمستثمرين منذ استلامها وتخصيصها من هيئة التعمير وبلغت حصيلة البيع نحو ٢٢.٧٢٤ مليون جنيه ولم تسدد الشركة باقي ثمن تلك الارض لهيئة التعمير بالرغم من قيامها بالتصرف في كامل المساحة المشار اليها.

يتعين بيان أسباب ما تقدم والافادة.

٢-نحو ١٣،٧٩٣مليون جنيه باسم اتحاد المساهمين العاملين ويمثل المستحق لاتحاد المساهمين طرف الشركة العامة عن توزيعات الارباح عن سنوات سابقة ولم يتم سداده من الشركة لاتحاد المساهمين وقد قامت الشركة القابضة برفع دعوى رقم ١٦٨٢ لسنة ٢٠٢٠ ضد الشركة للمطالبة بمستحقات اتحاد المساهمين طرف الشركة العامة.

ونشير الى عدم قيام اتحاد المساهمين بسداد باقي اقساط الاسهم للشركة القابضة والمقدرة بنحو ١٤ مليون جنيه وذلك خلال فترة عمل الشركة تحت مظلة القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته قبل خضوع الشركة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ (بعد عدم قيام الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي بسداد قيمة الاسهم المستحقة لاتحاد العاملين المساهمين بعد تحول الشركة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وذلك طبقاً لما تم الاتفاق عليه مع الاتحاد لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٢ حيث تم تحرير محضر اتفاق على ذلك في ٢٠١٤/١٠/٢٠

يتعين إجراء الدراسة القانونية لموقف اتحاد العاملين المساهمين مع الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن.

- بلغت قيمة المخصصات المكونة بمعرفة الشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢١٦,٨٦١ مليون جنيه مقابل نحو ٢٢٣,٧٢٦ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بتفاوت قدره ٦,٨٦٥ مليون جنيه ولم تقم الشركة بإعداد دراسة كاملة لتلك المخصصات الأمر الذي لا يمكننا معه الحكم على مدى كفايتها في الأغراض المكونة من أجلها من عدمه وذلك على النحو التالي: -

١- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها في ٢٠١١/٣/٣١ نحو ٥٢ مليون جنيه وهو رصيد مرحل منذ عدة سنوات لم تقم الشركة ببيان الأسس التي اعتمدت عليها في تكوينه أو الدراسة الخاصة به وقد بلغت إجمالي المطالبات الضريبية الواردة للشركة من مصلحة الضرائب وفقا لما امكن حصره - نحو ٤٣٧,١٧٧ مليون جنيه تقابل في نحو ٢٨٣,٩٩٤ مليون جنيه قيمة المطالبات واجبة السداد عن ضرائب دخل مستحقة عن الشركة (أرباح شركات أموال) عن الأعوام ١٩٩٥/١٩٩٦ حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ عدا واقع نموذج (١٩) - ليس ربط نهائي- بخلاف غرامات تأخير البالغة نحو ١٢٤,٥٣٨ مليون جنيه ، نحو ٢٨,٣٠٨ مليون جنيه قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بضريبة المبيعات من واقع نموذج (٣مداد)- ربط نهائي - خلال الفترة من ٢٠١١/٦ حتى ٢٠١٨/٦ شاملة غرامات التأخير حتى ٢٠١٢/١/١، نحو ٣٢١ الف جنيه قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب الخاصة بضريبة كسب العمل- ربط نهائي- عن الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١. ونشير الى وجود مستحقات لصالح مصلحة الضرائب مثبتة بدفاتر وسجلات الشركة حتى ٢٠٢٢/٣/٣١ (ضمن الأرصدة الدائنة) بنحو ٢٥,٣٥٨ مليون جنيه فقط.

يتصل بما تقدم تبين وجود حجز بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٣ على ارصدة الشركة لدى بعض البنوك عن مصلحة الضرائب (مركز كبار الممولين) بمبلغ ٨٥٩٢٦٣٦ جنيه قيمة ضريبة مبيعات (مستحق رأسمالية حتى ٢٠١٦/٥ تتمثل (ضريبة المبيعات على الآلات والمعدات المستورد من الخارج)- ونشير الى قيام الشركة برفع الدعاوى القضائية أرقام ٥٠٤٢٥ لسنة ٧١ ق ، ١٥٨٠٥ لسنة ٧٠ قضاء إداري العباسية ضد وزير المالية للطعن على قرار لجنة الطعن ١٢٥,١٣٤,١٣٣ عن سنوات

فحص ضريبة الدخل (الضريبة على شركات الأموال) عن سنوات الفحص من ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٦ ومازالت متداولة امام القضاء، الأمر الذي ترى معه عدم كفاية المخصص.

يتعين ضرورة إعداد دراسة كافية تتضمن حصر لكافة المطالبات والقضايا الضريبية المتداولة وموقفها والإجراءات المتخذة بشأنها لإمكانية تعديل المبلغ الواجب تعزيز المخصص به مع اجراء ما يلزم من تسويات واستاذ أثر ذلك على الحسابات المختصة.

٢. تضمنت المخصصات نحو ٣,٦٤٣ مليون جنيه تحت مسمى احتمال قضاء مطالبات بعد تخفيضه بنحو ٥١٩ ألف جنيه في ٢٠٢٢/١٢ بقية المستخدم من المخصص بناء على موافقة مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٠ على اخذ تسوية قيمة المبلغ المسدد لورثة السيد /ماجد خضر جبر الشافعي والصادر له حكم قضائي نهائي (استئناف رقم ١٠٣٢٩ لسنة ١٣٤ ق) في الدعوى المرفوعة منه ضد الشركة برقم ١٥ لسنة ٢٠٢٢ حيث قامت الشركة باستغلال محجر بموجب ترخيص من شركة مصر للصناعات الكيماوية بأرض المذكور وقت صدر الحكم بالتعويض عن انتهاء ارض المذكور ضد الشركة وعليه قام المذكور بالحجز على أرصدة الشركه لدى الغير (حجز ما للمدين لدى الغير) وقد قامت الشركة برفع الدعاوى أرقام ١٣٠٧ لسنة ٢٠٢٢ استئناف جنايات إلى ٢٥ لسنة ٢٠٢٢ ضد السيد المذكور بعدم الاعتداد بأمر الحجز و ضمان بخروج بالتعويض على شركة مصر للصناعات الكيماوية . وزير الصناعة والتجارة . محافظ الإسكندرية دون ان تقوم الشركة بإثبات كامل قيمة الحكم ضمن مصروفاتها او تكوين مخصص لهذا الحكم في الفترات السابقة بالمخالفة للفقرة (٢١ - ٢٢) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٨) -المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة - والتي تنصان على ((يتم استخدام المخصص فقط للنفقات التي سبق تكوين مخصص لها . يتم قصر تسوية النفقات المرتبطة بالمخصص الأصلي بواسطة ذلك المخصص حيث سوية نفقات مقابل مخصص سبق تكوينه لغرض اخر قد يؤدي الى اخفاء تأثير احتمالين)

ونشير الى ان الشركة قدمت لنا بيان بالقضايا تبين أنه غير مكتمل إذ يهدف بالعرض لعدم تضمينه المبالغ أو المطالبات الخاصة بمعظم القضايا سواء المرفوعة من وعلى الشركة واحتمالية نسب الكسب او الخسارة لكل قضية على حده وقد بلغ ما امكن حصره من قضايا صدر فيها حكم نهائي ضد الشركة نحو ٢٩,٤٩٠ مليون جنيه فضلا عن وجود نحو ١٥,٠٥٥ مليون جنيه قيمة مطالبات قضائية (تسعى، خسائر) مرفوعة على الشركة لم تقم الشركة باثباتها في دفاترها وسجلاتها.

يتصل بما تقدم بلغ ما أمكن حصره من القضايا المرفوعة من الشركة غير صدر ١١٤,٥٥٠ مليون جنيه كما بلغ ما أمكن حصره من القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة ٢٧,٦٧٠ مليون جنيه وما زالت تلك الدعاوى متداولة امام القضاء.

يتعين اثبات الاثر المترتب على الاحكام النهائية الصادرة ضد الشركة واجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة في ضوء ذلك مع ضرورة موافاتنا بدراسة كاملة مستوفاة لكافة البيانات الخاصة بالقضايا ومقتضيات احتمالية الكسب والخسارة لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تدبير المخصص به في ضوء ذلك مع تدعيم المخصص بالقدر اللازم في ٢٠٢٤/١٢/٣١ في ضوء احتمالية الكسب والخسارة للدعاوى المتداولة امام القضاء.

٣. تضمنت المخصصات نحو ٦٤,٠٥١ مليون جنيه قيمة ما قامت الشركة بتكوينه خلال الأعوام السابقة لمواجهة الالتزامات التي قد تنشأ على الشركة نتيجة تنفيذ بعض العمليات وسحبها منها تتمثل في نحو ٢٠,٠٠٢ مليون جنيه قيمة المخصص المكون لمقابلة سحب العمليات بمنطقة توشكي ، نحو ٢٠ مليون جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة سحب عملية بحيرة المزلقة ، نحو ٢,٧٧٢ مليون جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة سحب تكلفة الاسفلت من كيلو ٢٣ الى الكيلو ٢٤,١٧ بتوشكي ، نحو ٨٧٧ الف جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة سحب العمل بمشروعات الإسكان واسر شهداء يناير الخاصة بتكوينها وقد بلغت إجمالي فروق الأسعار وغرامات التأخير التي طالبت جهات

الاستاد الشركة بها عن تلك العمليات نحو ١٣٠ ، ١٥ مليون جنيه الأمر الذي ترى معه عدم كفايتها .

يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة بتكوين المخصصات المذكورة مع تدعيمها بالقدر اللازم

٤. تضمنت المخصصات المبالغ التالية: -

بيان	المبلغ بالجنيه
مخصص تسليم أسطوانات	نحو ٧,٨٢٥ مليون جنيه
مخصص التأمين على السيارات	نحو ١٧٨ ألف جنيه
مخصص استهلاك كهرباء	نحو ١٠ آلاف جنيه

لم نواف بالدراسة الخاصة بتكوين المخصصات المذكورة حتى يمكن التحقق على مدى كفايتها من عدمه خاصة في ظل ان التامين على السيارات ، استهلاك الكهرباء طبيعتها تخرج عن نطاق تكوين مخصصات لمواجهتها حيث انها لا تمثل التزام حال على الشركة ويكون من المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد بسببها حيث انها تعتبر في حكم الالتزامات العرضية.

يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة بهذه المخصصات حتى يمكن التحكم عليها وإجراء التسويات اللازمة.

٥. بلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ١٥,١٥٢ مليون جنيها بعد تخفيضه خلال الفترة محل المراجعة بنحو ٠,٣٥١ مليون جنيه ويمثل قيمة المستخدم من المخصص لتسوية جانب من مديونية جنوب الوادي تنفيذا للحكم القضائي الصادر في الاستئناف رقم ٢٦٨ لسنة ١٣٨ ق عليا الرغم من عدم تكوين مخصص لهذا الحكم في الفترات السابقة والمخالفة لفقرة (٦١، ٦٢) من المعيار المحاسبي رقم (٢٨) - المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة السابق الإشارة إليه في حين بلغ ما أمكن حصره من الأرصدة المدينة المتوقفة والمرحلة من سنوات سابقة نحو ١١ مليون جنيه تتمثل في نحو ٧٤ مليون جنيه بحساب تعويضات ، ٤ مليون جنيه بحساب الأرصدة المدينة الأخرى ولم نواف بالدراسة الخاصة بتكوين هذا المخصص.

يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة بتكوين المخصص المذكور مع تدعيمه بالقدر اللازم مع ضرورة الالتزام بمتطلبات المعيار المحاسبي المشار إليه بشأن كيفية وطريقة استخدام المخصص.

- ظهر رصيد حساب البنوك الدائنة في ٢٠٢٣/٣/٣١ بنحو ٦٩,٤٢١مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي: -

١. لم يتم موافاتنا بشهادات كافة البنوك الدائنة في تاريخ الميزانية للتحقق من صحة كافة الأرصدة الظاهرة بالمركز المالي كما لم ترد كشوف حساب من البنوك المتوقف التعامل معها ومنها البنك الأهلي المصري دار السلام، بنك مصر / الروسكي، بنك الشرق والائتمان الزراعي، بنك التعمير والإسكان، بنك الشركة المصرفية).

يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن.

٢. تضمن الرصيد نحو ٢٩,٥٥٠ مليون جنيه باسم بنك مصر / الروسكي (سحب على المكشوف دائن) في حين أن آخر شهادة من البنك في ٢٠١٦/٦/٣٠ تضمنت رصيد مدين بمبلغ ٨٩,٦٩٠ مليون جنيه بفارق نحو ٦٠,١٤٠ مليون جنيه عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة ، وقد قامت الشركة بتوقيع عقد تسوية مع البنك بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٣ لتصبح المديونية على الشركة نحو٦٣,٧٧٨ مليون جنيه بدلاً من ١١٢,٢٢٠ مليون جنيه وقد تم تقديم شيكات آجلة للبنك بمبلغ ٢٠ مليون جنيه ولم تلتزم الشركة بسداد في المواعيد المقررة حيث قامت بسداد شيك واحد فقط بمبلغ ٥,٢ مليون جنيه وليس له يسدد بخلاف الفوائد المدينة من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢١ وقد أدى هذا الى صدور حكم قضائي بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٤ في الدعوى رقم ٨٨١ لسنة ٧ ق من المحكمة الاقتصادية بالقاهرة لصالح البنك المذكور بالزام الشركة أن تؤدي مبلغ ٨٩٩٩٦٦٦٧ جنيه للبنك المذكور بخلاف فوائد بواقع ١٣,٥% ، وقد قامت الشركة بالطعن على الحكم برقم ٤٨٨٩ لسنة ٩٠ ق لوقف تنفيذه ومازال الطعن متداول حتى تاريخه (٢٠٢١/١٠) ولم يحدد له جلسة ، ونشير الى ان الشركة لم تقم باثبات قيمة الحكم في دفاترها وسجلاتها وقامت الشركة بتكوين مخصص مبلغ ٣٠ مليون جنيه في [illegible] بنسبة ٣٣,٣٣ % من قيمة الحكم الصادر على المنشأة وذلك قبل صدور نتيجة الطعن

المفـتم بالمخالفـة للمعيـار المحاسـبي المصـري رقـم (٢٨)- المخصصـات والالتزامـات والأصـول المحتملـة والاسـترددات والـذى اوجـب الاعتـراف بالمخصصـات عندما يكـون على الشـركة التـزام حـال (قـانونى او حكمـي) ومـن المتوقـع حـدوث تـدفق خـارج للمـوارد المتضـمنة للمنـافع الاقتصـادية لتسـوية هـذا الالتـزام وانـه يـتم التمييـز بـين المخصصـات والاخـتراف بالالتزامـات الأخـرى مـن خـلال عـدم التأكـد مـن توقيـت وقيمـة النفقـات اللازمـة لتسـوية الالتـزام علـى الشـركة وحيـث انـه صـدر حكـم علـى الشـركة محـدد التوقيـت والمقـدار فانـه خـرج عـن نطاق الأعتراف بالمخصصات .

يتعين اثبات كامل قيمة الحكم الصادر ضد الشركة في دفاترها وسجلاتها مع ضرورة مطابقة الطعن المقدم من الشركة وموافاتنا بما تم فيه مع الحصول على شهادة من البنك المذكور بالرصيد في ٢٠٢٣/٣/٣١ واجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية بشأن التأخر في السداد والذي أدي الي صدور الحكم السابق الإشارة اليه.

٣. مازالـت الشـركة لـم تقـم بـرد خطابـات الضـمان خـلال ثمانيـة أشـهر والبـالغ قيمتهـا فـي ٢٠٢٣/٣/٣١ نحـو ٧,٨٣١ مليـون جنيـه لبنـك الاسـكندرية طبقـا لعقـد التسـوية الموقـع مـع بنـك الاسـكندرية فـي ٢٠١٥/٥/١٧ حتـى تـاريخ المراجعـة فـي ٢٠٢٣/١ رغـم قيـام الشـركة لعقوبـة الغـاء التسـوية مـع البنـك لعـدم التزامهـا ببنـود التعاقـد وكونـت الشـركة مخصـص بمبلغ ٥ مليون جنيه فقط لمقابلة تلك الالتزامات.

يتعين الالتزام بعقد التسوية مع بنك الإسكندرية والإفادة بما يتم في هذا الشأن مع تدعيم المخصص السابق تكوينه.

٤. ظهـر رصيـد حسـاب البنـك الأهلـي المصـري فـرع دار السـلام فـي ٢٠٢٣/٣/٣١ دائـن بمبلـغ ٤٦,٣٦٤ مليـون جنيـه وحتـي تـاريخ الفحـص (٢٠٢٣/٥) لـم يـتم تغييـر التسـوية التـي تمـت مـع البنـك المـذكور بمبلـغ ٢٦ مليـون جنيـه فـي ٢٠١٤/٣/٢٤ ولـم تـرد شـهادات مـن البنـك المـذكور حتـى تـاريخ الفحـص حتـى يمكـن التحقـق والوقـوف علـى صـحة رصـيده الظـاهر بـالقوائم الماليـة وقـد قـام البنـك المـذكور برفـع الـدعوي رقـم ١٣٠ لسـنة ١٢ ق امـام المحكمـة الاقتصـادية بالقـاهرة وصـدر لـه الحكـم فـي ٢٠٢١/٨/١ بـإلزام الشـركة بمبلـغ ٧٧١٩١٥٥٠ جنيـه بالإضـافة الـى العوائـد الاتفاقيـة بواقـع ١٢% سـنويا حتـى تـاريخ

المطالبة ٢٠١٩/١٢/٣١ وحتى تاريخ السداد وعائد تأخير عن المديونية الناشئة عن عدم التسهيل لإصدار خطابات الضمان دون باقي المديونية بواقع ١% من تاريخ اليوم التالي في ٢٠٢٠/١/١ وحتى تاريخ السداد ولم تقم الشركة بإثبات قيمه الحكم في دفاترها وسجلاتها.

يتعين تعديد المسئولية بشأن عدم تفعيل التسوية المتاح اليها ومواقافنا بصورة من الحكم السابق الإشارة اليه بمجرد الحصول عليه مع تكوين المخصص اللازم.

- ظهر رصيد حساب الضرائب دائنا في ٢٠٢٣/٣/٣١ بنحو ١٥,٣٥٨ مليون جنيه منه وقد تضمن الرصيد ما يلي: -

أ- مبلغ بنحو ١٦,٢٠٥ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من ضرائب داخل المستحقة على أرباح الشركة في حين بلغت إجمالي قيمة المطالبات واجبة السداد عن ضرائب دخل المستحقة على الشركة (أرباح شركات أموال) عن الأعوام ١٩٩٥/١٩٩٦ حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ نحو ٢٨٣,٩٩٤ مليون جنيه وذلك من واقع نموذج (١٩) - ليس ربط نهائي- بخلاف غرامات مقابل التأخير البالغة نحو ١٢٤,٥٣٨ مليون جنيه.

ب- مبلغ بنحو ٣,٦٩٥ مليون جنيه قيمة ضرائب المبيعات المستحقة على الشركة وقد بلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بضريبة المبيعات من واقع نموذج (٣سداد) - ربط نهائي - خلال الفترة من ٢٠١١/٦ حتى ٢٠١٠/٦ بخلاف غرامات التأخير حتى ٢٠٢٢/٢ نحو ٢٨,٣٠٨ مليون جنيه.

يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة من مصلحة الضرائب بشأن تلك الأرصدة وإجراء ما يلزم من تسويات مع مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة لضبط أرصدة الشركة الخاصة بمستحقات مصلحة الضرائب حتى يمكن لنا التحقق من صحتها مع ضرورة الاتفاق مع المصلحة على جدولة تلك المستحقات وسرعة سدادها تجنبا لتعرض الشركة للجزاءات والغرامات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الضريبية الموحدة.

- ظهر رصيد حساب الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالقوائم المالية في ٢٠٢٣/٣/٣١ بنحو ٤٢٧,٥٢٠ مليون جنيه وقد تضمن الحساب المبالغ الاتية: -

١-نحو ٦,٢٧٠ مليون جنيه باسم أقساط ارض سهل الطيبة وبخصم المدفوع من ثمن الارض المشتراة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير حيث قامت الشركة سداد ٩١٦ ألف جنيه مقدم ثمن الأرض والمقسطة على عشر سنوات واستحق القسط الأول في ديسمبر ٢٠١٤ ولم تقم الشركة بسداد اي قسط من اقساط تلك الأراضي لهيئة التعمير (تم خصم جزء من أقساط الأرض من قيمة العمليات المنفذة من قبل الشركة لصالح هيئة التعمير) بالرغم من قيام الشركة ببيع ما يقرب من ٨٠% من تلك الاراضي مما قد يعرض الشركة لغرامات تأخير.

يتعين موافاتنا بأسباب عدم سداد الأقساط المستحقة في مواعيدها المحددة.

٢-نحو ١,٩٠٦ مليون جنيه باسم اقساط ضريبة المبيعات والتي تمثل المستحق لمصلحة الضرائب على المبيعات عن السلع الرأسمالية بناءً على المصادقة الواردة منها بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٠ بناءً على حكم المحكمة في القضية رقم [illegible] لسنة ٦٠ ق بالمحكمة الإداري بالإسكندرية ونشير الى قيام مصلحة الضرائب بالحجز على معظم ارصدة الشركة لدى البنوك التي تتعامل معها بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٣ بنحو ٨,٢٩١ مليون جنيه بقيمة المستحق للمصلحة المذكورة عن ضريبة مبيعات أقساط السلع الرأسمالية (ضريبة المبيعات على الآلات والمعدات التي قامت الشركة باستيرادها) عن الفترة من ٢٠٠٦/٦/١ حتى ٢٠١٦/٥ بفرق ٦,٦٨٦ مليون جنيه عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة.

يتعين إثبات قيمة المطالبة الضريبية الواردة للشركة من مركز كبار الممولين بخصوص ضريبة مبيعات أقساط السلع الرأسمالية مع العمل على سرعة سداد تلك المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب على المبيعات حتى لا تتعرض الشركة للغرامات والعقوبات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الضريبة الموحد.

- أظهرت القوائم المالية نحو ١٤١,٧٧ مليون جنيه قيمة المستحق لصالح الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ في حين بلغت المديونية المسجلة بحسابات الهيئة المذكورة مبلغ

١٥٣,٥٢٧ مليون جنيه حتى فبراير ٢٠٢٣ وذلك وفقا للخطاب الوارد الى الشركة بتاريخ ٢٠٢٣/٤/٣ من السيد / مدير عام التفتيش بالتأمينات بفرق ١٧٥٧ مليون جنيه عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة.

ويتصل بما تقدم تم الاتفاق بين الشركة والهيئة المذكورة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ على جدولة المديونيات المستحقة على الشركة لصالح الهيئة المذكورة على ١١٠ شهر (عشر سنوات) اعتبارا من ٢٠٢٣/٢/١ مع مراعاة انه في حالة التوقف على سداد ٣ أقساط متتالية ـ انهاء هذا الاتفاق هذا وقد تبين عدم قيام الشركة بسداد أي مبالغ للهيئة وفقا للجدولة المشار إليها على الرغم مطالبة الهيئة بذلك بكتاباتها وآخرها بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٣ والذي أشار إلى أن الهيئة المذكورة ستقوم باتخاذ الإجراءات القانونية ضد الشركة لعدم جديتها في السداد.

يتعين: -

أ- **بحث ودراسة هذا الفرق مع ضرورة الحصول على تسوية من هيئة التأمينات الاجتماعية بمفردات المديونية المستحقة على الشركة حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ حتى يمكن لنا التحقق من أصل المديونية والفوائد الناتجة عن التأخير في السداد وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك.**

ب- **سرعة سداد مستحقات الهيئة وخاصةً حصة العاملين التابعين للشركة في المواعيد القانونية حتى لا تتعرض الشركة لمزيد من العقوبات والغرامات المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية الجديد رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩.**

٣- نحو ٢,٧٦٣ مليون جنيه باسم شركة الفارس الذهبي وهو مرحل بدفاتر الشركة من قبل عام ٢٠٢٠ وذلك عن تنفيذ أعمال تورية رمال خليفة وإزالة مسافة للردم من خارج الموقع لمشروع المزارع السمكية ببورسعيد بحصر ١,٢٥ مليون جنيه، بحصر ١,٤٦٨ مليون جنيهاً قيمة تأمين نهائي على قمة تنفيذ تلك الأعمال على الرغم من قيام المقاول بتنفيذ كافة الأعمال المسندة إليه إلا إنه لم يتم سداد تلك المبالغ للمذكور حتى مايو ٢٠٢٣ وترحل سنوياً بدفاتر الشركة دون تسويتها.

يتعين تشكيل لجنه لبحث تلك المبالغ والعمل على تسويتها وإجراء ما يلزم من تسويات.

- ظهر رصيد قروض وتسهيلات قصيرة الاجل في ٢٠٢٣/٣/٣١ بنحو ٦٤,٦٦٦ مليون جنيه يرجع تاريخ استحقاق بعضها من أكثر من ١٠ سنوات وبعض تلك القروض واردة من جهات أجنبية لحساب هيئة التعمير وقد تضمن الحساب ما يلي: -

١- نحو ٤٩,٤٣٠ مليون جنيه قيمة قروض حصلت عليها الشركة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية تتمثل في نحو ٢٦,٨٥٩ مليون جنيه قيمة حصة الشركة في قرض صندوق ابوظبي للانماء الاقتصادي العربي ، نحو ١٢,٧٥٢ مليون جنيه قيمة حصة الشركة في قرض بنك الاستثمار الأوروبي وذلك وفقا لأخر مطابقة بين الشركة والهيئة المذكورة بشأن تلك القروض بتاريخ ٢٠٢١/١١/٩ وتلك القروض ممنوحة للحكومة المصرية ممثلة في الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية في صورة معدات ويتم سدادها على اقساط نصف سنوية بمعدل فائدة ٥% سنويا دون أن تلتزم الشركة بالسداد خلال المدد المقررة (٢٠١٥/١٢) بالنسبة لقرض أبوظبي ٢٠٠٩/٥/١٥ بالنسبة لقرض بنك الاستثمار الأوروبي) ، نحو ١,٨١٤ مليون جنيه (قيمة السداد للهيئة منذ عدة سنوات (اعتمادات مستندية عن المعونة الامريكية).

وقد تبين توقف الشركة عن سداد تلك القروض الامر الذي قد يترتب عليه تحمل الشركة أعباء اضافية تتمثل في الفوائد التي تحملتها الشركة نتيجة عدم التزامها بالسداد.

يتعين إجراء المطابقة اللازمة على أرصدة تلك القروض مع الهيئة المذكورة حتى يمكن التحقق من صحة الرصيد الظاهر في ٢٠٢٣/٣/٣١ مع ضرورة قيام الشركة بسداد القروض المستحقة عليها في المواعيد المحددة.

٢-نحو ٤,٤٢٧ مليون جنيه تمثل رصيد المديونية المستحق لبنك الاستثمار القومي عن القروض التي حصلت عليها الشركة والتي توقفت الشركة عن سدادها منذ عام ٢٠٠٦

يتعين العمل على سداد تلك المديونية المستحقة للبنك المذكور حتى لا تتحمل الشركة مزيدا من الفوائد على رصيد القروض غير المسددة.

٣-نحو ٢,٨٠٨ مليون جنيه يتمثل في نحو ١,٢٥٠ مليون قيمة اصل القرض الممنوح للشركة من قبل وزارة المالية بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٠ وذلك لصرف أجور العمال على ان يتم سداده خلال عام بفائدة قدرها ١٣% سنويا [illegible]

القـرض حتـي ٢٠١٥/١١ ولـم يعـاد تجديـده بالإضـافة الـى نحـو ١,٥٥٨ مليـون جنيـه قيمـة الفوائـد التـي تحملتهـا الشـركة منـذ تـاريخ مـنح القـرض حتـى ٢٠٢١/٩/٣٠ (لـوحظ قيـام الشـركة بحسـابها كـل عـام بشـكل تقديري علـى أسـاس ١٢% سـنويا لعـدم ورود شـهادة او مصـادقة مـن وزارة المالية) وهـي تزيـد مـن قيمـة أصـل القـرض نفسـه نتيجـة لعـدم التـزام الشـركة بسـداد قيمـة القـرض فـي المواعيـد المقـررة ونشـير الـى ان الشـركة لـم توافينـا بشـهادة او مصـادقة مـن وزارة المالية تؤيـد صحة هذا الرصيد الأمر الذي لا يمكننا معه التحقق من صحته.

يتعين سرعة سداد القرض المستحق على الشركة وفوائده تجنبا لتحمل الشركة أعباء مالية لا مبرر لها تتمثل في قيمة الفوائد المستحقة عليها نتيجة عدم الالتزام بالسداد مع مخاطبة وزارة المالية بالحصول على شهادة منها برصيد القرض والفوائد المستحقة في ٢٠٢٣/٣/٣١ والافادة.

٤-نحـو ٨ مليـون جنيـه قيمـة القـرض التـي حصـلت عليـه الشـركة مـن الشـركة القابضـة لاستصـلاح الأراضـي وابحـاث المياه الجوفيـة لـدعم الشـركة فـي سـداد نحـو ٥٠ مليـون نتيجـة العجز الشديد الذي تعاني منه الشركة في السيولة النقدية.

يتعين العمـل علـى تنشـيط حجـم أعمـال الشـركة بمـا يسـاهم في تعظيم إيرادات وتغطية مصروفاتها وسداد التزاماتها مع العمل على سداد هذا القرض.

- ظهـر رصـيد حسـاب الـدفعات المقدمـة مـن بيـع اراضـي فـي ٢٠٢٣/٣/٣١ بنحـو ١٠,٢٥٥ مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلي: -

١-نحـو ١,١٤٠ مليـون جنيـه قيمـة مقـدمات حجـز أراضـي بـور سـعيد حيـث قامـت الشـركة بالإعلان عن بيع أراضي بجنوب بور سعيد والتي تبلغ مساحتها ١٠٠٠ فدان والتي كان من المفترض أن يتم تخصيصها للشركة بموجب المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٠ حيث إن هذه الأرض كانت ملك الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير ثم انتقلت حوزتها إلى محافظة بورسعيد بقرار من رئاسة الجمهورية وبموجب القرار الوزاري رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٦ والذي بموجبه تم إلغاء التخصيص للشركة.

يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن.

٢- نحو ٩,١١٥ مليون جنيه قيمة جدية حجز أراضي كان سيتم تخصيصها للشركة وقامت الهيئة بتوزيعها بمعرفتها وتم تحصيل مقدمات حجز لتلك الاراضي من قبل الشركة مما حدا بالهيئة بمطالبة الشركة سداد ما تم تحصيله كمقدمات ثمن لتلك الأراضي منذ عام ١٩٩٦.

يتعين العمل على سداد تلك الاموال للهيئة لحين تخصيص أراضي جديدة للشركة.

- عدم وجود معايير يتم على اساسها حساب رسوم الموافقة على تغيير النشاط والموافقة والتصريح بالبناء وتحويل جزء من الأرض الزراعية الي أراضي مباني يقام عليها انشاءات لاسيما في ظل التباين الكبير في تقدير تلك الرسوم لأراضي تقع ضمن ذات المنطقة (منطقة غرب النوبارية).

يتعين موافاتنا بالأسس والقواعد التي يتم بناء عليها تقدير الرسوم التي تحصل عليها الشركة نظير اصدار هذه الموافقات.

- تباين تحقيق معظم المناطق والقطاعات والعمليات الرئيسية بالشركة خسائر حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ نتيجة زيادة مصروفات هذه المناطق والقطاعات عن إيراداتها فضلا عن وجود قطاعات لم تحقق اية إيرادات خلال الستة اشهر من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ منها على سبيل المثال (منطقة القبرص، منطقة رأس النقرة، منطقة غرب النوبارية، منطقة جنوب القنطرة (شمال سيناء)، عملية طلمبات النصر /٤،٠٠٠) مع تحميل الشركة مصروفات عنها (معظمها أجور).

يتعين دراسة أسباب تحقيق بعض مناطق وقطاعات الشركة لهذا التعثر وعدم تحقيق أي إيرادات لبعض المناطق مع وجود مصروفات لها مما أثر سلبا على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها.

- تحصلت إيرادات النشاط في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ١٠٠,٠٠٠ جنيه عن بيع مساحة ٤٠,٣٥٢ متر اراضي بمنطقة قبلي هارون والمباعة للسيد/ عبد الكريم عبد التواب (مستند رقم ٢٠٢٢/١١/١٩٠) كما تضمنت الإيرادات المتنوعة نحو ٦٣٤ ألف جنيه عن بيع المخلفات والكهنة خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى

٢٠٢٣/٣/٣١ وقد تبين ضعف الرقابة الداخلية على اعمال المزادات بالشركة ومن مظاهر ذلك: -

أ- اعتماد الشركة بصفة أساسية على طريقة البيع بالمزايدة المحدودة (المعارسة) لكافة المزادات التي اقامتها خلال المدة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١.

ب-قيام الشركة بتوجيه خطابات الدعوة لعدد محدود من المزايدين دون وجود ضوابط واضحة لكيفية توجيه الدعوات للمتزايدين او طريقة اختيارهم الأمر الذي ترتب عليه اقتصار التعامل على عدد محدود من المزايدين مما ترتب على ذلك امر البيع رقم ٢٠٢٣/٣٠٢٢/١١ وكذا المزايدة المحدودة لبيع مساحة الأرض المشار إليها أعلاه حيث تم توجيه الدعوة بجلسة المزايدة المحدودة بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٣ بعدد ٣ مزايد حضر منهم عدد ٢ فقط.

يتعين ضرورة اتباع طرق البيع المناسبة تكفل الحصول على أفضل الشروط والاسعار لصالح الشركة ووضع ضوابط واليات محددة وواضحة تكفل توجيه الدعوة لأكبر عدد من المتزايدين للحصول على أفضل الشروط والاسعار.

- بلغت إجمالي مصروفات الشركة خلال الفترة من ٢٠١٢/١/١ حتى ٢٠١٢/٣/٣١ مبلغ ٩١,٠٦٧ مليون جنيه وقد تضمنت المصروفات ما يلي: -

١-نحو ٢,١٧٤ مليون جنيه قيمة الفوائد القانونية بنسبة ٥% نتيجة تأخرها في سداد قيمة الحكم القضائي الصادر لصالح شركة مصر الحجاز لمساحة المتر في الدعوى رقم ١١٧ لسنة ٢٠٠٩ المستأنف برقم ١٣٠٢، ٥٨٤ لسنة ١١٨ ق ضد الشركة والقاضي بالزام الشركة بسداد مبلغ ٢,٨٨٥ مليون جنيه لصالح الشركة المذكورة مع فائدة قانونية ٥% منذ تاريخ المطالبة حتى السداد وقد بلغت إجمالي قيمة المبالغ المسددة بمعرفة الشركة لصالح شركة مصر الحجاز نحو ٥٩,٠٠٠ مليون جنيه ٣ مليون بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٨، ١,٧٥٠ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢١ ، [illegible] جنيه بتاريخ ٢٠٢٢/٧/١٩) شاملة أصل المديونية والفوائد القانونية من تاريخ الحكم في ٢٠٠٩/٤/١١ حتى ٢٠٢٢/٧.

يتعين تحقيق الامر بشأن ما تقدم

٢-نحو ٣,٦٨٠ مليون جليه قيمة غرامة تأخير على المستخلص رقم (٢٠٢) مؤرخ ٢٠٢٢/١٢/١١ عن عملية تنفيذ الجسر الترابي بالقطار السريع (مستند ٢٠٢٣/٢/٩٥). والمستخلص رقم (٤) عن ذات العملية بتاريخ ٢٠٢٣/١/٣١ (مستند ٢٠٢٣/٣/٢٩٥) بطول ٣ كيلو متر وذلك لتأخر الشركة في تنفيذ العملية عن الموعد المحدد لها بثمانية أشهر اعتبارا ٢٠٢٢/٣/١٠.

يتعين الالتزام المواعيد المقررة بإنهاء المشروعات حتى لا تتحمل الشركة المزيد من غرامات التاخير.

٣-نحو ٣٠٨ ألف جنيه قيمة المقايسة التقديرية لأعمال توريد وتركيب خلاطة الخرسانة المركزية بمحور المريوطية والمنفذة بمعرفة المقاول / شركة احمد عبد النور محمود على ان تخصم قيمة تلك الاعمال من السيمة الايجارية المستحقة للشركة عن تأخير الخلاطة المذكورة EMAD١٥ لنفر المقاول تطبيقا لنص الفقرة رقم (١٠) من البند (٨) من العقد المبرم مع المقاول المذكور دون ان تتمكن من من التحقق من قيمة تلك الاعمال خاصة ان المقاول المذكور لم يقدم فاتورة عنها حيث تم اعتماد قيمتها بناء على فاتورة رقم (١) خاصة لتلك الاعمال صادرة من قطاع التنفيذ بالشركة . المقرر دون ان يتبين لنا ما اذا كانت قيمة الاعمال الفعلية المنفذة مطابقة للمقايسة التقديرية من عدمه فضلا عن عدم خصم نسبة ٥% من قيمة تلك الاعمال وتوريدها لمصلحة الضرائب قيمة ضريبة القيمة المضافة على تلك الاعمال بالمخالفة لقانون ضريبة القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة موافاتنا بالمستندات المؤيدة لتلك الاعمال والالتزام بأحكام القانون المذكور.

٤-نحو ٢٢ ألف جنيه قيمة غرامات تأخير مستحقة للشركة عن مراقبة الجودة (مستند ١٤٨، ١٤٩/ ٢٠٢٣/١ بمبلغ ١٧ ألف جنيه) لتأخر الشركة عن تسليم القوائم المالية لها في المواعيد المقررة المخالفة لأحكام المادة رقم (٦٥) من قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢) وكذا غرامة تأخير العمد للمشاريع

البورصة المصرية (مستند ٢٠٢٣/١/١٤٤ بملغ ٥ آلاف جنيه) بمخالفة لأحكام المادة رقم (٤٦) من قواعد القيد والشطب بالبورصة للتأخر في تسليم القوائم المالية المشار إليها أعلاه.

يتعين ضرورة الالتزام بأحكام القانون المشار إليه وكذا قواعد القيد والشطب بالبورصة وفقا للمادة المشار إليها والعمل على تسليم القوائم المالية في المواعيد المقررة لها.

٥- نحو ٣٦ ألف جنيه قيمة الراتب المنصرف للسيد رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي (العضو المنتدب) بواقع ٩ ألف جنيه شهريا عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١١/١ (٤ شهور) وهو ما يعادل حصة الراتب الشهري المقرر للسيد رئيس مجلس الإدارة التنفيذي (العضو المنتدب) وذلك وفقا لما قررته الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٧ إلا أنه تم إيقاف صرف هذا الراتب اعتبارا من شهر نوفمبر ٢٠٢٢ وفقا لما ورد بكتاب الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية رقم ٤٨٠٨ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٤ على أن يتم تعلية ما تم صرفه على حساب جاري مبالغ مدينة طرف سيادته لحين مخاطبة الجمعية العمومية بقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بشأن مدى جواز صرف هذا الراتب شهريا ومدى قانونية رد ما سبق صرفه للشركة من عدمه في الفترة السابقة على قرار الإيقاف والبالغ نحو ٦٣ ألف جنيه عن الفترة من ٢٠٢١/١٢/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ (٧ شهور) نظرا لما في كل من تعارضه مع نصوص قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل والقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠.

وقد تبين عدم قيام الشركة بتعلية تلك المبالغ على حساب جاري مبالغ مدينة طرف سيادته وفقا لما ورد بكتاب الشركة القابضة المشار إليه فضلا عما تم من عدم الفصل بين بدل الحضور والانتقال لسيادته عن العضوية الغير للسادة رئيس وأعضاء المجلس البالغ ١٥٠٠ جنيه للجلسة الواحدة.

يتعين تعليه إجمالي المنصرف منذ ٢٠٢١/١٢/١ حتى ٢٠٢٢/١١/١ والبالغ نحو ٩٩ ألف جنيه بالأرصدة المدينة طرف سيادته وإجراء ما يلزم من تسويات مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختلفة واتخاذ اللازم بشأن فصل بدل التصور والانتقال المشار إليه وموافاتنا بما انتهى إليه العرض على الجمعية العمومية بقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بهذا الشأن

- لم نتمكن من التحقق من صحة عملية استبدال عدد (١٣) بطارية تهمة بعدد (١) بطاريات جديدة حيث قامت الشركة ببيع عدد (١٣) بطارية تهمة لشركة أولاد عبد الله للبطاريات بمبلغ ٦٥٦٠ جنيه بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٩ دون ان تحقق من صحة المبلغ المذكور لعدم إصدار فاتورة به من الشركة رغم صدور به فاتورة من الشركة المذكورة وقامت الشركة في نفس التاريخ بشراء عدد (١) بطارية من الشركة المذكورة بمبلغ ٦٢٥٠ جنيه بموجب فاتورة غير ضريبية بالمخالفة لقانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة بإصدار فواتير ضريبية بقيمة ما يتم بيعه مع تحميلها بالضرائب المقررة قانونا والحصول على فواتير ضريبية بقيمة ما يتم شراؤه والالتزام بأحكام قانون المشار إليه

- تضمنت قائمة إيرادات ومصروفات خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٣/٣١ تحقيق الشركة نحو ٨٥٤ ألف جنيه إيرادات من نشاط تأجير السيارات مقابل تحميل مصروفات بنحو ٩٥٩ ألف جنيه عن هذا النشاط محققة خسارة بنحو ١٠٥ ألف جنيه الامر الذي ينتفي معه الغرض من تأجير تلك الأصول وهو استغلال الطاقات المتاحة بالشركة من أجل تحقيق أرباح.

يتعين بيان أسباب ما تقدم.

- لم يتم تحميل حساب مصروفات الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٣/٣١ بمبلغ ٦٠ ألف جنيه قيمة تكاليف الرقابة المستحقة للهيئة الرقابية عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وفقا للمطابقات [illegible]

بتاريخ ٢٠٢٣/٤/٩ كما لم يتم سداد مستحقات الجهاز للشركة حتى ١١ ألف جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

يتعين إجراء ما يلزم من تسويات وتحميل حساب المصروفات بالمبلغ المذكور عن عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والعمل على سرعة سداده وكافة المستحقات في أقرب وقت ممكن حيث إن هذه المبالغ ضمن إيرادات الدولة السيادية وتخصم الموازنة العامة للدولة.

- قامت الشركة بإبرام عقد شراكة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٩ مع المستثمر / إسماعيل سيد يونس على انشاء مشروع (ملعب كرة قدم ستاد اسماعيلي - قاعة افراح كافيه، منطقة ملاهي) وذلك على ارض الشركة الكائنه بدار السلام على مساحة ٥٠٠٠ متر مربع على ان يلتزم المستثمر بتوفير التمويل اللازم لاقامة الانشاءات الخاصة بالمشروعات على ان تكون ايرادات المشروع بعد خصم تكاليف التشغيل بواقع ٦٢ % من صافي ايرادات الشركة، ٣٨% للمستثمر **وقد تبين وجود بعض المخالفات التي شابت اجراءات التعاقد ونوضح ذلك كما يلي:-**

١) تبين ان بدء العمل الفعلي بالمشروع تم بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٤ حيث قام المستثمر المذكور بإقامة جزء من الانشاءات الخاصة بالمشروعات موضوع التعاقد (مثل ملعب كرة القدم) وتحصيل إيرادات عنها وذلك قبل إبرام التعاقد مع هذا المستثمر وقبل عمل المزايدة بالمظاريف المغلقة والبت فيها وارساء المزايدة على المستثمر المذكور بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢١ وقبل موافقة الشركة القابضة على هذا التعاقد وتشير الى انه لم يتم تسليم الأرض للمستثمر بموجب محضر تسليم قبل قيامه بالبدء الفعلي في تنفيذ الانشاءات حتى تاريخه (٢٠٢٣/٥) ولم يتبين لنا مدى إجراء رفع مساحي لأرض المشروع من عدمه للتحقق من صحة مساحة قطعة الارض المسلمة للمستثمر .

٢) تم التعاقد مع المستثمر بموجب تأشيرة من السيد / العضو المنتدب التنفيذي للشركة على الرغم من عدم قيام (السلطة المختصة) - مجلس ادارة الشركة حتى تاريخ

(٢٠٢٣/٥) بالموافقة على إجراءات المزايدة والتي انتهت بفوز المستثمر المذكور كما لم يتم الحصول على موافقة الشركة القابضة على تلك الإجراءات.

٣) وجود العديد من الأدلة المرصوعية على ان الشركة بتاريخ التعاقد مع المستثمر المذكور قبل تاريخ الإعلان على مزايدة المشروع بالمظاريف المغلقة ومنها تضمين البند م/١١/١٢ من محضر مجلس إدارة الشركة رقم (١٢) المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩ النظر في مشروع عقد الشراكة مع المستثمر المذكور والعروض المقدمة منه ، وجود خطاب صادر من السيد اللواء المهندس / رئيس الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٢ للشركة يتضمن بعض الملاحظات على ما جاء بمحضر مجلس إدارة الشركة رقم (١٢) المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩ بخصوص العروض المقدمة من المستثمر المذكور ، وجود اخطار من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (١٢) بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩ م (١١/١٢) والقاضي بتكليف اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة بمراجعة مشروع عقد الشراكة بين الشركة والمستثمر المذكور لإنشاء بعض المشروعات الرياضية والترفيهية والخدمية.

٤) عدم قيام المستثمر المذكور بتوريد معظم الأدوات والمهمات والأثاث وفقاً لما اشترط الطرف الثاني وقام بتنفيذه بحالة جديدة وبفترة ضمان لا تقل عن سنتين وذلك بالمخالفة البند رقم (٤) من التعاقد المبرم معه بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٩ وأثبت ذلك بمحضر المعاينة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٩ بمعرفة اللجنة المشكلة بالقرار الإداري رقم (٣١٧) بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٧ بوجود ملاحظات سلبية تعتبر إخلال من الشريك بالتزاماته بادامة وتشغيل تلك المشروعات طبقا للشروط والمواصفات التي تحددها الشركة (سور نوتي).

٥) تضمنت كراسة الشروط ان مدة التعاقد ١٥ عام وتم التعاقد مع المستثمر المذكور على ذلك الأساس في حين ان تقرير اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة المؤرخ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١١ الى ان مدة التعاقد يجب الا تزيد عن ٥ سنوات ويكون حق التعاقد في نهاية المدة بموافقة الطرفين.

٦) عدم قيام المستثمر المذكور باستخراج التراخيص اللازمة للتشغيل من الجهات المختصة بالمخالفة بالبند السابع من التعاقد المبرم معه والمشار اليه أعلاه خاصة وأن المشروعات المتعاقد بشأنها معه ليست من صلب النشاط الأساسي للشركة حسب المادة ٥ من النظام الأساسي لها.

٧) تبين ان المشروع يعتمد بصورة أساسية على مرافق الشركة من كهرباء ومياه بالمخالفة لكراسة الشروط التي تم طرح المزايدة على أساسها والبند السابع من العقد المبرم معه وما انتهى اليه تقرير اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة بتاريخ ٢٠٢١/٥/١١ حيث تضمنوا التزام المستثمر المذكور بإدخال كافة المرافق اللازمة وتركيب عدادات كهرباء ومياه مستقلة للمشاريع على حسابه الخاص والحصول على سبع تراخيصها باسم الشركة وذلك قبل البدء في تنفيذ المشروعات محل التعاقد ولم يسير على الأساس الذي سوف يتم محاسبة المستثمر عليه فيما يتعلق باستهلاك الكهرباء والمياه خاصة انه سيدخل ضمن قراءات عدادات الشركة.

٨) لم يتبين لنا مدى تحديد مواصفات وحدود مساحة قطعة الأرض المخصصة لكل مشروع من المشاريع المزمع انشاؤها من عدمه ومقارنتها بالمعاينة التقديرية التي سوف يتحملها المستثمر المذكور لتحديد مدى تناسبها مع قيمة كل ارض حيث ان القيمة التقديرية لكامل مساحة ارض المشروع لا تقل عن ٥٠ مليون جنيه وفقا لما ورد بمحضر اللجنة الدائمة لدراسة التعاقدات بالشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١١ والمنتهية بقرار مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩ وكذا إمكانية الحكم على نسبة المشاركة (٦٢% للشركة، ٣٨% للمستثمر المذكور) وفقا لمساحة الأرض وقيمتها وتكلفة المشروع.

٩) عدم التزام المستثمر المذكور بتوريد ٣٠ % من قيمة المقايسة المالية المبدئية لتكاليف المشروعات المزمع انشاؤها والمقدم منه ضمن عطاؤه الفني بمبلغ ١٥ مليون جنيه وذلك تطبيقا للبند العاشر من العقد المبرم معه وخاصة أنه قام باستغلال المباني المملوكة للشركة.

١٠) قامت الشركة بتخصيص خزينة لإيرادات المشروع كما تسير امر الداري من تسيير الشركة لبعض العاملين بالشركة للقيام بالمتابعة والمراجعة للمشروع بكافة جوانبه بما في ذلك تحصيل الإيرادات والمبالغ المنصرفة منها وقد بلغ ما امكن حصره من المبالغ المنصرفة خلال الفترة منذ بدء العمل بالمشروع حتى ٢٠١٣/٣/٣١ مبلغ ٢,١٢٨ مليون جنيه لم تقم الشركة بإثباتها بدفاترها وسجلاتها فضلا عن صرف تلك المبالغ لبعض العاملين من أجل تدبير احتياجات العمليات التي تقوم الشركة بتنفيذها مثل عملية

القطار السريع مما يشير الى انعدام الرقابة الداخلية على إيرادات ومصروفات واموال هذا المشروع.

١١) لم تتبين أسباب تضمين التعاقد المشار إليه قيام الشريك بإنشاء منطقة ملاهي بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى بالمخالفة بكراسة الشروط والتي تم طرح المزايدة على أساسها والتي لم تتضمن هذا النشاط.

١٢) لم تتبين مدى تطبيق البند الخامس من العقد المبرم مع الشريك بشأن مستحقات الجهات السيادية (ضرائب - تأمينات - وخلافه وكذا الملزم قانونا).

١٣) لم نواف بدورة مستندية ومحاسبية ومجموعة دفترية تفصيلية لتلك المشروعات وتحديد ربحية كل نشاط على حدة حتى يمكن الحكم على جدوى استمرار تشغيله.

مما سبق يتعين :-

أ- تحقيق الأمر بشأن ما تقدم والعرض على السلطات المختصة (مجلس إدارة الشركة - الشركة القابضة) بشأن تلك الإجراءات والتحفظ على كافة الأموال المحصلة من المشروع لحين وضع ضوابط واضحة تحكم العمل به واعداد دورة مستندية ومحاسبية ومجموعة دفترية تفصيلية لهذا المشروع.

ب- اتخاذ ما يلزم من اجراءات في ضوء بنود العقود المبرمة.

لم نتمكن من التحقق من صحة أرصدة فرع الشركة بدولة ليبيا في ٢٠٢١/١٢/٣١ والمتوقف نشاطه منذ أكثر من ١٠ سنوات نظراً لعدم قيام الشركة بموافاتنا بالمستندات او الشهادات المؤيدة لصحة تلك الارصدة وكذا اجراء المطابقات والمصادقات اللازمة بشأنها وذلك على النحو الاتي:-

١-لم يتم جرد كلا من الأصول ، المخزون المملوكة للشركة سواء المباع فيها بحوالي ٢٩٢ ألف جنيه ، ٢,١٠٦ مليون جنيه على الترتيب اعتبار من ٢٠١٣/١٢/١٥ نظرا للظروف الامنية التي تمر بها دولة ليبيا الامر الذى لم تتمكن معه من التحقق من صحة ارصدتهما ونشير الى أن معظم اصول الفرع وكافة أصناف المخزون المتواجدة في فرع الشركة بليبيا تعرضت للفقد والضياع والاستيلاء والسرقة ضمن الظروف الامنية التي مرت بها دولة ليبيا دون ان تقوم الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة هذه الاصول

لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لها بقيمتها الاستردادية بالمخالفة للفقرة (٦٣) من المعيار المحاسبي المصري رقم ١٠ - الاصول الثابتة واهلاكاتها ، الفقرات (٨،٩،١٢،١٤) من المعيار المحاسبي المصري رقم ٣١ - اضمحلال قيمة الأصول- ، دون أن تقوم الشركة باعادة تقييم المخزون في ضوء الفقرة (٢٨) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٢) -المخزون- خاصة في ظل وجود العديد من الدلالات والمؤشرات والأدلة الموضوعية على ان هذه الاصول قد اضمحلت وكذا التأكد من عدم إمكانية استرداد تكلفة هذا المخزون حيث تزيد القيمة الدفترية لهذه الأصول والمخزون على غير حقيقتها في تاريخ الميزانية بقيمة تزيد عن تلك المتوقع تحقيقها من بيعها او استخدامها .

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة موافاتنا ببيان تحليلي لهذا الأصناف (الأصول والمخزون) للوقوف على طبيعتها مع تقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة تلك الأصول لتحديد خسائر الاضمحلال في ٢٠٢٢/٣/٣١ وإعادة تقييم المخزون **وفقا للمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن واجراء التسويات اللازمة** في ضوء ذلك **وكذا ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل حفظ وضمان حقوقها فضلاً عن حصولها على التعويض المناسب لما لحق بها من كافة الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن الاحداث الامنية بدولة ليبيا.**

٢- عدم قيام الشركة بموافاتنا ببيان تحليلي لأرصدة حسابات العملاء ، مدينون والأرصدة المدينة الأخرى ، الدائنون والارصدة الدائنة الأخرى الخاصة بالفرع والبالغ قيمتها في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٣٠,٨١٣ مليون جنيه ، ١٨,٢٨٤ مليون جنيه ، ٥٠,١٥٣ مليون جنيه على الترتيب وكذا عدم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لها كما لم يتم إجراء اية مطابقات أو مصادقات بشأنها في تاريخ الميزانية الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك الأرصدة بالاضافة الى ان كافة تلك الأرصدة متوقفة بالكامل ومرحلة منذ عام ٢٠١٤ نظرا للظروف الأمنية بدولة ليبيا ولم تقم الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة الأرصدة المدينة (العملاء ، مدينون) لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لرصيد العملاء بقيمة [illegible] (القيمة المتوقع

للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل العائد الفعلي الأصلي) خاصة في ظل وجود دليل موضوعي على ان هذه المبالغ قد اضمحلت نتيجة للظروف والاحداث الجارية بدولة ليبيا والتي مازالت مستمرة حتى الآن بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) -الادوات المالية-.

يتعين ضرورة موافاتنا ببيان تحليلي بتلك الأرصدة والمستندات المؤيدة لها مع تقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة الأرصدة المدينة (عملاء، مدينون) لتحديد خسائر الاضمحلال في ٢٠٢٣/٣/٣١ وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك والالتزام بالمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن وكذا ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل حفظ وضمان حقوقها فضلاً عن حصولها على التعويض المناسب لما لحقها من كافة الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن الاحداث الاخيرة بدولة ليبيا.

٣- عدم حصول الشركة على الشهادات المؤيدة لصحة أرصدة حساب النقدية بالبنوك المتواجدة بفرع ليبيا والبالغ قيمتها في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٥,١٢٦ مليون جنيه الأمر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحتها.

يتعين موافاتنا بالشهادات البنكية المؤيدة لصحة أرصدة حسابات المتواجدة لدى تلك البنوك في تاريخ المركز المالي للشركة حتى يمكن لنا التحقق من ذلك.

٤- تم إدراج أرصدة فرع ليبيا بالأرصدة الدفترية التي تم تقييمها على اساس اسعار الصرف في تاريخ نشاط بفرع ليبيا ٢٠١٤ دون الأخذ في الاعتبار تغير أسعار الصرف بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يتعين تقييم تلك الأرصدة طبقاً لسعر الصرف في ٢٠٢٣/٣/٣١ وإجراء التسويات المالية اللازمة في ضوء ذلك الالتزام بالمعيار المحاسبي المصري الصادر في هذا الشأن.

٥- اختلاف رصيد جارى المركز الرئيسي بمصر مع رصيد جارى فرع ليبيا بمبلغ قدره نحو ١١,٩٦٤ مليون جنيه حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ فقد تم تسوية الفرق بقيد الشركة بتسوية مبلغ ٩ مليون جنيه على حساب المصروفات بناء على قرار مجلس إدارة الشركة المنعقد برقم ١٢ بتاريخ ٢٠١٥/٤/١١ دون وجود المستندات المؤيدة لهذه التسوية.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة إجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك وموافاتنا بالمستندات المؤيدة للتسوية السابق إجرائها في هذا الشأن.

٦- تضمنت المخصصات نحو ٨,١٦٩ مليون جنيه تخص فرع الشركة بليبيا لم تقم الشركة ببيان الأسس التي اعتمدت عليها في تكوينه أو الدراسة الخاصة به في حين بلغت إجمالي المديونيات المتوقفة والمرحلة منذ عدة سنوات (عام ٢٠١٤ وما بعده) بالفرع نحو ٤٩,٠٩٧ مليون جنيه (٣٠,٨١٣ مليون جنيه بحساب العملاء، ١٨,١٨٤ مليون جنيه بحساب المدينون والأرصدة المدينة الأخرى) لم يتم تحصيلها نظراً للظروف الأمنية بدولة ليبيا.

يتعين ضرورة إعداد دراسة كافية تتضمن حصر لكافة المديونيات المتوقفة للشركة وتخص فرع ليبيا والإجراءات المتخذة بشأن تحصيلها لإمكانية تدبير المبلغ المواجه تعزيز المخصص به لمواجهة المديونيات المتوقفة من السداد مع اجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

- استمرار وجود خلل في الهيكل التمويلي للشركة حيث أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٣/٣/٣١ وجود عجز في رأس المال العامل بنحو ٢٤,٠٢٤ مليون جنيه فضلاً عن وجود خسائر مرحلة بنحو ٢١١,٧٢٦ مليون جنيه ترتب على ذلك عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وسداد المستحقة عليها من ضرائب وتأمينات ومستحقات مقاولين وأجور في المواعيد المقررة ولجوءها إلى الاقتراض من البنوك التجارية بنحو ٩٩,٤٢٢ مليون جنيه.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة ووضع الحلول لمعالجة الخلل في الهيكل التمويلي للشركة والعمل على تنشيط أعمال الشركة لتعظيم الإيرادات بما يساهم في استهلاك قيمة الخسائر المرحلة ودعم السيولة النقدية.

- مازالت القوائم المالية لم تراعى ما ورد بمعايير المحاسبة المصرية الصادر بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٧٢١ لسنة ٢٠٢٠ من تعديل بعض المعالجات والاضمحلال في قيمة الأصول والافصاحات المطلوبة وعدم الالتزام بتلك الإفصاح عن

كافة الحجوزات على أصول الشركة و حساباتها بالبنوك ، عدم الإفصاح عن نتائج إصدار القوائم المالية والسلطة التي قامت بالاعتماد بالمخالفة للفقرة رقم (١٧) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٧) ، عدم الإفصاح عن آجال استحقاق الودائع البالغة في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ١٢,٦٩٧ مليون جنيه لبيان مدى اتفاقها مع معايير النقدية وما في حكمها وفقا لمتطلبات الفقرة (٦) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٤) ، عدم الإفصاح عن أهداف وأساليب إدارة رأس مال الشركة وفقا لمتطلبات الفقرة (٢٤/أ) ، (٢٤/ب) من المعيار المحاسبي المصري رقم (١) خاصة في ظل وجود رأس مال عامل سالب بمبلغ ٤٣٨,٧٢٧ مليون جنيه وخسائر مرحلة بنحو ٥١١,٧٢٦ مليون جنيه.

يتعين الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المصرية المشار اليها

- لم تتضمن مرفقات القوائم المالية تقرير مجلس الإدارة عن نتائج اعمال الشركة عن الفترة محل الفحص بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرية رقم (١) بخصوص عرض القوائم المالية.

يتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المصري عند عرض القوائم التالية:

- ورد بالإيضاح رقم (٢٨) بأنه نظرا لظروف جائحة كورونا المستجد التي احاطت بالبلاد منذ بداية شهر فبراير ٢٠٢٠ والتي أثرت بالسلب على كافة الأنشطة الاقتصادية وظروف الحظر والتشغيل الجزئي للمصالح والمؤسسات وكذلك قرارات البنك المركزي المصري بخصوص تحديد حدود قصوى للسحب والايداع بالبنوك الامر الذي ادي الي تقلص التدفقات النقدية الواردة للشركة عن مبيعات أرض دار السلام وباقي الإنشاءات المتاحة للبيع وايضا التأثير على معدلات التشغيل بمواقع العمل مما ادي الي التأثير على البرامج الزمنية لتنفيذ العمليات والمتحصل منها.

وإذا ما أخذ في الاعتبار كافة التسويات اللازمة والملاحظات الواردة بهذا التقرير وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لها في ٢٠٢٣/٣/٣١ وعن نتيجة نشاطها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٣/٣/٣١ وطبقا لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين ذات العلاقة.

تحريرا في /٥/٢٠٢٣.

وكيلا الوزارة

نواب اول مدير الإدارة

(محاسب / ليلى إبراهيم حسن)

(محاسب/ أيمن حسن إبراهيم)

الشركة العامة لاستصلاح الاراضي والتنمية والتعمير (ش.م.م)

قائمة المركز المالي في ٢٠٢٣/٣/٣١

البيـــــان	ايضاح	مصر	ليبيا	الإجمالي ٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/٩/٣٠
الأصول غير المتداولة					
الأصول الثابتة (بالصافي)	(٣)	١٤،٨٦٧،٧٣٤	٢٩٢،٢٢٩	١٥،١٥٩،٩٦٣	١٧،٤٩٤،٦٦٤
مشروعات تحت التنفيذ	(٤)	١،٥٠٠،٠٠٠		١،٥٠٠،٠٠٠	١،٥١٠،٠٠٠
مستحقات ذات طبيعة طويلة الاجل	(٥)				
مجموع الأصول غير المتداولة		١٦،٣٦٧،٧٣٤	٢٩٢،٢٢٩	١٦،٦٥٩،٩٦٣	١٨،٩٩٤،٦٦٤
الأصول المتداولة					
المخزون	(٦)	١١،٥٧٧،٢١٤	٢،١٠٦،٢٢٧	١٣،٦٨٣،٣٤١	١٢،٦٢٥،١٥٩
المدينون	(٧)	٥،٥٠٩،١٨٠		٥،٥٠٩،١٨٧	٥،٦٠٤،٨٩٨
أرصدة مدينة اخرى		٧،٩٩٣،٥٢٨		٧،٩٩٣،٥٢٨	٧،٦٩٣،٥٢٨
النقدية بالبنوك والصندوق	(٨)	١٠٩،١٨٠،٣٤٠	٣٠،٨١٣،٠٠٤	١٣٩،٩٣١،٣٤٤	١٢٥،٥٢٩،٤٣٥
مجموع الأصول المتداولة		٣٤،٥٠٩،٠٧٨		٣٤،٥٠٩،٠٧٨	٣٤،١٠٤،٣٥٤
إجمالي الأصول		٢٥٦،٧٦٢		٢٥٦،٧٦٢	٤٢،٤١٤
حقوق الملكية		٣١٨،٥٦٩،٤٩٦	١٨،٢٨٤،٣٥١	٣٣٧،١٥٣،٨٤٦	٣٣٧،٩٢٤،٢٠٦
رأس المال المدفوع	(٩)	٤٠٨،٤٤١		٤٠٨،٤٤١	٤٠١،٤٤١
خسائر مرحلة	(١٠)	٢٧،٢٨٨،٢٥٩	٦،٨٢٩،٤٠٧	٣٤،١١٨،٦٦٦	١٩،٤٠٤،١٠٤
صافي (خسائر) / أرباح الفترة	(١١)	٥،٥٠٣،٠٧٨	٥٨،٠٣٠،٢٨٩	٥٦٣،٣٦٠،٤٢٧	٥٤٣،٠٣٩،٦٠٢
حقوق الملكية		٥٢٤،٦٩٧،٩١٢	٥٨،٣٢٢،٥١٨	٥٨٦،٠٢٠،٤٣٠	٥٦٢،٠٣٨،٢٠٦
الالتزامات غير المتداولة					
التزامات ضريبية مؤجلة		٦٥،١١٠،٠٠٠		٦٥،١١٠،٠٠٠	٦٥،١١٠،٠٠٠
الالتزامات المتداولة					
بنوك سحب على المكشوف	(١٢)	-٥٢١،٧٢٩،٠٩١		-٥٢١،٧٢٩،٠٩١	-٤٤٥،٣٩٧،٤٣٥
مخصصات	(١٣)	٨،٠٠٨،٧٩١		٨،٠٠٨،٧٩١	-٥٩،٦٩٢،٧٩٤
إجمالي الالتزامات		-٤٣٨،٦١٧،٣٠٠	١،٠٠٠	-٤٣٨،٦١٦،٣٠٠	-٤٢١،٠٩٠،٧٣٤
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات		١،٣٦٣،٩٩٤		١،٣٦٣،٩٩٤	١،٣٦٣،٩٩٤
		٢٠،٧٩١،٦٩٣		٢٠،٧٩١،٦٩٣	٢٠،٧٩١،٦٩٣
		٢٢،١٥٥،٦٨٧		٢٢،١٥٥،٦٨٧	٢٢،١٥٥،٦٨٧
الالتزامات المتداولة					
بنوك سحب على المكشوف	(١٤)	٢،٨٠٦،٦٩١،٥٦٦	٨،٦٥٩،١٨٦	٢١٦،٥٢٠،٧٥٢	٢٠٣،٠٨٢،٠٢٠
موردون	(١٥)	٩٩،٤٢٢،٣٣١		٩٩،٤٢٢،٣٣١	٥٠،٣٣٩،٠٠٦
أوراق دفع	(١٦)	٥،١١٥،٤٥٥		٥،١١٥،٤٥٥	٥،٦٤٣،٤٦٦
دائنون وأرصدة دائنة اخرى		١٤١،٧٧٠،٤٢١		٥١،٧٧٠،٤٢١	٤٣٤،٥٠٠،٤٦٤
مخصصات		٥،٥١٤،٥٤٤		٥،٥١٤،٥٤٤	٢،٩٢٢،٧٥٥
بنوك التأمينات الاجتماعية		٢٥،٣٥٧،٧٠٣		٢٥،٣٥٧،٧٠٣	٢٤،٣٣٤،٨٥٠
مقاولون قطاع عام اعمال		٣٧٢،٣٥٦،٧٠٠	٥،١٥٣،٣٣٢	٢٧٧،٥٢١،٠٣٢	٢٤١،٤٩٦،٥٥٨
ضرائب أرباح شركات الأموال	(١٧)	٢٤،٦٦٦،٢٢٠		٦٤،٦٦٦،٢٢٠	٢٠،٢٨٤،٥٧٠
دائنو توزيعات	(١٨)	١٠،٢٥٤،٥٧٢		١٠،٢٥٤،٥٧٢	٩،٨٠٠،٤٣٠
توزيعات مقترحة	(١٩)	٩٣١،١٥٩،٥٢٥		٩٣١،١٥٩،٥٢٥	٩٣٠،٩٥٩،٥٢٥
إجمالي الالتزامات المتداولة		٥٢٤،٦٩٧،٩١٢	٥٨،٣٢٢،٥١٨	٥٨٦،٠٢٠،٤٣٠	٥٦٢،٠٣٨،٢٠٦

رئيس قطاع الشئون المالية

محاسب/ انجاد محمود فاروق

العضو المنتدب التنفيذي

م.م. مهندس/ مصطفى حسين المصري

الشركة العامة لاستصلاح الاراضي والتنمية والتعمير (ش.م.م)

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٣/٣/٣١

البيـــــان	ايضاح	مصر	ليبيا	الاجمالي ٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١
ايرادات النشاط	(٢١)	٩٣,٠٢٠,١٣٧	-	٩٣,٠٢٠,١٣٧	٩٢,٣٩٣,٣٩٣
اجمالى تكلفة المبيعات	(٢١)	٧٣,٦٧٧,٨٨٠	-	٧٣,٦٧٧,٨٨٠	٧٣,٠٠٢,٦٦٩
مجمل (ارباح / الخسارة)		١٩,٣٤٢,٢٥٧	-	١٩,٣٤٢,٢٥٧	١٩,٣٩٠,٧٢٤
يضاف:					
تعويضات وغرامات					
مخصصات انتفى الغرض منها					
ايرادات استثمارات مالية					
فوائد محصلة					
ايرادات متنوعة	(٢٣)	٦,٠٥٥,٨٦٩	-	٦,٠٥٥,٨٦٩	٣,٩١٥,٦٢٨
ارباح راسمالية					
ارباح فروق عملة					
يخصم:					
مصروفات عمومية وادارية	(٢٢)	١١,٠٩٤,٤٤٤	-	١١,٠٩٤,٤٤٤	١١,٧٩١,٤٧٥
مكافاة وبدلات اعضاء مجلس الادارة		٣٠٨,٢٦٠	-	٣٠٨,٢٦٠	٣٥٤,٤٥٦
مصروفات تمويلية		٤,٢٨٥	-	٤,٢٨٥	٨٢٨,٧٢٥
تبرعات واعانات		٢١٨	-	٢١٨	-
مخصصات بخلاف الاهلاك					
تعويضات وغرامات		٥,٩٨٢,١٢٨	-	٥,٩٨٢,١٢٨	٢٤٩,٨٠٢
خسائر راسمالية					
ديون معدومة					
صافى الربح (الخسائر) من النشاط		٨,٠٠٨,٧٩١	-	٨,٠٠٨,٧٩١	٤٢,٤٢٨,٧٠٦
صافى ارباح (خسائر) الفترة		٨,٠٠٨,٧٩١	-	٨,٠٠٨,٧٩١	٤٢,٤٢٨,٧٠٦
يضاف:					
ضريبة مؤجلة					
صافى ارباح (خسائر) الفترة		٨,٠٠٨,٧٩١	-	٨,٠٠٨,٧٩١	٤٢,٤٢٨,٧٠٦
نصيب السهم من ارباح (خسائر) الفترة	(٢٤)				

رئيس قطاع الشئون المالية

محاسب / ايهاب محمود قدرى

العضو المنتدب التنفيذى

أ.د/ مهندس / سامى حسين منصور

الشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير (ش.م.م)

قائمة التغير فى حقوق الملكية عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٣/٣/٣١

البيـــــان	راس المال	حساب مرحلة	صافى ربح (خسارة)	الاجمالى
الرصيد فى اول يوليو ٢٠٢١	٦٥,١٠٠,٠٠٠	-٤٤٩,٨٩٨,٣٤١	-٢٦,٥٣٧,٤٣١	-٤١١,٣٣٥,٧٧٢
المحول الى الارباح المرحلة		-٢٦,٥٣٧,٤٣١	٢٦,٥٣٧,٤٣١	٠
بمديات		٢٧,٠٣٧,٨٣٧	٠	٢٧,٠٣٧,٨٣٧
صافى (ارباح خسائر)			-٥٦,٧٩٢,٧٩٩	-٥٦,٧٩٢,٧٩٩
الرصيد فى ٣٠ يونية ٢٠٢٢	٦٥,١٠٠,٠٠٠	-٤٤٩,٣٩٧,٩٣٥	-٥٦,٧٩٢,٧٩٩	-٤٤١,٠٩٠,٧٣٤
الرصيد فى اول يوليو ٢٠٢٢	٦٥,١٠٠,٠٠٠	-٤٤٩,٣٩٧,٩٣٥	-٥٦,٧٩٢,٧٩٩	-٤٤١,٠٩٠,٧٣٤
محول الى الارباح المرحلة		-٥٦,٧٩٢,٧٩٩	٥٦,٧٩٢,٧٩٩	٠
بمديات		-٥,٥٣٥,٣٥٧		-٥,٥٣٥,٣٥٧
صافى (ارباح خسائر)			٨,٠٠٨,٧٩١	٨,٠٠٨,٧٩١
الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠٢٣	٦٥,١٠٠,٠٠٠	-٥١١,٧٢٦,٠٩١	٨,٠٠٨,٧٩١	-٤٣٨,٦١٧,٣٠٠

رئيس قطاع الشئون المالية

العضو المنتدب التنفيذى

المحاسب / ايهاب محمود قدرى

لواء مهندس / سامى حسن منصور

قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٣/٣/٣١

البيـــــان		٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١
صافى (ايراد او خسارة) الفترة قبل الضرائب		٨,١١٨,٧٩١	-٤٢,٤٨٨,٧١٦
تسويات لتسوية صافى الخسارة مع صافى التدفقات المتاحة من انشطة التشغيل			
اهلاك الاصول الثابتة	(٣)	٢,٣٦٣,٠٥١	١,٢٣٢,٨٣١
المكون من المخصصات		-	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
المستخدم من المخصصات		-	-
المستخدم من المخصصات	(١٧)	-٦,٨٦٥,٢٥٨	-١٣٩,٠٠٠
فروق اعادة تقييم		-	-
صافى التغير فى راس المال العامل		٣,٥٠٦,٥٨٤	-٣٨,٣٣٤,٨٧٥
التغير فى المخزون	(٦)	-٢,٠٥٨,١٨٢	٥٧٩,٤٣٥
التغير فى اصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع	(٧)	٥٥,٧١٢	١٣
التغير فى العملاء قبل خصم اعمال		-	-
التغير فى العملاء واوراق القبض	(١٠)	-٢٣,٩٥٢,٢١٠	١١,٧٦٢,٩٤٢
التغير فى الضريبة المستقطعة من الشركة (ارباح تجارية وصناعية)		-٤٠٤,٧٢٤	-١٧٧,٥١٦
التغير فى المدينون والارصدة المدينة الاخرى	(١١)	٧٧٠,٣٨٥	-٢٥,٠٥٥,٨٢٨
التغير فى مقاولون عملاء عند اعمال		-٦٤,٣٤٨	-
التغير فى الشركة التابعة		٤٧٢,٩٨٩	٢,٠٠٠,٠٠٠
التغير فى الهيئة القومية للتامينات الاجتماعية		٤,٢٩٩,٨٣٧	١,٩٨٥,٨٤٩
التغير فى مقاولون قبلى عند اعمال		-٩٨,٢٤٣	-٦,٩٥٠
التغير فى حقوق ارباح شركات الاموال		١,٠١٧,٨٥٥	٥,٣٠٦,٩٧٤
التغير فى الموردون والمقاولون والحسابات الدائنة الاخرى	(١٥)	٥,٩٧٣,٤٨٤	٩٢,٠٨١,٢٧٥
التغير فى دفعات مقدمة من بيع اراضى	(٢٢)	-٣٠,٠٠٠	-١٥,٠٠٠
التغير فى اقتراضات قرينة الاجل	(٢٣)	-	-
التغير فى اقتراضات قصيرة الاجل	(٢٠)	٥,٥٢١,٧٤٢	٤٤٩,٥٧٨
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من انشطة التشغيل		٧,٤٨٠,٨٨٤	-٦,٤٥٢,١٧٣
التدفقات النقدية من انشطة الاستثمار			
مدفوعات لاقتناء الاصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ		-٢٨,٣٥١	-٣٩,١٥٢
متحصلات من بيع اصول ثابتة		-	-
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من انشطة الاستثمار		-٢٨,٣٥١	-٣٩,١٥٢
التدفقات النقدية من انشطة التمويل			
التغير فى المنح	(١٨)	٣,٠٠٣,٣٢٥	٢,٠٠٣,٨٨٤
مدفوعات مقابل مسئوليات مالية		-٥,٥٣٥,٣٥٧	٤,٩٦٤,٣٢٣
صافى التدفقات النقدية الناتجة فى (المستخدمة فى) انشطة التمويل		-٢,٥٣٢,٠٣٢	٦,٢٥٤,٢٠٧
صافى التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال الفترة		٤,٩١٠,٥٠٢	-٢٠,٠٠٠,١١٨
النقدية وما فى حكمها فى اول الفترة		١٩,٤٠٤,١٦٤	١٣,٠٥٤,٣٨٥
النقدية وما فى حكمها فى نهاية الفترة	(١٣)	٢٤,٣١٤,٦٦٦	-٦,٩٤٥,٧٣٣

العضو المنتدب التنفيذى

لواء مهندس / سامى حسن منصور

الشركة العامة لاستصلاح الاراضي والتنمية والتعمير (ش.م.م)

قائمة الدخل الشامل عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٣/٣/٣١

البيـــــان	ايضاح	٢٠٢٣/٣/٣١		٢٠٢٢/٣/٣١
		مصر	سب	الاجمالي
صافي ربح الفترة		٨,٠٠٨,٧٩١		٨,٠٠٨,٧٩١
الدخل الشامل الاخر		٠		٠
اجمالي الدخل الشامل بعد خصم الضريبه		٨,٠٠٨,٧٩١	٠,٠٠٠	٨,٠٠٨,٧٩١
		٠	٠,٠٠٠	٠
اجمالي الدخل الشامل عن الفترة		٨,٠٠٨,٧٩١	٠,٠٠٠	٨,٠٠٨,٧٩١

رئيس قطاع الشئون المالية

العضو المنتدب التنفيذي

لواء مهندس / صفي حسين منصور

(١) نبذة عن الشركة

تأسست الشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٩٥ لسنة ١٩٥٩ وبصدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ تبعت الشركة هيئة القطاع العام للتعمير التي حلت محلها هيئة القطاع العام لاستصلاح الاراضي بموجب القرار الجمهوري رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٧ وبصدور قانون شركات قطاع الاعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تبعت الشركة القابضة لاستصلاح الاراضي والتي ادمجت في الشركة القابضة للاشغال العامة والتي اصبحت فيما بعد الشركة العامة للاشغال واستصلاح الاراضي والتي اصبحت فيما بعد الشركة القابضة للتنمية الزراعية والتي ادمجت فيما بعد في الشركة القابضة للتجارة والتي ادمجت في الشركة القومية للتشييد والتعمير وفي اطار تنفيذ برنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية بشركات قطاع الاعمال باعت الشركة القابضة ٩٥% من اسهم الشركة لاتحاد العاملين المساهمين بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٩٤ ودخلت الشركة تحت مظلة احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم قيد الشركة بالبورصة وتخضع لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

غرض الشركة هو القيام بالذات او بالوساطة او المشاركة بتنفيذ عمليات استصلاح واستزراع الأراضي البور والصحراوية لحساب الغير اوبيعها للمستثمرين مع مراعاة احكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشان الاراضي الصحراوية واعمال المرافق العمومية لاعمال الصرف الصحي ومياه الشرب والمياتى والأساسات واعمال الانشاءات المدنية ومشروعات الاسكان والطرق والكباري والسكك الحديدية والمطارات ومحطات المياه والصرف الصحي والاشغال العامه وتتضمن بناء السدود واعمال محطات القوي الحرارية والاعمال النهرية والبحرية والتكريك واعمال شبكات الكهرباء والاتصالات ومشروعات الاسكان والبناء والتسويق الاراضي للبناء وبيع الأراضي الزراعية البور والصحراوية والعقارات واعمال الوكالة التجارية داخل وخارج الجمهورية واعمال الاستيراد والتصدير.

تمارس الشركة نشاطها من خلال مركزها الرئيسي بجمهورية مصر العربية وفرع بالجماهيرية العربية الليبية (ليبيا)

تم الموافقة علي موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٥ سبتمبر ٢٠٠١ فقد تم تعديل اسم الشركة من الشركة العامة لاستصلاح الاراضي ليصبح الشركة العامة لاستصلاح الاراضي والتنمية والتعمير وقد تم نشر التعديل في صحيفة الشركات بتاريخ ١٤ يونيه ٢٠٠٢ والتاشير في سجل التجاري برقم ٢٧٩ في ١٨ يونيه ٢٠٠٢

وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٦ لسنة٢٠١٢ المنشور بعدد الوقائع رقم ١٨ (ب) فى ٢٠١٢/١/٢٢ بتأسيس شركة مساهمة تسمى الشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وابحات المياة الجوفية شركة مساهمة مصرية تخضع لأحكام قانون شركات قطاع الاعمال العام وتتبعها عدة شركات من بينها الشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير. وبناء علية اتخذت الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٤/٨/٣٠ قراراً بنقل تبعية الشركة من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الى القانون ٣ لسنة ١٩٩١ قانون شركات قطاع الاعمال العام، وتم التاشير بذلك فى السجل التجارى بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣١.

(٢) السياسات المحاسبية المطبقة :

١/٢ أسس إعداد القوائم المالية :

تم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء أحكام القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقه

٢/٢ الأسس المحاسبية المتبعه :

يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لمبدأ التكلفه التاريخية.

٣/٢ معالجة المعاملات بالعملات الأجنبية :

- تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصرى ويتم ترجمة المعاملات بالعملات الاجنبية إلى عملة القيد بالجنيه المصرى على أساس سعر المعلن فى تاريخ المعاملة.
- يتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاجنبية فى تاريخ قائمة المركز المالى الى العملة المصرى حسب سعر الصرف المعلن فى ذلك التاريخ من البنوك التى تتعامل معها الشركة ويتم إثبات فروق التقييم فى قائمة الدخل

ويتم تقييم البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي سجلت قيمتها بالتكلفة التاريخية بعملة اجنبية باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة ، كذلك يتم تقييم البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي سجلت قيمتها بالقيمة العادلة بالعملة الاجنبية باستخدام اسعار الصرف التي كانت سائدة وقت تحديد القيم العادلة .

٢/٤ الأصول الثابتة وإهلاكاتها :

يتم إثبات الأصول الثابتة بتكلفة إقتنائها ويتم إهلاكها طبقاً لطريقة القسط الثابت وفقاً للعمر المقدر لتشغيلها كالاتى :-

البيـــان	نسبة الاهلاك
الات ومعدات معاونة ومقاطير	١٠-٢٠%
أثاث ومعدات مكاتب	١٠ %
آلات ومعدات نشاط التاجي	وفقا لعدد ساعات التشغيل والمقدر اجماليها بـ ١٢٠٠٠ ساعة
مبانى وانشاءات	١٠%
عدد وادوات	١٠%
وسائل نقل	٢٠%

اما بالنسبة لفرع الشركة بالجماهيريه العربية الليبية، فيتم احتساب أقساط اهلاك الالات والمعدات بنسبة ١٠% والعدد والادوات والاثاث ومعدات المكاتب علي مدة تنفيذ العقد .لا تقوم الشركة باحتساب اهلاك توقف بنسبة ٥٠ % من الاهلاك العادي للالات والمعدات ووسائل النقل والانتقال المتوقفة عن العمل ويتم اهلاك الانشاءات المؤقتة علي عمر المشروع.

٢/٤ تحقيق الإيراد :

يعترف بالايراد الخاص بتنفيذ عملية تتضمن تأدية خدمة عندما يمكن تقدير نتائجها بدقة كافية وذلك الى المدى الذي تم تنفيذه من المعاملة حتى تاريخ المركز المالى ، ويمكن تقدير نتائج تنفيذ عملية معينة بدقة إذا توافرت الشروط التالية مجتمعة :

(أ) يمكن قياس الايراد بدقة .
(ب) انه من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة .
(جـ) أنه يمكن القياس الدقيق لدرجة إتمام العملية في تاريخ الميزانية .
(د) انه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التى تم تكبدها في العملية وكذلك التكاليف اللازمة لإتمامها .

٢/٥ المخزون

يقاس قيمة المخزون علي أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

تحمل القيمة الدفترية للمخزون المباع كمصروف في الفترة التي تحقق فيها الإيراد الناتج عن البيع بالاضافه الى اى تخفيض نتج عن انخفاض صافي القيمة البيعية للمخزون عن قيمته الدفترية وكذلك كافة الخسائر في المخزون كمصروف في نفس الفترة التي حدث فيها هذا التخفيض أو تحققت فيها هذه الخسائر ، ويتم الرد لأي تخفيض في قيمة المخزون الناشئ عن الزيادة في صافي قيمته البيعية كتخفيض في تكلفة المخزون المباع في الفترة التي تم الرد فيها .

(٢/٧)إستثمارات متاحة للبيع

تثبت الإستثمارات المالية المتاحة للبيع عند اقتنائها مبدئيا بالتكلفة ويتم تقييم الاستثمارات المقيدة منها فى البورصة فى نهاية كل فترة مالية بالقيمة العادلة على أن يحمل أى أثر للتغير فى القيمة العادلة فيما عدا هذا الأثر الناتج عن الانخفاض فى قيمة تلك الاستثمارات والناتج عن فروق العملة لتلك الاستثمارات فى حقوق الملكية بشكل مباشر ويتم تسوية هذة الفروق بقائمة الدخل عند استبعاد الاستثمار ويتم تقييم الاستثمارات غير المقيدة بالبورصة بتكلفة الاقتناء بعد تخفيضها بخسائر الانخفاض فى قيمتها .

١/٢/٧استثمارات مالية في شركات طبقا لطريقة حقوق الملكية

يتم استخدام طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة عن تلك الإستثمارات والتى يكون للمستثمر فيها نفوذ مؤثر وهو القدرة علي المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيانات المالية وسياسات التشغيل للشركة المستثمرة فيها ولكن لا تصل تلك القدرة الى درجة السيطرة اوالسيطرة المشتركة على تلك السياسات .

حيث يتم اثبات الاستثمارات الشقيقة بتكلفة إقتنائها ، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد تلك الاستثمارات لأثبات رصيد المستثمر من ارباح او خسائر الشركة الشقيقة بعد الاقتناء ، كما يتم اثبات نصيب المستثمر في ارباح وخسائر الشركة الشقيقة

بقائمة الدخل ، ويتم خفض رصيد الاستثمار بقيمة التوزيعات المحصلة من الشركة الشقيقة .

هذا وبعد تخفيض نسبة المساهمة الي صفر يتم تكوين مخصص للخسائر الاضافية ويتم اثبات الالتزام فقط الى المدي الذي يتكبد فيه المستثمر التزامات قانونية أوادارية أو قيامها بسداد مبالغ نيابة عن الشركة الشقيقة ، وفي حالة ظهور ارباح بالقوائم المالية للشركة الشقيقة يستأنف المستثمر اعادة تسجيل حصتة في هذة الارباح بعد ان يغطي نصيبه في هذه الارباح والخسائر التى لم يسبق الاعتراف بها .

٢/٢/٧ استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم اثبات استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة ويتم استهلاك الأرباح والخسائر علي مدار العمر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الأستحاق باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، ويتم استهلاك اي فروق بين القيمة علي اساس تاريخ الاستحقاق علي مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بالمثل كما هو الحال بالنسبة لاستهلاك أي علاوة أو خصم اصدار

٢/٨ مشروعات تحت التنفيذ

يتم اثبات المبالغ التى يتم انفاقها بغرض انشاء أو شراء اصول ثابتة بهذا البند حتى تصبح جاهزة للاستخدام في الغرض حينئذ تحول لبند الاصول الثابته ، ويتم تقييم مشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ولا يتم احتساب اهلاك لها حتى يتم تحويلها لبند الاصول الثابتة .

٢/٩ أراضي فضاء بغرض البيع

يتم تقييم أراضي فضاء بغرض البيع بتكلفة الاقتناء أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

٢/١٠ أراضي مستصلحة بغرض البيع

يتم تقييم أراضي مستصلحة بغرض البيع بتكلفة الاقتناء مضافا اليها مصاريف الاستصلاح أو بصافي القيمة البيعية أيهما أقل .

٢/١١ الإستثمارات المتداولة

يتم اثبات الإستثمارات المالية بغرض المتاجرة بتكلفة اقتنائها ،على أن يعاد تقييمها فى تاريخ الميزانية بالقيمة العادلة لها (القيمة السوقية) وتدرج فروق التغير فى قيمتها بقائمة الدخل .

٢/١٢العملاء والمدينون والحسابات المدينة الأخرى :

يتم تسجيل العملاء والمدينون والحسابات المدينة الأخرى بالقيمة الإسمية مخصوماً منها اية مبالغ من المتوقع عدم تحصيلها ضمن الأصول المتداولة

٢/١٣ تكلفة الإقتراض :

يتم تسجيل تكلفة الاقتراض كمصروفات تحمل على الفترة التى تكبدت فيها الشركة هذه التكلفة ويتم رسملة تكاليف الإقتراض المتكبدة لتمويل الأصول الثابتة خلال فترة الإنشاء وذلك حتى يصبح الأصل جاهز للاستخدام من الناحية الإقتصادية

٢/١٤ المصروفات :

يتم الإعتراف بجميع مصروفات المشتريات والمبيعات بما فى ذلك المصروفات العمومية والإدارية وفقا لأساس الأستحقاق .

٢/١٥ الإحتياطيات :

الإحتياطي القانوني : طبقاً للنظام الأساسى للشركة يجنب ٥% من صافى الربح لتكوين إحتياطى قانونى ويتم التوقف عن تجنيب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطى ٥٠% من رأس المال المصدر ،ومتى نقص الإحتياطى تعين العودة الى الاقتطاع

الإحتياطيات الأخرى: يجوز للجمعية العامة بناءً على إقتراح مجلس الإدارة تكوين إحتياطيات أخرى .

٢/١٦ الاضمحلال فى قيمة الأصول :

يتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول المملوكة للشركة – بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة - فى تاريخ الميزانية لتحديد ما إذا كان هناك أى مؤشرات تدل على حدوث إنخفاض فى قيمتها وفى حالة وجود تلك المؤشرات يتم اعداد الدراسات اللازمة لتحديد القيمة الإستردادية المتوقعة.

وفى حالة إنخفاض القيمة الإستردادية للأصل عن قيمته الدفترية يتم إدراج خسائر الإنخفاض فى قيمة الأصل كمصروف فى قائمة الدخل ، وذلك بعد خصم أى فائض إعادة تقييم سبق تكوينه لنفس الأصل ، وفى حالة إرتفاع القيمة الإستردادية للأصل عن قيمته الدفترية يتم إضافة قيمة الزيادة إلى حقوق المساهمين ولكن بعد خصم خسائر انخفاض لنفس الأصل المحمل كمصروف والذى سبق إدراجه بقائمة الدخل .

٢/١٧ ضريبة الدخل :

تتضمن ضريبة الدخل على أرباح أو خسائر الفترة كل من ضريبة الفترة والضريبة المؤجلة ويتم إثباتها بقائمة الدخل عن الفترة باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية ويتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية

هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل على صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ اعداد قائمة المركز المالى

يتم الإعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات طبقا للأساس المحاسبى وقيمتها طبقاً للأساس الضريبى ، ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيد الأصول والإلتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد قائمة المركز المالى.

يتم الإعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشاة عندما يكون هناك إحتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق من المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية .

٢/١٨ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها :

(١) القيمة العادلة للأدوات المالية :

تتمثل الادوات المالية للشركة فى الاصول والالتزامات المالية وتتضمن الاصول المالية ارصدة النقدية بالبنوك والعملاء وبعض الحسابات المدينة كما تتضمن الالتزامات المالية الموردين وبعض الدائنون والحسابات الدائنة .

طبقاً لأسس التقييم المتبعة فى تقييم أصول وإلتزامات الشركة والواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية فى تاريخ اعداد القوائم المالية .

(٢) خطر الإئتمان :

يتمثل خطر الائتمان فى عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم .

(٣) خطر العملات الأجنبية :

يتمثل خطر العملات الأجنبية فى التغييرات فى سعر الصرف والذى يؤثر على المقبوضات والمدفوعات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية .

(٤) خطر سعر الفائدة :

يتمثل خطر الفائدة فى التغير فى اسعار الفائدة الذى قد يكون له تاثير على نتائج الاعمال .

(٥) مخاطر السيولة :

تتمثل فى مخاطر تعرض الشركة لصعوبات فى جمع الاموال اللازمة للوفاء بارتباطها المتعلقة بالادوات المالية ، وقد تنتج مخاطر السيولة عن عدم القدرة على بيع الأصل المالى بسرعة وبقيمة تقترب من قيمته العادله

(٦) مخاطر التدفقات المالية المتعلقة بسعر الفائدة

تتمثل فى مخاطر التغير فى التدفقات النقدية المستقبلية للاداة المالية بسبب التغير فى اسعار الفائدة فى السوق

٢/١٩ قائمة التدفقات النقدية :

يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة وتشتمل النقدية وما فى حكمها على ارصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل .

٢٠/ ٢ الارتباطات التعاقدية فى إقتناء أصول ثابتة فى المستقبل

لا يوجد ارتباطات تعاقدية فى إقتناء أصول ثابتة فى المستقبل .

٢١/ ٢ الالتزامات العرضية والمسئوليات الاحتمالية

لا توجد التزامات عرضية ومسئوليات احتمالية .

٢٢ / ٢ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يكون على المنشأة التزام حالى قانونى أو حكمى ناتجاً عن حدث فى الماضى ومن المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية هذا الالتزام ويمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ويتم فحص المخصصات فى تاريخ اعداد كل ميزانية ويتم تسويتها لتعكس أفضل تقدير حال فإذا أصبح من غير المحتمل أن يكون هناك تدفق خارج متضمنا للمنافع الإقتصادية لتسوية الإلتزام فيتم رد المخصص .

٢٣/٢الاعمار الانتاجية للاصول الثابتة

يتم اعادة النظر فى العمر الانتاجى المقدر والقيمة التخريدية لكل اصل من الأصول الثابتة بصفة دورية على الاقل عند نهاية كل سنة مالية وفى حالة وجود تغيير للتوقعات عن التقديرات السابقة فيتم معالجتها كتغير فى التقدير المحاسبى .

٢٤/٢الاستمرارية

بلغ عجز راس المال العامل مبلغ ٤٣٣١٢١٥٧٦ مصرى فى ٣١ مارس٢٠٢٣، كما بلغ مجمل الربح مبلغ ١٩٣٤٢٢٥٨جنيه مصرى كما بلغت صافى أرباح الشركة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٣ مبلغ ٨٠٠٨٧٩١جنيه مصرى بالاضافة الى الخسائر المرحله البالغ قدرها ١١٧٢٦٠٩١جنيه مصريا ليصبح صافى الخسائر ٣٧١٨٧٣٠٠جنيه مصريا بما يجاوز راس المال المصدر والمدفوع ، وتشير هذه الظروف الي وجود عدم تأكد هام قد يودي الى شك جوهري في قدرة الشركة علي الاستمرارية مما يستوجب العرض علي جمعية عامة غير عادية للنظر في استمرارية الشركة من عدمه تطبيقا لاحكام المادة رقم (٣٨) من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

٣- اصول ثابتة (بالصافي)

تحليل حركة الاصول الثابتة (المجمع) في ٢٠٢٣/٣/٣١

البيـــــــان	اراضى	مبانى وانشاءات	الات والمعدات	الات ومعدات مساعدة	وسائل نقل	عدد وادوات صغيرة	اثاث ومهمات	الاجمـــالى
رصيد الاصول ٢٠٢٢/٠٧/٠١	٥,١٦٧,٤٣٥	١٠,٩٣٣,٣٨٨	١٤٢,٦٨٠,١٢٥	١٢,٣٨٧,٩٥٢,٠٠٠	٢٣,٢٨٣,٠٠٣	٣,٠٦٥,٦١٢	٣,١٥٤,٤١١	٢٠٠,٢٧١,٩٢٦
اضافات خلال الفترة	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠	٢٨,٣٥٠	٢٨,٣٥٠
تسوية		٠,٠٠٠	٠	٠	٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠
استبعادات خلال الفترة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٠٠٠	٠
التكلفة فى ٢٠٢٣/٣/٣١	٥,١٦٧,٤٣٥	١٠,٩٣٣,٣٨٨	١٤٢,٦٨٠,١٢٥	١٢,٣٨٧,٩٥٢	٢٣,٢٨٣,٠٠٣	٣,٠٦٥,٦١٢	٣,١٨٢,٧٦١	٢٠٠,٧٠٠,٢٧٦
رصيد مجمع الاهلاك فى ٢٠٢٢/٠٧/٠١	٠,٠٠٠	٨,٣٧٧,١٣٤	١٣٣,١٩٦,٥١٨	١٢,٣٤٥,٢٧٥	٢٣,٢٦٥,٣٩٠	٢,٩٣٣,٦٧٤	٣,٠٥٩,٢٧١	١٨٣,١٧٧,٢٦٢
المكون خلال الفترة	٠,٠٠٠	٣٦٧,٠٣١	١,٩٢٥,٩٩٠	٤٢,٦٧٧	٠,٠٠٠	١٢,٨٤٣	١٤,٥١٠	٢,٣٦٣,٠٥١
تسوية	٠,٠٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
استبعادات خلال الفترة	٠,٠٠٠	٠	٠	٠	٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠
مجمع الاهلاك فى ٢٠٢٣/٣/٣١	٠,٠٠٠	٨,٧٤٤,١٦٥	١٣٥,١٢٢,٥٠٨	١٢,٣٨٧,٩٥٢	٢٣,٢٦٥,٣٩٠	٢,٩٤٦,٥١٧	٣,٠٧٣,٧٨١	١٨٥,٥٤٠,٣١٣
صافى تكلفة الاصول فى ٢٠٢٣/٣/٣١	٥,١٦٧,٤٣٥	٢,١٨٩,٢٢٣	٧,٥٥٧,٦١٧	٠	١٧,٦١٣	١١٩,٠٩٥	١٠٨,٩٨٠	١٥,١٥٩,٩٦٣
صافى تكلفة الاصول فى ٢٠٢٢/٠٦/٣٠	٥,١٦٧,٤٣٥	٢,٥٥٦,٢٥٤	٩,٤٨٣,٦٠٧	٤٢,٦٧٧	١٧,٦١٣	١٣١,٩٣٨	٩٥,١٤٠	١٧,٤٩٤,٦٦٤

٤- مشروعات تحت التنفيذ

البيان	مصر	ليبيا	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري
مباني والمنشاءات	٠	٠	٠	٠
اثاث ومعدات مكتبية	٠	٠	٠	٠
الاجمـــــالي	٠	٠	٠	٠

٥- استثمارات مالية متاحة للبيع

البيان	عدد الاسهم	قيمة السهم	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
			جنية مصري	جنية مصري
الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الاراضي بجنوب الوادي	١٥٠,٠٠٠	١٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠

٦- المخزون

البيان	مصر	ليبيا	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري
خامات	٤,١٦١,٧٨٩	٢,١٠٦,٢٢٧	٦,٢٦٨,٠١٣	٤,٠٣٧,٧٢١
وقود	٢٢,٢٠٤	١	٢٢,٢٠٤	٢٩,٥٢٧
قطع غيار	٥,٨٠٧,٣٢٧	-	٥,٨٠٧,٣٢٧	٥,٩٣٢,٦١٧
مهمات	١,٥٨١,٠٩٧	٠	١,٥٨١,٠٩٧	١,٦٢١,٦٤٩
ادوات كتابية	٤,٤٥٥	١	٤,٤٥٥	٩,٣٩٤
مخزون لدى الغير	٢٥٠		٢٥٠	٢٥٠
الاجمـــــالي	١١,٥٧٧,١١٤	٢,١٠٦,٢٢٧	١٣,٦٨٣,٣٤١	١١,٩٢٥,١٥٨

٧- أصول بغرض البيع

أ- اراضي قضاء بغرض البيع

البيان	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
	جنية مصري	جنية مصري
ارض سيوة	٣٩,٦٤٦	٣٩,٦٤٦
ارض قضاء قرية عباس العقاد	٩٩	٩٩
ارض قضاء البستان واحمد بدوى والنوبارية	٣٢٢	٣٢٢
ارض امتداد البستان والمغربين	٣٥٨.٢٦٢	٣٥٨.٢٦٢
ارض قبلى قارود بالفيوم	٠	٨٥.٧١٥
أرض قانوس بطاميه	٠	
أرض البركة طريق الاسماعلية	١٦٦.١٥٠	١٩٩.١٥٠
ارض دار السلام	٨٣٤.٧٧٢	٨٣٤.٧٧٢
الاجمـــــالي	١,٣٩٩,٢٥١	١,٤٩٤.٩٩٩

ب- اراضي مستصلحة بغرض البيع

	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنية مصري	جنية مصري
مزرعة سهل الطينة بسيناء	٢,١٥٦,٤١٦	٢,١٥٦,٤١٦

ج- مباني وانشاءات بغرض البيع

بيـــــان	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنية مصري	جنية مصري
٢٠وحده سكنية بالعامرية بالاسكندرية	٣٤٨,٠٠٠	٣٤٨,٠٠٠
شقة بيرج (١) بشارع عمار بن ياسر بسوهاج	٧١٧,٥٠٠	٧١٧,٥٠٠
شقة بشارع التحرير بسوهاج (الشقة الغربية)	٣٥٧,٠٠٠	٣٥٧,٠٠٠
شقة بشارع التحرير بسوهاج (الشقة القبلية)	٣٣١,٥٠٠	٣٣١,٥٠٠
شقة ١٣٧م٢ بالفيوم شامل تكلفة المصعد	٠	٠
شقة ١١٦م٢ بالفيوم شامل تكلفة المصعد	٠	٠
٤شقة بمدينة طامية بالفيوم	٤٢,٤٩٧	٤٢,٤٩٧
استراحة دورين بالارض المقام عليها بمدينة ابوسيل باسوان	١٥٧,١٤٨	١٥٧,١٤٨
الاجمـــــالى	١,٩٥٣,٥١٥	١,٩٥٣,٥١٥

٨- عملاء واوراق قبض

بيـــــان	مصر	ليبيا	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري
الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية	١٣,١٥١,٢٢٣	١,٠٠٠	١٣,١٥١,٢٢٣	١٣,١٥١,٢٢٣
عملاء مختلفون	٩٢,٨٢٧,٠١٠	٠,٠٠٠	٩٢,٨٢٧,٠١٠	٧٨,٨٤٦,٢٠٢
عملاء بيع اراضى بالتقسيط	٣,٠٤٠,١٠٧	٠,٠٠٠	٣,٠٤٠,١٠٧	٣,٠٦٨,٧٠٥
عملاء فرع ليبيا	٠,٠٠٠	٣٠,٨١٣,٣٠٤	٣٠,٨١٣,٣٠٤	٣٠,٨١٣,٣٠٤
الاجمـــــالى	١٠٩,٠١٨,٣٤٠	٣٠,٨١٣,٣٠٤	١٣٩,٨٣١,٦٤٤	١٢٥,٨٧٩,٤٣٤

٩- مدينون وارصدة مدينة اخرى

بيـــــان	مصر	ليبيا	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري
مدينون متنوعون	٢٥,٨٢٣,٩٣٨	١٦,٢٢٧,٦٣٥	٤٢,٠٥١,٥٧٣	٣٨,٢١٦,٧٥٨
ارصدة مدينة اخرى	٥١,٧٤٢,١١٥	١,٨٥٩,٦٥٤	٥٣,٥٩٨,٧٦٩	٦٣,٢٩٥,٢٢٦
ارصدة دائنة اخرى (ارصدة مدينة)	٧٢٩,١١٦	٠	٧٢٩,١١٦	٥٧٥,٧٩٥
جارى فرع ليبيا	٤٣,٠٩٣,٦٣٠-	٠	٤٣,٠٩٣,٦٣٠-	٤٣,٠٩٣,٦٣٠-
البنية الاساسية	٤,٤٤٣,٧٦٤	٠	٤,٤٤٣,٧٦٤	٥,٠٣٤,٢٦٤
موردون مقاولون (دفعات مقدمة)	١٩٣,٠٢٩,٨٢٢	٢٠٠,٠٦٢	١٩٣,٢٢٩,٨٨٤	١٨٨,٠٣١,٤٠٦
ايرادات مستحقة	٧,٠٨٩	٠	٧,٠٨٩	٧,٠٨٩
الاجمـــــالى	٣٨٨,٨٦٩,٤٧٤	١٨,٢٨٤,٣٥١	٣٣٧,١٥٣,٨٢٥	٣٣٧,٩٢٤,٢٠٨

١٠- استثمارات مالية (سندات حكومية)

بيـــــان	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنية مصري	جنية مصري
سندات حكومية (طرف بنك الاستثمار القومى)	٢٠٢,٥٥١	٢٠٢,٥٥١
سندات حكومية (طرف وزارة المالية)	٢٠٥,٨٩٠	٢٠٥,٨٩٠
الاجمـــــالى	٤٠٨,٤٤١	٤٠٨,٤٤١

١١- نقدية بالبنوك والصندوق

البيان	مصر	ليبيا	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
بنوك حسابات جارية	١,٥٠٣,٩١٩	٦,٨٢٦,٤٠٧	٨,٣٣٠,٣٢٦	٧,٠٣٥,٦٥١
بنوك ودائع	١٢,٢٩٧,٠٤٤	٠,٠٠٠	١٢,٢٩٧,٠٤٤	١٢,٢٩٧,٠٤٤
نقدية بالصندوق	٣,٤٨٧,٢٩٦	٠,٠٠٠	٣,٤٨٧,٢٩٦	٨١,٤٦٩
الاجمـــــالى	١٧,٢٨٨,٢٥٩	٦,٨٢٦,٤٠٧	٢٤,١١٤,٦٦٦	١٩,٤٠٤,١٦٤

١٢- راس المال

البيان	عدد الاسهم	نسبة المساهمة	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
			جنية مصرى	جنية مصرى
الشركة القومية للتشييد والتعمير		٠.٠٠%	٠	٩٠,٠٠٠
الشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وابحاث المياه الجوفية	٥,٨١٤,١٤٩	٨٩.٣١%	٥٨,١٤١,٤٩٠	٥٨,١٤١,٤٩٠
مساهمين اخرين ومن العاملين بالشركة	٦٥٥,٨٥١	١٠.٦٩%	٦,٩٥٨,٥١٠	٦,٨٦٨,٥١٠
الاجمـــــالى	٦,٥١٠,٠٠٠	١٠٠%	٦٥,١٠٠,٠٠٠	٦٥,١٠٠,٠٠٠

تم التعديل طبقاً لأخر هيكل مساهمين عن (مصر المقاصة) فى ٢٠٢٢/٣/٣١

١٣- خسائر مرحلة

البيان	٢٠٢٣/٣/٣١
	جنية مصرى
الخسائر المرحلة فى ٢٠٢٢/٠٦/٣٠	-٤٤٩,٣٩٧,٩٣٥
يضاف:	
صافى ارباح / الخسارة فى ٢٠٢٢/٠٦/٣٠	-٥٦,٧٩٢,٧٩٩
يخصم:	
تسويات سنوات سابقة	-٥,٥٣٥,٣٥٧
الاجمـــــالى	-٥١١,٧٢٦,٠٩١

١٤- الالتزامات طويلة الاجل وتسهيلات موردين

البيان	مصر	ليبيا	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣٠
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
اقساط ارض شرق السويس	٦,٩٩٨,٢٣٥		٦,٩٩٨,٢٣٥	٦,٩٩٨,٢٣٥
اتحاد المساهمين	١٣,٧٩٣,٤٥٨		١٣,٧٩٣,٤٥٨	١٣,٧٩٣,٤٥٨
الاجمـــــالى	٢٠,٧٩١,٦٩٣	٠,٠٠٠	٢٠,٧٩١,٦٩٣	٢٠,٧٩١,٦٩٣

١٤- المخصصات

البيـــــان	الرصيد ٢٠٢٢/٠٧/٠١	تسويات	المكون	المستخدم	المخفض جنية مصرى	الرصيد ٢٠٢٣/٣/٣١
مخصص هبوط اسعار مخزون راكد	٤,٠٢٩,٤٤٨	٠	-	٠	٠	٤,٠٢٩,٤٤٨
مخصص ضرائب متنازع عليها	٦٧,١٥٢,٦٠٧	٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٦٧,١٥٢,٦٠٧
مخصص قضايا ومطالبات	٤,١٦١,٩٩٩	٠	١	٥١٨,٥٣٣	٠,٠٠٠	٣,٦٤٣,٤٦٦
مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها	٢١,٥٠٠,٠٠٠	٠	٠	٦,٣٤٦,٧٢٤	٠,٠٠٠	١٥,١٥٣,٢٧٦
مخصص استقطاعات جهة الاسناد بالاسكان	٨٧٧,٠٠٠	٠	-	-	٠,٠٠٠	٨٧٧,٠٠٠
مخصص ارض العوينات	٩,٦٥٦,٤٢٨	٠	٢,٠٠٠	٨,٠٠٠	٠,٠٠٠	٩,٦٥٦,٤٢٨
مخصصات اخرى	١٠,٠١٣,٥٧١	٠	٤,٠٠٠	٠	٠,٠٠٠	١٠,٠١٣,٥٧١
مخصصات فرع ليبيا	٨,١٦٩,١٨٦	٠	٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٨,١٦٩,١٨٦
مخصص لمقابلة خطابات ضمان بنك الاسكندريا	٥,٠٠٠,٠٠٠	٠	٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
مخصص سحب العمل لعمليات توشكى	٤٠,٤٠٢,٠٧٣	٠	٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٤٠,٤٠٢,٠٧٣
مخصص سحب اعمال بحيرة المنزله	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٠	٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
مخصص فرق تكلفة المساحة من ٢٣ الى ٢٤,١٧٥ فرع ٢ توشكى	٢,٧٧١,٧٠٠	٠	٠	٠	٠,٠٠٠	٢,٧٧١,٧٠٠
مخصص مقابلة حكم بنك مصر	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٠	٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
	٢٢٣,٧٢٦,٠١٢	٠	٠	٦,٨٦٥,٢٥٨	٠	٢١٦,٨٦٠,٧٥٤

١٦- البنوك الدائنة

البيـــــان	٢٠٢٣/٣/٣١ جنية مصرى	٢٠٢٢/٠٦/٣٠ جنية مصرى
بنك مصر / الاوبرا	٠,٠٠٠	١,٠٠٠
بنك الاسكندرية	١,٠٠٠	٢,٠٠٠
البنك الاهلى المصرى / دار السلام	٤٦,٣٩٣,٦١٧	٤٦,٣٦٣,٦١٧
بنك مصر / الموسكى	٢٩,٥٥٠,٠٧٣	٢٩,٥٥٠,٠٧٣
البنك الاهلى المتحد / المعادى	١٩,٤٠٣,٣٣٦	١٩,٤٠٣,٣٣٦
بنك قطر الوطنى	٧١٥,٥٥٠	٧١٥,٥٥٠
بنك ابوظبى التجارى (الاتحاد الوطنى سقاً)	٣,٢٢٠,٧٥١	١٣٧,٤٢٦
بنك بلوم مصر	١٣١	١٣١
الشركة المصرفية	١١٤,١٢٦	١١٤,١٢٦
التنمية والائتمان الزراعى	٠	٠
بنك التعمير والاسكان	٠	٠
بنك التجارى الدولى	٥٤,٧٤٧	٥٤,٧٤٧
بنك الأهلى الكويتى	٠	٠
الاجمـــــالى	٩٩,٤٢٢,٣٣١	٩٦,٣٣٩,٠٠٦

١٧- دائنون وارصدة دائنة اخرى

البيـــــان	مصر جنية مصرى	ليبيا جنية مصرى	٢٠٢٣/٣/٣١ جنية مصرى	٢٠٢٢/٠٦/٣٠ جنية مصرى
دائنو شراء اصول ثابتة	٢,٣٨٧,٥٦٠	٧٢٩,٨٧٧	٣,١١٧,٤٣٧	٣,١١٧,٤٣٧
تامين اعمال	٧٢,١٩٧,٥٢٧	١,١١٩,٧١٤	٧٣,٣١٧,٢٤١	٦٩,٥٣١,٧٧٤
ارصدة دائنة اخرى	١٨٦,٥٥٤,١٥٨	٤,٠٥٧,٩١٠	١٩١,٦١٢,٠٦٨	١٨٩,٠٠٨,٧٢٤
جارى المركز الرئيسى بليبيا	٠	٣٢,١٣٠,٣٥٧	٣٢,١٣٠,٣٥٧	٣٢,١٣٠,٣٥٧
فروق ترجمة ميزانية ليبيا	٠	٨٠١,٠٣٩	٨٠١,٠٣٩	٨٠١,٠٣٩
حسابات دائنة تحت التسوية	١٨,١٤٧,٦٧٦	١,٧٤٠,٤٣٦	١٩,٣٨٨,١١٢	١٣,٧٥٨,٦١٤
اقساط ضريبة مبيعات	١,٩٠٦,٠٩٤	١,٠٠٠	١,٩٠٦,٠٩٤	١,٩٠٦,٠٩٤
اقساط ارض سهل الطينة	٦,٢٦٩,٨٥٤	١,٠٠٠	٦,٢٦٩,٨٥٤	٦,٢٦٩,٨٥٤
ارباح اراضى مستصلحة مؤجلة	٥٩١,٠٠٣	٠	٥٩١,٠٠٣	٥٩١,٠٠٣
موردون ومقاولون	٤٧,٥٧٦,٦٤١	٦,٩٩٥,٦٠٣	٥٤,٥٧٢,٢٤٤	٥٩,٥١٧,٠٧٠
عملاء (ارصدة دائنة)	٤١,٨٣٦,١٩٦	٣,٠٧٩,٣٩٦	٤٤,٩١٥,٥٩٢	٤٤,٩١٥,٥٩٢
الاجمـــــالى	٣٧٧,٣٦٦,٧١٠	٥١,١٥٣,٣٣٢	٤٢٧,٥٢٠,٠٤٢	٤٢٦,٥٤٦,٥٥٨

١٨- قروض وتسهيلات قصيرة الأجل

بيان	مصر	ليبيا	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
بنك الاستثمار القومى (الخطة الاستثماريه)	٤,٤٢٧,٤٣٥	٠,٠٠٠	٤,٤٢٧,٤٣٥	٣,٨٣١,٥٤٨
اعتمادات مستندية (المعونه الامريكيه)	١,٨١٤,٩٧٠	٠,٠٠٠	١,٨١٤,٩٧٠	١,٨١٤,٩٧٠
قرض الشركة القابضة للتشيد والبناء والقابضة ابحاث المياه الجوفية	٨,٠٠٠,٠٠٠		٨,٠٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠
قرض وزارة المالية	٢,٨٠٧,٥١٨	٠,٠٠٠	٢,٨٠٧,٥١٨	٢,٨٠٧,٥١٨
قرض ابوظبى	٢٦,٨٥٩,١٣٥	٠,٠٠٠	٢٦,٨٥٩,١٣٥	٢٧,٨٢٦,٩٢٢
القرض الاروبى	٢٠,٧٥٧,١٦٢	١,٢٠٠	٢٠,٧٥٧,١٦٢	١٤,٧٣٣,٥١٩
الأجمـــــالى	٦٤,٦٦٦,٢٢١	٠,٠٠٠	٦٤,٦٦٦,٢٢١	٥٩,٠١٤,٤٧٨

١٩- دفعات مقدمة من بيع اراضى

بيـــــان	مصر	ليبيا	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
مقدم حجز اراضى جنوب بورسعيد	١,١٤٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,١٤٠,٣٠٠	١,٨٧٠,٠٠٠
مقدم حجز اراضى الوعد بالبيع(هيئة التعمير)	٩,١١٤,٥٧٢	٠,٠٠٠	٩,١١٤,٥٧٢	٩,١١٤,٥٧٢
الاجمـــــالى	١٠,٢٥٤,٥٧٢	٠,٠٠٠	١٠,٢٥٤,٥٧٢	١٠,٢٨٤,٥٧٢

٢٠- ايرادات النشاط

بيـــــان	مصر	ليبيا	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
ايرادات النشاط	٨٤,٣٥٩,٤٦٨	٠,٠٠٠	٨٤,٣٥٩,٤٦٨	١٧,٧٠٤,٤٠٦
ارباح بيع اراضى	٨,٩٦٠,٦٦٩	٠,٠٠٠	٨,٩٦٠,٦٦٩	١٣٤,٩٨٧
ارباح بيع عقارات	٠	٠,٠٠٠	٠	٠
الأجمـــــالى	٩٣,٠٢٠,١٣٧	٠,٠٠٠	٩٣,٠٢٠,١٣٧	١٧,٨٣٩,٣٩٣

٢١- تكلفة المبيعات

بيـــــان	مصر	ليبيا	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
الاجـــور	١٥,١١٠,٩١٩	٠,٠٠٠	١٥,١١٠,٩١٩	١٤,٧٠١,٦٧٠
المستلزمات السلعية	١٣,١٤٤,٥٥٩	٠,٠٠٠	١٣,١٤٤,٥٥٩	٢,٩٥٣,٧٠٢
المستلزمات الخدمية	٣٨,٣٤٥,٠٤٢	٠,٠٠٠	٣٨,٣٤٥,٠٤٢	١١,٧٧١,١٩٧
ضرائب ورسوم سلعية	٤,٨١١,٢٣٥	٠,٠٠٠	٤,٨١١,٢٣٥	٦٩٦,٧٤٩
الاهـــلاك	٢,١٠٦,٨٣٢	٠,٠٠٠	٢,١٠٦,٨٣٢	١,٦٢١,٠٩٧
ايجارات	١٥٩,٢٩٣	٠,٠٠٠	١٥٩,٢٩٣	٢٦٦,٨٨٤
مصروفات اخرى	٠	٠,٠٠٠	٠	٠
الاجمـــــالى	٧٣,٦٧٧,٨٨٠	٠,٠٠٠	٧٣,٦٧٧,٨٨٠	٤٠,٣١٠,٢٩٩

٢٢- المصروفات العمومية والادارية

بيـــــان	مصر	ليبيا	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
الاجـــور	١٠,١٠١,٥٣٤	٠,٠٠٠	١٠,١٠١,٥٣٤	١٠,٣٠٣,٩٤٩
المستلزمات السلعية	١٤٠,٢٣٣	٠,٠٠٠	١٤٠,٢٣٣	٣٣٩,٩٣٨
المستلزمات الخدمية	٤٣٣,٤١٨	٠,٠٠٠	٤٣٣,٤١٨	٨١٤,٢٠٣
ضرائب ورسوم سلعية	٦٠,٣٩٥	٠,٠٠٠	٦٠,٣٩٥	١٩٧,٠٨٤
الاهـــلاك	٢٥٦,٢١٩	٠,٠٠٠	٢٥٦,٢١٩	١١١,٧٦٤
ايجارات فعلية	١٠٢,٦٤٥	٠,٠٠٠	١٠٢,٦٤٥	٥٤,٥٣٧
مصروفات اخرى	٠	٠,٠٠٠	٠	٠
الاجمـــــالى	١١,٠٩٤,٤٤٤	٠,٠٠٠	١١,٠٩٤,٤٤٤	١١,٧٩١,٤٧٥

٢٣ الايرادات المتنوعة

بيان	مصر	ليبيا	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
ارباح بيع مخلفات	٦٣٤,٣٥٤	٠,٠٠٠	٦٣٤,٣٥٤	٤١٧,٥٣٨
ارباح بيع خامات ومواد قطع غيار	١,١٤٠,٧٤٥	٠,٠٠٠	١,١٤٠,٧٤٥	٣٤,٥٤٩
ايجار معدات	١,٤٩٢,١٩٧	٠,٠٠٠	١,٤٩٢,١٩٧	١,٨٧٣,٩٣٧
اشتراك سيارة	٦,٥٢٠	٠,٠٠٠	٦,٥٢٠	٨,٠٩١
ايرادات استراحات	٨٨,٠٤٢	٠,٠٠٠	٨٨,٠٤٢	٣٥,٣٨٢
ايرادات ارباح غير عادية	٢,٦٩٤,٠١١	٠,٠٠٠	٢,٦٩٤,٠١١	١,٥٤٧,١٣١
	٦,١٥٥,٨٦٩		٦,١٥٥,٨٦٩	٣,٩١٦,٦٢٨

٢٤- نصيب السهم من (الربح / الخسارة)

بيـــــان	مصر	ليبيا	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
صافى (ارباح / خسارة) الفترة	٨,٠٠٨,٧٩١		٨,٠١٨,٧٩١	-٤٢,٤٢٨,٧٠٦
يقسم:				
عدد الاسهم خلال الفترة	٦,٥١٠,٠٠٠		٦,٥١٠,٠٠٠	٦,٥١٠,٠٠٠
نصيب السهم من (ارباح / خسائر)	١,٢٣	٠,٠٠٠	١,٢٣	-٦,٥٢

٢٥- التزامات محتملة

البيـــــان	مصر	ليبيا	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/٩/٣٠
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
خطابات ضمان صادرة من بنوك لجهات محلية	٥٤,٣٢٦,٢٠٠	٠,٠٠٠	٥٤,٣٢٦,٢٠٠	٥٥,٩٣٥,١٥٥
خطابات ضمان صادرة بضمان الشركة القابضة	٥,١٦٥,١٤٤	٠,٠٠٠	٥,١٦٥,١٤٤	٤,٢٦٥,١٤٤
الاجمـــــالى	٥٩,٤٩١,٣٤٤	٠,٠٠٠	٥٩,٤٩١,٣٤٤	٦٠,٢٠٠,١٩٩

٢٦ خطابات ضمان محفوظة بالشركة	مصر	ليبيا	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/٩/٣٠
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
خطابات ضمان موردين	٢١٣,١٥٨	٠,٠٠٠	٢١٣,١٥٨	٢١٣,١٥٨
خطابات ضمان المقاولين	٢,٥١٢,٨٣٠	٠,٠٠٠	٢,٥١٢,٨٣٠	٢,٥١٢,٨٣٠
	٢,٧١٥,٨٨٨	٠,٠٠٠	٢,٧١٥,٨٨٨	٢,٧١٥,٨٨٨

٢٧ حجز الضرائب

ورد للشركة محضر حجز اداري ما للمدين طرف الغير فى ٢٠١٨/١/٣٠ مبلغ ٨٥٩٢٦٣٦.٢٦ مستحقه لمصلحة الضرائب المصرية (ضريبة مبيعات) ويوجد عل المديونية نزاع وجارى فحص اصل المبالغ والسداد حين توافر السيولة وهذه البنوك هى :

البنك الاهلى المصرى ـ بنك مصر ـ بنك التعمير والاسكان ـ بنك المؤسسة العربية المصرفية ـ بنك ابوظبى الوطنى ـ بنك قطر الوطنى الاهلى ـ بنك ابوظبى الاسلامى التجارى الدولى ـ بنك الاسكندرية ـ بنك القاهرة .

٢٨ نود الاشارة الى أنه نظراً لظروف جائحة فيروس كورونا المستجد التى اجتاحت العالم منذ بداية شهر فبراير ٢٠٢٠ والتى أثرت بالسلب على كافة الأنشطة الاقتصادية وظروف الحظر والتشغيل الجزئى للمصالح والمؤسسات وكذلك قرارات البنك المركزى المصرى بخصوص تحديد حدود قصوى للسحب والايداع بالبنوك الامر الذى أدى الى تقلص التدفقات النقدية الواردة للشركة .

٢٩ تم اعتماد القوائم المالية بجلسة مجلس الادارة رقم ( ) فى / / ٢٠٢٢

الموقف الضريبى للشركة العامة لاستصلاح الاراضى فى ٢٠٢٣/٣/٣١

اولا الضريبى على شركات الاموال

(١) السنوات من ١٩٩٥/١٩٩٦ حتى ١٩٩٦/١٩٩٧

- تم الربط النهائى بمبلغ ٢٩٢٤٩٧٩٦ جنية وتم سداد مبلغ ١٣٢٩١١٤٢ جنية ضمن الاقرارات المقدمة فى جينة وكذلك الدفعات تحت الحساب وبذلك يكون الباقى عن تلك الفترة مبلغ ١٥٩٥٨٦٥٤ جنية بخلاف غرامات التأخير المستحقة نتيجة التأخر فى السداد

(٢)السنوات من ١٩٩٧-١٩٩٨ حتى ١٩٩٩-٢٠٠٠

- تم الربط الضريبى بمبلغ وقدرة ٦٧١١٩٢٠٩ جنيها بمعرفة المأمورية.
- تم الطعن على الملف برقم ١٠٧٧ لسنة ٢٠١٢ بلغت الضريبة المقدرة بمعرفة لجنة الطعن بمبلغ ٤٧٢٥٨٠٤٢ جنيها تم الطعن على الحكم امام المحكمة وتم الحكم لصالح الشركة بتخفيض الضريبة فى حدود مبلغ ١٢٨٠٠٠٠٠ وتم الاستئناف بمعرفة وزارة المالية وجارى نظر الحكم بمحكمه الاستئناف
- وقامت الشركة بالتقديم الى لجنة فض المنازعات للاستفادة من القانون الصادر فى ٢٠١٦ وجارى تجميع المستندات

(٣) السنوات من ٢٠٠٥-٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٨-٢٠٠٩

- تم تقديم الاقرار الضريبى وفقا للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فى المواعيد القانونية المحددة عليه تم الربط على الشركة بموجب قرار لجنة الطعن وتم الطعن امام المحكمة وجارى حجز القضية للحكم فى الاعتراض المقدم من الشركة وقد قامت الشركة ايضا بالتقديم بطلب الى لجنة فض المنازعات للاستفادة من القانون الصادر فى ٢٠١٦/٩ وجارى فحص الملف،

(٤) السنوات من ٢٠٠٩-٢٠١١

- اعترضت الشركة على نموذج ١٩ امام اللجان الداخلية المختصة وجارى النظر فى الملف

(٥) السنوات من ٢٠١١-٢٠١٥

- تم تقديم الاقرار الضريبى رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فى المواعيد القانونية المحددة وجارى الفحص بمعرفة مركز كبار الممولين عن طريق المأمورية وجارى تجهيز البيانات الازمة

(٦)- السنوات من ٢٠١٥-٢٠١٨

تم الربط الضريبي على الشركة تقديرا بنموذج (١٩) وقد قامت الشركة بالاعتراض والطعن على النموذج وتم قبول الطعن وجارى فحص الملف

ثانيا : الضريبة العامة على المبيعات

- تم السنوية والسداد حتى ٢٠٠٨/٦/٣٠

- تم فحص الفترة من ٢٠٠٨/٧/١ حتى ٢٠١٢/٦/٣٠ ويوجد فروق فحص على الشركة بمبلغ ٣٠٥٧ جنية وتم خصم مبلغ وقدرة ١٠٥٠٤٧٥ جنية بحكم محكمة ليصبح المستحق ٢٠٠٦ جنيها وبعد خصم المستحق للشركة من مأمورية ضرائب السيدة زينب (٧١٨٤١٦) جنية يصبح المستحق على الشركة مبلغ وقدرة ١٢٨٨٥٠٣ جنية

- تم فحص اقرارات السنوات ٢٠١٢/٢٠١٣،٢٠١٣/٢٠١٤ وكانت نتيجة الفحص بمبلغ ٤١١٨ جنية ومبلغ ٧٧٩٨٢٥ جنية وقامت الشركة بالتظلم من نماذج الفحص وقامت المأمورية بقبول التظلم وتخفيض المديونية المربوطة على الشركة عن السنوات ٢٠١٣/١ ٢٠١٤/١

- قامت المأمورية بفحص الشركة عن عام ٢٠١٤/١٥-٢ بمبلغ ١٥٤٥٣٣٨ جنيها وذالك بناء على طلب الشركة بطلب الى لجنة التظلمات،

- عن السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨ بمبلغ ١٧٣٦٦٤٥٥ جنية وقامت الشركة بالطع
- الربط لينم تخفيضه الى ٩٨١١٢٨٠ ربط نهائى وجارى السداد
- سداد الضريبة المستحقة شهريا لمصلحة الضرائب ضمن الاقرارات الشهرية.
- بة اقساط على السلع الرأسمالية التى تم استيرادها من الخارج وتم جدولة المبيعات
- حة بمبلغ ٢٠٠٨٢٠٣جنيه ولم يتم سدادها حتى تاريخه ، بخلاف الغرامات الناتجة عن
- ر فى السداد.
- مة دعوى ضد مصلحة الضرائب على المبيعات بعد صدور قانون ٢٠٠٥ وتم الحكم
- ح الشركة بمبلغ ١١٩٧١١٤ جنيها لتصبح المديونية بمبلغ ١٧٠٥٦٣٨ جنيها وجارى
- فى باقى الاحكام امام القضاء

ضريبة كسب العمل

- وية والسداد حتى ٢٠١٤/١٢/٣١
- ن الفترة من ٢٠١٣/١/١ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ وتم الربط الضريبي بمبلغ ٣٢١٠٠٠
- ية وجارى سداد المبلغ
- عن الفترة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ تم الربط بمبلغ ٥٨٧٧١٤٢
- تم الاعتراض علية امام لجان الطعن وتم قبول الطعن

ضريبة الدمغة

- ن الفترة من ٢٠٠٨/٧/١ حتى ٢٠١٢/٦/٣٠ وتم الربط بمبلغ ٥٧٩٠١,٤٠ نموذج
- الاعتراض علية فى الميعاد القانونى وجارى نظر الملف امام لجنة داخلية
- ن الشركة حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ وتم الربط بمبلغ ١٦٨٢٣,١٥ج وجارى السداد وتم

- عن السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨ بمبلغ ١٧٣٦٦٤٥٥ جنية وقامت الشركة بالطعن
- الربط لينم تخفيضه الى ٩٨١١٢٨٠ ربط نهائى وجارى السداد
- داد الضريبة المستحقة شهريا لمصلحة الضرائب ضمن الاقرارات الشهرية
- ية اقساط على السلع الراسمالية التى تم استيرادها من الخارج وتم جدولة المبيعات
- ستحقة بمبلغ ٢٠٠٨٢٠٣جنية ولم يتم سدادها حتى تاريخه ، بخلاف الغرامات الناتجة عن
- ر فى السداد
- مة دعوى ضد مصلحة الضرائب على المبيعات بعد صدور قانون ٢٠٠٥ وتم الحكم
- ـ الشركة بمبلغ ١١٦٧١١٤ جنيها لتصبح المديونية بمبلغ ١٧٠٥٦٣٨ جنيها وجارى
- فى باقى الاحكام امام القضاء

ضريبة كسب العمل

- ربة والسداد حتى ٢٠١٤/١٢/٣٠
- ـ الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ وتم الربط الضريبي بمبلغ ٣٦١٠٠٠
- به وجارى سداد المبلغ
- عن الفترة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ تم الربط بمبلغ ٥٨٧٧١٤٢
- تم الاعتراض علية امام لجان الطعن وتم قبول الطعن

ضريبة الدمغة

- ـ الفترة من ٢٠٠٨/٧/١ حتى ٢٠١٢/٦/٣٠ وتم الربط بمبلغ ٥٧٩٠١,٤٠ جنيه
- الاعتراض علية فى الميعاد القانونى وجارى نظر الملف امام لجنة داخلية
- ـ الشركة حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ وتم الربط بمبلغ ١٦٨٢٣,١٥ج وجارى السداد وتم